وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامعة عباس لغرور خنشلة

ISSN:2830.8034
EISSN:2830.9510

المجلة الدولية للدراسات الانسانية

مجلة دولية دورية محكمة تصدر عن جامعة عباس لغرور خنشلة
متخصصة في الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية

العدد 2 | المجلد 5 | سبتمبر 2026

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية – جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر

ISSN 2830 - 8034

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas Laghrour University - Khenchela

ISSN:2830.8034
EISSN:2830.9510

The International Journal of Human Studies

An International Peer-Reviewed Periodical Issued by the University of Abbas Laghrour – Khenchela Specialized in Literature, Human and Social Sciences

SEPTEMBRE 2026 | VOL 5 | Issue 2

مدير المجلة

- أ.د/ عبد الواحد شالة

رئيس التحرير

- أ.د/ نعيمة شلغوم

هيئة التحرير

- أ.د/ عبد الحفيظ معوشة
- د/ حسام عدنان
- د/ آمال بومعراف

سكريتير

- د/ سمراء جبايلي
- ايمان جمبية

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة فصلية دولية محكمة

تصدر عن جامعة عباس لغرور خنشلة

مجالات النشر

تنشر المجلة الدولية للدراسات الإنسانية في مواضيع الآداب واللغات والعلوم القانونية والعلوم السياسية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية والتخصصات ذات الصلة

ISSN: 2830-8034

EISSN: 2830-9510

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/881

المجلد: الخامس العدد: الثاني

سبتمبر 2026

Contact Information

Website: international journal of human studies

Email: revue@univ-khenchela.dz

Phone: 032.73.12.59

Facebook page: المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

Address: BP 1252 Route de Batna Khenchela, Khenchela, Khenchela, Algeria

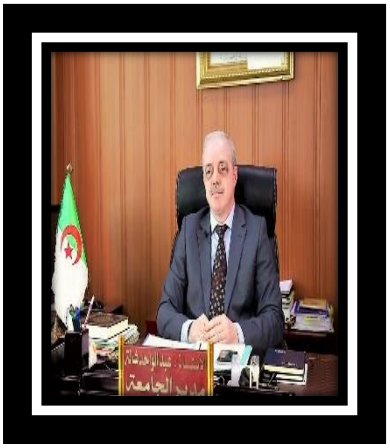
ا للجنة العلمية للمجلة الدولية للدراسات الإنسانية

داخل وخارج الوطن

داخل الوطن			
الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الدولة
01	نادية عيادي	الشاذلي بن جديد	الطارف
02	أحمد جعفري	أحمد دراية	أدرار
03	سميرة ناصري	محمد خيضر	بسكرة
04	توفيق برغوتي	عمار ثليجي	الأغواط
05	أمال بوعيشة	محمد خيضر	بسكرة
06	جمال كفالي	الشاذلي بن جديد	الطارف
خارج الوطن			
07	رحاب يوسف	جامعة بني سويف	مصر
08	نعيمة بن عشي زياني	جامعة اليكانتي	اسبانيا
09	ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية	ماليزيا
10	سراج عبد الله	جامعة الملك فيصل	السعودية
11	علي عبد الأمير عباس الخميس	جامعة بابل	العراق
12	حيدر فليح حسن الكناني	جامعة بغداد	بغداد
13	مصباح حامد مصباح دليلة	جامعة سرت	ليبيا
14	عبد الله محمد عبد الله أطبيقية	جامعة سرت	ليبيا
15	مراد بن صغير	جامعة الشارقة	الإمارات العربية
16	عواطف زرارة	جامعة الشارقة	الامارات العربية
17	طارق صدراوي	جامعة مهدية	تونس
18	محمد البدوي المرسي خليل	الأزهر الشريف بالمنصورة	مصر
19	محمد علي إبراهيم	جامعة الأزهر القاهرة	مصر
20	الشكري محمد	جامعة الكوفة	العراق
21	شواخ محمد الأحمد	جامعة دار العلوم	السعودية
22	جمانة بشير أبورمان	جامعة البلقاء التطبيقية	السعودية
23	مرتضى عبد الله خيري	جامعة الشرقية	عمان

24	بن يوسف إبراهيم	جامعة كندا	كندا
25	مصطفى محمود عبد السلام	جامعة أم القرى	السعودية
26	عالية العتروز	الجامعة الإسلامية - منيسوتا	الولايات المتحدة الامريكية
27	شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
28	احمد محمد احمد الزيم	جامعة ظفار	سلطنة عمان
29	خفاجي محمد زيدان عواد عبد الحميد	جامعة إفريقيا الفرنسية العربية	مالي
30	جبريل و ائل محمد	جامعة درنة	ليبيا
31	**Dragana Djordjevic**	University of Belgrade	Russia
32	**ADJERAN Moufoutaou**	Université d'Abomey-Calavi	Benin
33	**Boualili Ahmed**	Université Sorbonne Nouvelle	france
34	**Cintas jorge diaz**	University College London	United kingdom
35	**Parianou anastasia**	Ionian University	Greece
36	**Pinto sarah**	Università degli Studi di Napoli "L'Orientale"	Italy
37	**Teddy arnavielle**	Université Paul-Valéry (Montpellier 3)	france
38	**Raaijmakers de vos mariette**	Università di Trento	Italy

كلمة العدد



يسر جامعة عباس لغرور – خنشلة أن تقدم للباحثين والأسرة الأكاديمية المجلد الخامس، العدد الثاني من المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، بوصفه حلقة جديدة في مسار علمي يتجه نحو ترسيخ فضاء بحثي مفتوح على التجارب الأكاديمية وتعدد الرؤى.

يكتسب هذا العدد خصوصيته من بعده الدولي الواضح، إذ يجمع أبحاثا لباحثين من الجزائر وليبيا وموريتانيا وتونس ونيجيريا وإيطاليا والعراق، مما يعكس انفتاح المجلة على المحيط الأكاديمي الإقليمي والدولي، ويجعلها فضاء لتبادل المعرفة وتلاقي المقاربات بين بيئات علمية وثقافية متعددة. كما يعكس تنوع موضوعاته طبيعة العلوم الإنسانية في علاقتها بالتحولات التي يشهدها العالم اليوم؛ من الهجرة والتحولات الديمغرافية والاجتماعية، والأزمات المتوسطية، والتحولات السياسية والمؤسساتية، إلى قضايا الهوية والثقافة والذاكرة والتراث، وتطور التعليم وتوظيف التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية، ويجمع هذه الدراسات اهتمام مشترك بفهم الظواهر الإنسانية في سياقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية المعاصرة.

تؤكد جامعة عباس لغرور – خنشلة، من خلال هذا المنبر العلمي، التزامها بدعم النشر الأكاديمي المنفتح على المحيط الدولي، وتشجيع الحوار بين الباحثين وتوسيع مجالات التعاون العلمي، بما يجعل المجلة فضاء تتقاطع فيه الخبرات والأسئلة البحثية وتتفاعل فيه المعرفة مع القضايا التي تشغل الإنسان والمجتمع في عالم متغير.

وإذ نثمن جهود الباحثين والمحكمين وأسرة المجلة وكل من أسهم في إصدار هذا العدد، نتطلع إلى أن تواصل المجلة الدولية للدراسات الإنسانية مسارها بوصفها فضاء علميا للحوار والتفاعل وتبادل المعرفة، وأن تظل أعدادها المقبلة مواكبة للأسئلة الجديدة التي تطرحها التحولات المتسارعة في عالمنا.

نسأل الله التوفيق والسداد

مدير الجامعة

أ.د/ عبد الواحد شالة

كلمة رئيس التحرير



لا تقاس قيمة العدد العاشر من مجلة علمية بما يحمله من رقم في مسار إصداراتها، وإنما بما يكشفه هذا الرقم من تراكم في التجربة، واستمرار في العمل، واتساع في دوائر البحث والحوار. ومع بلوغ المجلة الدولية للدراسات الإنسانية هذا العدد، تتجدد مسؤوليتنا في أن يظل النشر فيها مساحة مفتوحة للمعرفة الجادة، وللأسئلة التي تشغل الإنسان والمجتمع في سياقات تاريخية وثقافية وجغرافية متباينة.

أولت هيئة التحرير عناية خاصة للمسار الذي تسبق به الأبحاثُ نشرَها، بدءًا من الفحص الأولي، مرورًا بالتحكيم العلمي المتخصص، وصولًا إلى مراجعة التعديلات واستكمال متطلبات النشر. فاختيار الدراسات المنشورة لا يستند إلى تنوع موضوعاتها فحسب، وإنما إلى قيمتها العلمية، وسلامة مناهجها، ودقة نتائجها، وقدرتها على تقديم إضافة واضحة إلى الحقل الذي تنتمي إليه. ويظل المحكمون في هذا المسار شركاء أساسيين في صناعة جودة العدد، بما يقدمونه من قراءة نقدية تسهم في تحسين البحث قبل وصوله إلى القارئ.

تفتح المجلة صفحاتها باستمرار أمام دراسات تتعدد لغاتها وتخصصاتها ومقارباتها، لكنها تلتقي في العناية بالسؤال العلمي والارتباط بقضايا الإنسان والمجتمع. ويأتي العدد العاشر شاهدًا على هذا التنوع، من دراسات التاريخ والتراث والهجرة والتحولات السياسية والاجتماعية، إلى الهوية والثقافة والتعليم واللغة والتكنولوجيا، بما يجعل اختلاف الموضوعات مدخلًا إلى حوار معرفي أوسع، ويمنح القارئ فرصة للنظر إلى قضايا الحاضر من زوايا متعددة.

رئيس التحرير

أ.د/ شلغوم نعيمة

شروط النشر

1. المجلة الدولية للدراسات الإنسانية ذات منظور متعدد التخصصات تقبل مساهمات الأساتذة والباحثين في المجالات التالية: (الآداب واللغات الأجنبية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الحقوق والعلوم السياسية، اللغة والأدب العربي، العلوم الإنسانية والاجتماعية علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، اللغة والثقافة الأمازيغية، الفنون)
2. تستقبل المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية في شتى التخصصات المرتبطة بمجالات المجلة.
3. ينبغي أن لا تقل الأعمال المقدمة للمجلة عن 10 صفحات، وأن لا تزيد عن 20 صفحة (5000 إلى 9000 كلمة) .
4. يشترط أن يكون البحث المقدم أصيلا ولم يسبق نشره، وأن لا يكون مستلا، و أن لا يكون قيد التحكيم لدى مجلة أخرى.
5. تقدم البحوث على هيئة ملفات Word، على أن تكون المقالات المكتوبة باللغة العربية محررة بخط من نوع Sakkal Majalla بحجم 14، بمسافة 1,15 بين الأسطر، العنوان الرئيسي للمقال بحجم 16 عريض، العناوين الفرعية بحجم 14، وفي الهامش يكتب بخط من نوع Sakkal Majalla بحجم 12 بمسافة 1 بين الأسطر

أما المقالات المكتوبة باللغة الأجنبية فتكتب بخط Times New Roman بحجم14، العنوان الرئيسي 12عريض، والعناوين الفرعية بحجم 12، ويحدد الفاصل ما بين الأسطر بمسافة 1.5.

حقوق التأليف وأخلاقيات النشر

1. من أجل الحفاظ على سمعة المجلة وحماية حقوق مؤلفيها يتوجب الامتثال للقواعد الأخلاقية المتعلقة بالأمانة العلمية.
2. يلتزم المؤلف بنقل حقوق التأليف والنشر والطبع. للمجلة
3 المقالات والبحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة ولا عن رأي هيئة التحرير، و إنما تعبر فقط عن رأي مؤلفيها.

الملخص وبيانات المؤلف:

1. تتضمن الصفحة الأولى العنوان الكامل للمقال بلغتين، الاسم الكامل للباحث أو مجموعة الباحثين، المخبر. إن وجد، مؤسسة الانتماء، البلد، وعنوان البريد الإلكتروني المهني، وملخصين للبحث في حدود 150 كلمة بما في ذلك الكلمات المفتاحية.
2. يحرر الملخص الأول باللغة التي كتب بها المقال، فيما يحرر الملخص الثاني بلغة مغايرة، ويفضل أن تكون الملخصات الثانية باللغة الإنجليزية (إذا كانت البحوث المقدمة محررة بغير اللغة الإنجليزية).
3- يلتزم الباحث بطريقة التوثيق المعتمدة من طرف الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)، وينبغي عليه إثبات المراجع و الهوامش بالشكل الآلي الذي يوفره برنامج Word .

إعداد الجداول ،الأشكال،الخرائط والصور:

1. ترقم وترتب الجداول والأشكال ترتيبا تصاعديا وتوضع في مكانها المناسب في المقال، ويجب أن تقدم هذه الجداول في حدود مقاس الورقة وبالنمط العمودي (portrait) .
2. ترقم وترتب الخرائط والصور والأشكال ترقيما تصاعديا وتوضع داخل النص،ويشار إلى مصدرها كما يلي: اسم الخريطة أو الصورة أو الشكل رقم () .
3. ترسل الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع jepg ، أو png .
4. يجب أن يكون عدد الخرائط والصور محدودا، وتخص فقط تلك التي تقدم معلومات هامة لا يمكن الاستغناء عنها.

إجراءات التحكيم والنشر:

1. تخضع كل البحوث والدراسات إلى الإغفال والتقييم السري من طرف محكمين مختصين، وتعتبر تقاريرهم أساس القبول أو الرفض أو التعديل.
2. المقالات المرسلة إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
3. كل مقال لا توفر فيه هذه الشروط لا ينشر.
4. ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى البريد الإلكتروني:

revue@univ-khenchela.dz

الفهرس

رقم	عنوان المقال	الصفحة
01	**The Ulama and the Ottoman Administration in Algeria (1518-1830): A Study of the Duality of Loyalty and Confrontation (Migration and Exile as a Model)** Abdellaoui Mohammed, Tripoli University, Libya	32- 08
02	**Applying Selinker's Theory to Error Correction among Learners of French: Sacred Heart Catholic College, Ijebu-Ode as a Case Study** Garba Malik, Federal University of Education, Nigeria. Simon Esther Oluwadamilola, Federal University of Education, Nigeria Keji Felix Faniran, Osun State University , Nigeria	66-33
03	**Arboriculture and Beekeeping in ancient North Africa in literary, epigraphic and visual sources** Redha Attoui, Badji Mokhtar University, Annaba Mariette de Vos Raaijmakers , Università di Trento , Italie	97-67
04	**The 2010s Mediterranean Migration Crisis and the Rise of Far-right Ideology** Dr. Boutamine Alaeddine, , Abbes Laghrour University, khenchela	129-98
05	**الهوية الثقافية والعمرانية لقصور وادي مزاب بالجزائر** أ.د. عبد المجيد رمضان، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة	149-130
06	**منهجية الإمام مالك في الموطأ: دراسة تحليلية نقدية** د. لمين باب محمد محمود، معهد عبد الرحمان الشنقيطي للدراسات الاسلامية والحضارة العربية، موريتانيا	172-150
07	**تأثير أعمال عبد الوهاب بوحديبة على علم الاجتماع و الثقافة التونسية** تيسير النصراوي، المدرسة العليا للسمعي البصري و السينما بقمرت، تونس	187-173
08	**نظرية تعارف الحضارات في فكر زكي الميلاد: مقاربة إسلامية للتواصل الحضاري** صالح منصور ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة	199-188
09	**منهج التأليف في كتاب: الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية لابن الشماع** د نورة بوغقال، جامعة عباس لغرور ، خنشلة	211-200
10	**تحولات الهجرة الدولية إلى موريتانيا: مقاربة طولية للديناميات الديمغرافية والسوسيومجالية والاقتصادية للمقيمين الأجانب من سنة 1977 إلى سنة 2023** محمد عالي المختار التقي، جامعة نواكشوط، موريتانيا	236-212
11	**التحول السياسي والفوضى المؤسساتية في المجتمع العراقي بعد 2003 دراسة ميدانية من وجهة نظر أساتذة جامعة بابل** أ.د. ظاهر محسن هاني، جامعة بابل، العراق	267-237

The Ulama and the Ottoman Administration in Algeria (1518-1830): A Study of the Duality of Loyalty and Confrontation (Migration and Exile as a Model)

Abdellaoui Mohammed*, University of Tripoli, Libya
,abdellaouimohammed712@gmail.com

Received: 24-Apr-26 **Accepted:** 10-Jun-26 **Published:** 30-Sep-26

Abstract

This article examines the dialectical and interactive relationship between the scientific elite (Ulama) and the Ottoman administration in Algeria from 1518 to 1830. It posits that this relationship was not uniform, fluctuating between a "strategic alliance" driven by the necessities of Jihad and frontier protection in the early Ottoman era, and "collision and rupture" prompted by later administrative and political transformations. The research analyzes the underlying motives for the Ottoman authority's implementation of political repressive tools, primarily "exile and forced displacement," to suppress the scientific opposition that emerged in response to fiscal policies and administrative abuses. Furthermore, it highlights the "voluntary migration" of scholars as a political act of protest that maintained the independence of the intellectual elite from state pressure. Employing a historical-analytical methodology, the study concludes that this historical rupture between science and authority led to the erosion of the political legitimacy of Ottoman rule. This created a rift between the administration and its popular base, ultimately weakening Algeria's internal front prior to its fall in 1830.

Keywords: Ottoman Administration; Scientific Elite; Loyalty and Confrontation; Exile; Migration.

Corresponding author*

Pages: 08-32

1. Introduction

The relationship between the scholarly elite (Ulama) and political authority represents one of the most complex issues in the modern history of Algeria, particularly during the Ottoman era (1518–1830). From the earliest moments of the establishment of the "Regency of Algiers," the Ulama played a pivotal role in granting religious and social legitimacy to the new rulers, the Barbarossa brothers. This established a strategic alliance fundamentally based on the principle of "protecting the frontiers" (Thughur) and defending the heart of Islam under the banner of Jihad. However, this relationship was not static; it underwent major shifts dictated by administrative changes and escalating economic crises. Consequently, the scholar's role gradually transitioned from "partner and ally" to "opponent and fugitive."

From this perspective, the central problem of this research revolves around the nature of the dramatic shift in the relationship between the Ulama and the Ottoman administration. How did the organic alliance that characterized the beginnings transform into a state of conflict and rupture in the later stages? What were the underlying reasons that prompted the Ottoman administration to employ instruments of political repression, such as exile and forced displacement, against the scholarly elite? Furthermore, how did the reactions of the Ulama—manifested in voluntary migration—contribute to weakening Algeria's internal front shortly before its fall in 1830?

This research seeks to achieve several objectives, most notably highlighting the nature of the political and religious contract that bound the Ulama to authority in its early phases. It also analyzes the true motives behind the collapse of this relationship due to fiscal policies and administrative abuses. Additionally, the study aims to foreground the phenomena of "Migration and Exile" as fundamental manifestations of the crisis, exploring the repercussions of this historical rupture on the erosion of the authority's legitimacy in the eyes of the local population. To achieve these goals, the study adopts the historical method to track the trajectory of the relationship over time, relying on the induction of historical material available in contemporary sources, including biographies, memoirs, and travelogues. Furthermore, an analytical approach is employed to link political events with the stances of the scholars, attempting to understand the motives that led to the choice of exile or migration as final solutions in the conflict of wills between knowledge and power.

2. Features of the Foundational Alliance between Authority and the Scholarly Elite:

The establishment of the Ottoman state in Algeria was not merely a transient military event or a shift in the map of regional influence; rather, it was a strategic response to a pressing religious and social necessity formulated by the Algerian scholarly elite. Amidst the existential threat posed by Spanish incursions and the fall of Andalusian cities, the scholars of

Algeria viewed the "Barbarossa Brothers" as the only force capable of protecting the heart of Islam and safeguarding the integrity of the territory. Consequently, the relationship between the Turkish ruler and the local scholar was founded on a solid reciprocal basis: "Legitimacy in exchange for Protection." The Ulama volunteered to provide spiritual cover and legal justification for the incoming authority, transforming the Ottoman presence from a mere military power into a socially accepted political entity, viewed as a sacred Jihad and a stationing in the path of God (*Ribat*), rather than a foreign occupation.

2.1 The Ulama as a Reference for Political Legitimacy:

By tracing the accounts of Haj Ahmed al-Sharif al-Zahar and examining the contemporary historical material of that era, it becomes evident that the Ulama did not occupy marginal or subordinate roles. Instead, they formed the essential pillar upon which the Ottomans relied to establish their presence and consolidate their rule in an environment that was foreign to them in language, ethnicity, and culture. The fatwas and letters sent by the notables and scholars of major urban centers (such as Algiers, Constantine, and Tlemcen) transcended the boundaries of religious advice. They became "political pledges of allegiance" (*Sokouk Mubaya'a*) and unwritten constitutional documents, transforming these leaders from across the seas into legitimate rulers whose obedience was mandatory under Islamic

Sharia. This bestowed a legal character upon the exercise of power within the Regency (Al-Zahar, 1974, pp. 45-46) .

2.2 The Political and Regulatory Function of the Religious Institution:

The influence of the Ulama was not confined to the physical spaces of mosques and *Zawayas*; rather, it extended to form a weighty "moral authority" that stood as a parallel force to political and military power. The elite scholars assumed positions of Muftis and Judges and secured permanent seats in the "Diwan" (the Supreme Advisory Council). This enabled them to exercise the role of a Sharia-based regulator over the decisions of Deys and Pashas, aligning them with the higher objectives of Sharia (*Maqasid*). This delicate balance between the "Men of the Sword" and the "Men of the Pen" created a state of deep social stability; the scholar became the refuge to whom the subjects hurried to redress grievances, and the formidable political interlocutor whose voice no Ottoman ruler—during the stages of strength—dared to ignore or bypass (Al-Antari, 2007, p. 112).

2.3 Economic Immunity and Scholarly Independence The Waqf:

system (endowments) played a fundamental and vital role in enhancing the status of the Ulama and ensuring their independence from the fluctuations of political whims. Generous Ottoman patronage of the endowments belonging to *Zawayas*, schools, and shrines was not merely a manifestation of

religious piety; it was a political vision aimed at ensuring the stability of an educated middle class loyal to the state that sponsored its material existence. This financial prosperity allowed the Ulama to build extensive and powerful social networks across all segments of the populace. This made them a formidable social force, possessing the keys to mobilizing or calming public opinion according to the supreme interests of the country, thereby reinforcing the scholar's position as an authentic partner in managing the affairs of the Regency (Saadallah, 1998, p. 215).

3.Causes of the Rupture and the Shift of Scholars Toward Political Opposition:

The strategic alliance that prevailed during the early Ottoman era was not destined for historical continuity until the end of that period. A "rift" began to appear clearly in the structure of the relationship as the political orientations of the rulers changed, particularly during the reigns of the "Pashas" and the "Deys." Structural economic and social crises emerged, prompting the authority to revise its mode of interaction with the scholarly elite, transforming them from foundational partners into potential adversaries. This dramatic shift can be analyzed through the following pivotal factors:

3.1 Political Isolationism and the Adoption of Coercive Policies:

After the stabilization of military conditions and the fading of the direct Spanish threat, the ruling class began to lean toward

political isolation from the subjects. The participatory language of "consultation" (*Mushawara*) with the scholars was replaced by a top-down military "dictation." This trend produced an elitist ruling class that monopolized decision-making centers and excluded the local component (the indigenous population and their elite) from effective participation in managing the affairs of the Regency. By analyzing pivotal events, such as the "Ibn al-Sakhri" revolt (1637 AD), we clearly sense the degree of cruelty with which the authority confronted not only military rebels but even scholars who showed sympathy for popular demands or refused to provide the legal (sharia) cover to justify administrative injustice. This official rigidity led to a fundamental transformation in the scholar's role, as he shifted from being a partner in stabilizing the rule to becoming the "spokesperson" for popular opposition and its living conscience (Saadallah, 1998, p. 412).

3.2 The Financial Crisis and the Policy of "Exorbitant Taxation":

The decline in revenues from "Maritime Activity" (*Jihad al-Bahr*) represented a dangerous turning point in the relationship between the two parties. The authority, which previously funded the scholars' privileges and supported the *Zawiyas* through external spoils, was forced—under the weight of financial deficits—to impose heavy and innovative taxes known as "Gharamat" or illegal "Magharim." The matter was not limited to the material aspect; the Ottoman administration also attempted to exploit the spiritual and symbolic capital of the scholars to

market and legitimize these taxes among the populace. When the scholarly elite maintained their rejection of this "fiscal injustice" (*Al-Hayf al-Jiba'i*) based on jurisprudential principles, a direct clash occurred with the administration. The latter viewed this refusal as an existential threat to the state's financial integrity, prompting rulers in the later stages to marginalize the religious institution and attempt to undermine its economic independence to ensure its subordination (Al-Zahar, 1974, p. 118).

3.3 The Widening Gap Between the "Makhzen" and the "Subjects" (*Ra'iyya*):

The Ottoman system relied on the "Makhzen Tribes" mechanism for tax collection and maintaining security, which created a class system based on granting privileges and exemptions to certain loyalties in exchange for exhausting and overtaxing other tribes. In this tense atmosphere, the scholar found himself facing an ethical and political dilemma: either absolute loyalty to the state apparatus to preserve personal gains or aligning with the oppressed subjects (*Ra'iyya*). Based on the accounts of the historian "Saleh Al-Antari" in his documentation of the events in the Beylik of the East, we observe that a wide sector of scholars chose the opposition camp, rejecting the practices of the Makhzen tribes. This choice made them a direct target for retaliatory policies that included dismissal from office, confiscation of property, and even the use of exile and forced displacement as weapons (Al-Antari, 2007, p. 94).

4. Manifestations of Political Repression (Exile and Migration as Tools to Break the Elite):

When the Ottoman administration in its late stages exhausted all means of "soft containment" and methods of material inducement toward the scholars, it moved into a phase of explicit and systematic confrontation. The goal of activating methods of political deterrence was not merely to inflict physical punishment on dissidents; rather, it aimed fundamentally at the "radical isolation" of the scholar from his popular base, stripping him of his spiritual and symbolic authority, which had come to pose a real threat to the stability of the eroding Ottoman entity.

4.1 The Policy of Exile and Forced Displacement:

The Ottoman authority considered that the presence of an opposing scholar within his social environment provided constant fuel for incitement and protest. Therefore, it resorted to "exile" as a strategic political penalty to remove the "intellectual heads" from the major urban centers (Algiers, Constantine, Tlemcen). By tracing the paths of repression in the Beyliks of the East and West, we find that exile specifically targeted scholars who refused to bless the fiscal policies and "Magharim" (illegal taxes) imposed by the Deys. Based on the accounts of Saleh Al-Antari, the deportation of scholars was not a spontaneous or simple disciplinary measure; rather, it was carried out according to deliberate administrative plans aimed at dismantling the symbolism of the ancient "Scholarly Houses " .that had inherited a natural resistance against the despotism of

authority. This led to the destabilization of the traditional social structure that had protected the subjects (*Ra'iyya*) from the oppression of the administration (Al-Antari, 2007, p. 142).

4.2 Voluntary Migration: Escaping with Knowledge and Faith:

In the face of the systematic restrictions on scholarly freedoms and the arbitrary confiscations that targeted endowments (*Awqaf*), stripping scholars of their financial independence, many felt they had no choice but to take the path of "migration" toward major Islamic urban centers such as Tunis, Marrakesh, Cairo, and the Hijaz. This migration was not a flight from poverty or a pursuit of livelihood; rather, it was an eloquent cry of political protest expressing a radical "discontent" with the ruling system. These successive waves caused a severe "intellectual drain" that disrupted Algeria's cultural balance. The country lost the cream of its elite, who preferred to live under the patronage of states providing a minimum of dignity and scholarly autonomy. This later cleared the way for the authority to appoint "loyalist" scholars who would sing its praises and legitimize its decisions with superficial religious justifications (Saadallah, 1998, p. 385).

4.3The Impact of the Rupture on the Cultural and Political Landscape:

The transformation of the scholar from a "strategic ally" and foundational partner at the beginning of the Ottoman era to an "exile and fugitive" by its end directly contributed to the

destabilization and weakening of Algeria's internal front shortly before 1830. The policies of repression created a deep rift and an unbridgeable gap between the indigenous population (*Ahali*) and the Ottoman authority; the latter lost the "legitimate intermediary" and social buffer that had historically functioned as a safety valve, absorbing public resentment during crises. By analyzing the historical conclusion of this dialectical conflict, we conclude that the scholarly elite who were exiled or migrated carried with them the seeds of national and political consciousness that would later erupt in the resistance against the French occupation. This demonstrates that Ottoman repression did not break the will of the scholarly elite so much as it transformed them into a latent moral force residing outside the boundaries of official authority (Al-Zahar, 1974, p. 162).

5.Models of Loyalist, Migrant, and Exiled Scholars:

5.1 Loyalist Scholars:

These were the scholars who maintained a "thin thread of diplomacy" (*Sha'rat Mu'awiya*) with the authority. They occupied official positions (the Judiciary, *Iftaa*, and the *Imamate*) to ensure the continuity of the religious and legal institutions within the Regency.

- **Sheikh Ahmed bin Yusuf al-Milyani (d. 927 AH / 1521 AD):**

  Sheikh Abu al-Abbas Ahmed bin Yusuf al-Rashidi al-Milyani is considered one of the leading figures of Shadhili Sufism in the tenth century AH (Saadallah, 1998, p. 154). He

was renowned for his asceticism and vast knowledge, which he acquired from the leading sheikhs of his time, such as Zarruq al-Barnousi. He traveled in pursuit of knowledge between Tlemcen, Mazouna, and Tenes (Al-Tilimsani, 1986, p. 62). Despite facing persecution during the late Zayyanid era in Tlemcen, he represented a political turning point through his alliance with the Ottomans following the fall of Granada and the occupation of Oran. This alliance contributed significantly to consolidating their influence in the Western region (Saidouni, 1986, p. 88) . He enjoyed great prestige even after his death, as Bey Mohammed el-Kebir built a mausoleum and a mosque for him in the eighteenth century. Consequently, his tomb became a famous shrine in Miliana (Al-Mili, 1986, p. 112).

- **The Al-Fakkoun Family (Constantine):**

The Al-Fakkoun family, of Tamimi origin, is considered one of the most ancient scholarly lineages in Constantine. Their loyalty to the Ottomans was established following the secession of the "Abd al-Mu'min" family from official obedience (Al-Fakkoun, 1987, p. 45). The authority rewarded the Al-Fakkoun family by granting them the positions of Judiciary (*Qada*), the Imamate, and the Preachership (*Khutba*) at the Great Mosque, which provided them with both "prestige and wealth." This loyalty was clearly manifested in their opposition to the "Ibn al-Ahrash" sedition and the "Ibn al-Sakhri" revolt; consequently, the Pashas corresponded with them using expressions of

glorification and esteem (Al-Fakkoun, 1987, pp. 52-54). In exchange for this role, the Al-Fakkoun family received exceptional privileges, including the exemption of their properties and servants from taxes, fines (*Gharamat*), and forced labor (*Corvée*). Additionally, they obtained material rights from the fruit and vegetable markets and the endowments (*Awqaf*) of the Great Mosque, making them the foremost spiritual and material power in the Beylik of the East (Saadallah, 1998, p. 210).

- **The Al-Buni Family (Annaba):**

The Al-Buni family (from the Tamimi Mistah tribe) dominated public opinion in the region of Bona (Annaba) thanks to their scholarly continuity and perceived piety. Among their most prominent figures was Sheikh Mohammed bin Sassi al-Buni, whose word was highly influential among both the elite and the common folk (Al-Buni, N.D, p. 34). The Al-Buni family played the role of mediator and pacifier during periods of crisis, particularly during the uprising of Ahmed bin al-Sakhri (1637–1647 AD). During this time, the Ottoman authority corresponded with them, emphasizing the need to persuade the subjects (*Ra'iyya*) to comply with the rule, based on the principle that "obedience to the ruler is part of obedience to God" (Bin Muhanna, 2005, p. 120).This amicable relationship continued across generations, most notably during the time of Sheikh Ahmed bin Qasim al-Buni, who was a close companion to the

ruler Mohammed Bekdash at the beginning of the eighteenth century (Saidouni, 2001, p. 145).

- **Sheikh Mohammed bin Ali al-Kharrubi (d. 963 AH / 1556 AD):**

Al-Kharrubi al-Tarabulsi al-Jaza'iri is considered one of the most prominent jurists and Sufis who dedicated their knowledge and writings to serving the Shadhili order and strengthening the foundations of Ottoman rule in its early stages (Al-Kharrubi, 1970, p. 12) . Owing to his eloquence and expertise in political affairs, he gained the trust of the Ottomans, who appointed him as their ambassador to the Saadi Sultans of Morocco on two occasions (in 959 AH and 961 AH) to discuss border-related issues (Ilter, 1989, p. 204). Although his first embassy was unsuccessful, his scholarly and diplomatic activities contributed directly to laying the pillars of the Regency and consolidating its legitimacy (Ilter, 1989, p. 210).

- **Sheikh Said al-Maqqari (d. circa 928 AH and thereafter):**

He belonged to an ancient Tlemcenian family and is considered one of the polymath scholars who excelled in both the transmitted sciences (*Al-Ulum al-Naqliyya*) and the rational sciences (*Al-Ulum al-Aqliyya*), such as arithmetic, geometry, and medicine (Al-Maqqari, 1968, p. 320). His scholarly standing qualified him to serve as the Mufti of Tlemcen and the preacher (*Khatib*) of its Great Mosque for forty-five years. Al-Maqqari represented the model of the "Official Scholar" (*Alim al-Rasmi*), who was fully integrated into the official religious

office under the Ottoman umbrella. He was entrusted with the tasks of issuing *fatwas*, teaching, and preaching, which established him as a scholarly and political reference in the Beylik of the West (Bouaziz, 2002, p. 272).

5.2 Migrant Scholars:

Migration represented a striking phenomenon in the history of Ottoman Algeria, as a group of prominent scholars and jurists left the Regency for centers of intellectual influence in the East and West. The reasons for this varied between limited political horizons, the pursuit of scholarly recognition, or escaping poverty and marginalization.

- **Abd al-Razzaq bin Hammadush al-Jaza'iri (d. after 1168 AH / 1754 AD):**

Ibn Hammadush represents the model of the "polymath" scholar who did not find his fortune in prestige or wealth within his city, Algiers (Hammadush al-Jaza'iri, 2003, p. 45). He devoted himself to the study of medicine, chemistry, and astronomy, and excelled in "The Science of Oak" (*Ilm al-Ballut*—referring to maritime routes) and ballistics (bomb-throwing/prospecting) (Saadallah, 1998, p. 312). Poverty and the stagnation of his trade forced him into frequent travel; he visited Tunis and Morocco (Fez, Meknes, and Tetouan) in pursuit of both knowledge and trade, obtaining licenses (*Ijazas*) from the leading sheikhs of his time (Saadallah, 1998, p. 315). He left behind an immense scholarly legacy, including his medical book "Al-Jawhar al-Maknun fi Bahr al-Qanun" and

works on the astrolabe and geography. He remained in constant transit until his traces vanished after the year 1168 AH - (Guenane, 1983, p. 18).

- **Sheikh Abu Ras al-Nasiri al-Muaskari (d. 1238 AH / 1823 AD):**

The investigative scholar and polymath who was described as the "Comprehensive Sea" (Al-Bahr al-Jami') (al-Nasiri, 1986, p. 30). He lived a harsh childhood marked by poverty in the outskirts of Mascara; however, with his brilliant intellect, he managed to master the sciences of his time—including jurisprudence (Fiqh), Hadith, and principles of faith (Usul)—while traveling between Mazouna, Tunis, and Morocco (Bouaziz, 2002, p. 142). His journeys to the East and West were not merely for academic attainment; they were also for debating and negotiating scholarly, judicial, and religious matters (al-Nasiri, 1984, p. 42). He left behind a prolific output of marginalia (Hawashi), commentaries, and historical works, such as "Aja'ib al-Asfar wa Lata'if al-Akhbar" and "Dar' al-Shaqawa fi Harb Darqawa" (al-Nasiri, 1984, p. 115).

- **Sheikh Ahmed al-Maqqari al-Tilimsani (d. 1041 AH / 1632 AD):**

The renowned historian, man of letters, and polymath (*Hafiz*), who was born in Tlemcen and raised under the patronage of his uncle, the leading spiritual figure (*Qutb*) Said al-Maqqari (Al-Maqqari, 1968, p. 10). He moved to Fez and Marrakesh, where he gained great favor with the Saadi Sultan al-

Mansur, and was appointed to the positions of preacher (*Khatib*) and *Mufti* at the University of al-Qarawiyyin (Saadallah, 1998, p. 340)[·]. Due to the political instability and his fear of civil strife (*Fitna*), he declared his intention to perform the Hajj and permanently migrated to the East in 1027 AH. He settled in Egypt and visited Jerusalem and Damascus, where he dictated Hadith lessons near the Prophet's ﷺ tomb seven times (Al-Tilimsani, 1986, p. 90). He bequeathed to the *Ummah* the greatest Andalusian encyclopedia, "Nafh al-Tib", and passed away in Cairo while preparing to return to Damascus (Al-Maqqari, 1939, p. 25).

- **Sheikh Mohammed bin Ali al-Senussi (d. 1859 AD):**

The founder of the Senussi Order, born in the outskirts of Mostaganem and raised in a household of knowledge and virtue. He studied under the leading sheikhs of Mazouna and Mascara, such as Abu Ras al-Nasiri (Shukri, 1948, p. 14). He spent his life "on the wing of travel," observing the conditions of Islamic peoples during his long journeys, which helped him establish his call (*Da'wa*) that originated from Cyrenaica in Libya (the White Zawiya) (Al-Senussi, 1339H, p. 22). He left behind valuable works on the reform of practice through the Hadith and the Quran, passing away at the peak of his personal and missionary endeavor (Al-Muwaylihi, 1899, p. 40).

- **Sheikh Yahya al-Shawi al-Milyani (d. 1096 AH / 1685 AD):**

A Maliki jurist and exegete, born in Miliana. He received his education between the Majjaja Zawiya, Tlemcen, and Algiers

(Al-Shawi, 2004, p. 55). Driven by his great personal and scholarly ambition, he chose to migrate to the East in 1061 AH, where he held the position of Maliki Mufti and taught at Al-Azhar Al-Sharif (Al-Qadiri, 1951, p. 160). His fame reached Istanbul, where he participated in scholarly debates in the presence of the Ottoman Sultan and gained favor with the "Grand Vizier" (Al-Muhibbi, N.D, p. 480). He passed away on board a pilgrim ship, leaving behind important marginalia (*Hawashi*) and treatises on grammar, theology (*Tawhid*), and the principles of jurisprudence (Al-Baghdadi, 1951, p. 530).

5.3 The Exiled Scholars:

"Exile" served as a punitive tool used by the Ottoman authority to reshape the religious and political landscape. This punishment was not restricted to political opponents but also extended to prominent jurists and judges as a result of intrigues or attempts at reform.

- **Ibn al-Kammad al-Qusantini (d. 1116 AH / 1704 AD):**

He was Sheikh Abu Abdullah Mohammed bin Ahmed, of Hasani noble descent, who was described as "our peerless sheikh" (Al-Fakkoun, 1987, p. 182). He held the position of the Chief Judge (Qadi al-Jama'a) in Constantine and was an eloquent orator, masterful in logic and the principles of faith (Usul) (Saadallah, 1998, p. 266). Despite his high scholarly status, "unethical competition" and malicious complaints led the Algerian military (Askar al-Jaza'ir) to demolish his home. This forced him to choose migration toward Fez and Tetouan to

escape the heat of personal disputes, expressing the bitterness of alienation by saying: "How my soul grieves for the eclipse of the sun of knowledge and the humiliation of strangers (Filali, 2002, p. 144).

- **Al-Mawla Ali (11th Century AH):**

He represents the model of a scholar involved in politics with a strong oratorical presence. He arrived in Constantine as a guest of the Al-Fakkoun family, then moved to the capital, where he briefly held independent authority (*Imara*) (Saadallah, 1998, p. 270). Due to his attempts to restore the Sultan's influence over the Odjak (military corps), the Ottoman authorities turned against him. He faced a severe ordeal that ended with his exile and the confiscation of his family and property; he was expelled from Algeria and settled in Tunis, where he remained an outcast until his death (Saadallah, 1998, p. 272).

- **Sheikh Said** Qaddura **(d. 1066 AH / 1656 AD):**

Known as the "Mufti of Islam" and a leading authority in the rational sciences (*Al-Ma'qul*). Born in Algiers to a family of Tunisian origin, he was renowned for his asceticism, piety, and prestigious status at the "Palace Mosque" (*Jami' al-Balat*) (Qaddura, N.D, p. 105). He enjoyed great favor with the Pashas, who prioritized him even over the Hanafi Mufti. However, his scholarly success and management of endowments (*Awqaf*) incited the envy of his rivals, who orchestrated a plot that led to his expulsion by order of the Algerian military and his exile to

Istanbul to dispose of him (Al-Tilimsani, 1986, p. 134). Despite his triumph over his rivals and his subsequent return, the tragedy of exile and defamation continued to haunt his family; his son was later murdered in a political conspiracy just one year after assuming the position of Mufti (Saidouni, 2001, p. 190).

- **Mohammed bin Ahmed bin Malik (Maliki Judge):**

A prominent scholar and teacher who assumed the Maliki judgeship in 1210 AH (Bin Muhanna, 2005, p. 142). He faced a harsh political ordeal due to his marriage alliance with Ali Khodja, who had revolted against Mustafa Pasha. The Pasha sentenced him to exile in the village of Kolea, suspended him from teaching, and separated him from his students and children (Khodja, 1982, p. 88). His position as the "Judge of Islam" did not protect him until the Pasha's advisors intervened, convincing him of the danger of exiling one of the great men of the Muslims. Consequently, a pardon was issued, and he returned to Algiers after several days of banishment (Saadallah, 1998, p. 410).

6. Conclusion:

This study represents an attempt to elucidate the complex and dialectical nature of the relationship between the scholarly elite and the Ottoman administration in Algeria—a relationship that underwent profound dramatic shifts over the course of three centuries. The research reveals that this interaction began as a solid strategic alliance; scholars granted the nascent Ottoman authority the religious and social legitimacy necessary

to consolidate the state's pillars and unify the ranks, in exchange for the authority's commitment to protecting the frontiers (Thughur) and defending regional sovereignty under the banner of Jihad.

As time progressed, administrative dynamics shifted, and economic crises escalated, signs of a rift became clearly evident. The scholars transitioned from the role of strategic partners and supporters of the authority to that of critics and opponents of fiscal policies, illegal levies, and administrative despotism. This transformation prompted the authority to activate tools of political repression, which reached their peak in operations of exile and forced displacement aimed at isolating scholars from their popular base.

The study has reached several fundamental conclusions, most notably that the shift in the Ottoman philosophy of governance—from a "State of Jihad" to a "Fiscal State" (State of Taxation)—was the primary driver behind the collapse of the political contract between the authority and the elite. Furthermore, it has been proven that the use of "Exile" was not merely a criminal penalty but a calculated political strategy to undermine influential scholarly houses. Conversely, "Voluntary Migration" emerged as an act of resistance and a cry of protest that preserved the independence of knowledge, even though it caused an intellectual drain that weakened Algeria's internal front.

In conclusion, this rupture led to the erosion of the authority's political legitimacy prior to 1830, paving the way for the historic fall to the French occupation. Accordingly, the researcher recommends the necessity of expanding the study of local endowment (Awqaf) documents to understand the impact of exile on the economic status of scholars, and to focus on editing the letters and manuscripts of "Exile Literature" (Adab al-Manfa), while academically rehabilitating the scholarly figures whose roles were obscured due to their oppositional stances toward the authorit

Endnotes :

- Shukri, M. F. (1948). *The Senussi: Religion and State* (Book). Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.
- Ilter, A. S. (1989). *Ottoman Turks in North Africa* (Book). Beirut: Dar al-Nahda al-Arabiya.
- Al-Zahar, A. al-S. (1974). *Memoirs of Haj Ahmed al-Sharif al-Zahar (Syndic of the Nobles of Algiers)* (Book). Algeria: National Company for Publishing and Distribution.
- امحمد . ق. (2016). الدور الثقافي للشيخ : أبو زكرياء يحي الشّاوي النائلي في الجزائر و المشرق العربي (1074 1096 هـ/ 1663 1684 م). *مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات*, *7*(2), 351-382. استرجع في من https://asjp.cerist.dz/en/article/83553
- Al-Buni, A. bin Q. (1998). *Fath al-Rayb al-Mujib fi Sharh Salat al-Habib. (Manuscript)* (Manuscript). Algeria: National Company for Publishing and Distribution.

- Al-Dajani , A. S. (1967). *The Senussi Movement: Its origins and growth in the nineteenth century* (Book). Cairo: Dar al-Kitab al-Arabi.
- Hammadush, A. al-R. (1983). *The Journey of Ibn hammadouch al-jaza'ri(Lissan al-Maqal fi al-Naba' 'an al-Nasab wa al-Hasab wa al-* (Book). Algeria: National Lbrary.
- Al-Mili, M. (1986). *The History of Algeria in Ancient and Modern Times*. Algeria: National Company for Publishing and Distribution .
- Al-Fakkoun, A. al-K. (1987). *Manshur al-Hidaya: Uncovering the State of Those Who Claim Knowledge and Sainthood* (Book). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- Al-Kharrubi, M. bin A. (2011). *Al-Uns fi Shareh Uyub al-Nafs* (Book). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.
- Al-Qadiri , M. bin al-T. (1982). *Nashr al-Mathani li-Ahl al-Qarn al-Hadi 'Ashar wa al-Thani*. Rebat: Maktabat al-Talib.
- Saidouni, N. al-D. (1998). *Studies on Land Ownership during the Ottoman* (Book). Algeria: National Enterprise for Books.
- Saadallah, A. al-Q. (1998). *The Cultural History of Algeria* (2nd). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- Al-Senussi, A. al-S. (1339). *Al-Anwar al-Qudsiyya: An Introduction to the Senussi Order* (Book). Istanbul: Sirat Mustaqim Press.
- Al-Tilimsani, M. bin M. (1986). *Al-Bustan: Mentioning the Saints and Scholars of Tlemcen* (Bààk). . Algeria: Office des Publications Universitaires.
- Saadallah, A. al-K. (1998). *The Cultural History of Algeria* (3rd). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

- Bin Muhanna, S. (2005). *Fahrasat Bin Muhanna* (Book). Algeria: Dar al-Huda.
- Bouaziz, Y. (1995). *A'lam al-Fikr wa-al-Thaqafah fi al-Jazair'ir al-Mahrousah*. Beirut: : Dar al-Gharb al-Islami.
- Khodja, H. (1982). *The Mirror (Al-Mir'at)* (Book). Algeria: National Company for Publishing .
- Al-Muhibbi , M. (1868). *Khulasat al-Athar: Notables of the Eleventh Century*. Beirut: Dar Sadir.
- Saidouni, N. al-D. (2001). *Algerian Papers: Studies and research in the History of Algeria during the Ottoman Era* (Book). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- Al-Maqqari, A. (1995). *Nafh al-Tib min Ghusn al-Andalus al-Ratib*. Beirut: Dar Sadir.
- bin Al-Antari, M. S. (2007). *A Forgotten Gem: On the Entry of the Turks into Constantine and Their Seizure of the Land - History* (Book). Algeria: Dar Houma for Printing, Publishing, and Distribution.
- Abu Ras, al-N. (1984). *al-Asfar wa Lata'if al-Akhbar(Manuscript)* (Manuscript). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- Houari, M. (2013). *Sharh al-Sullam al-Murawnaq fi al-Mantiq li-al-Sheikh Sa'id Qaddura (d. 1066 AH / 1656 AD)* (أطروحة ماجستير, Abou Bekr Belkaid University). استرجع في من noor-book.com/9ngwad
- Filali, A. al-A. (2002). *Tlemcen during the Ottoman Era: Administration, Society, and Culture* (Book). Algeria: Moufama Publishing.
- Al-Maqqari , A. (1968). *Nafh al-Tib min Ghusn al-Andalus al-Ratib*. Beirut: Dar Sadir.

- Al-Maqqari, A. (1939). *Azhar al-Riyad fi Akhbar al-Qadi 'Iyad*. Cairo: Committee for Authorship and Translation Publication Press.
- Abu Ras , al-N. . (1990). *Fath al-Ilah wa Minnatih*. Algeria: : National Book Enterprise.

Applying Selinker's Theory to Error Correction among Learners of French: Sacred Heart Catholic College, Ijebu-Ode as a Case Study

- Garba Malik*, Federal University of Education, Ijebu-Ode. Nigeria, garbam@tasued.edu.ng
- Simon Esther Oluwadamilola, Federal University of Education. Ijebu-Ode, Nigeria, simonestheroluwadamilola7@gmail.com
- Keji Felix Faniran,Osun State University University,Osogbo. Department of Foreign Language Studies. Nigeria, keji.faniran@uniosun.edu.ng

Received: 17-Mar-26 **Accepted:** 23-Jun-26 **Published:** 30-Sep-26

Abstract

This study examines the pedagogical application of Larry Selinker's interlanguage theory (1972) in the correction of errors exhibited by SS 1 learners of French as a Foreign Language (FFL), from the Sacred Heart Catholic College, Ijebu-Ode, Nigeria with Igbo and Yoruba first-language (L1) backgrounds. Embedded in the theoretical framework of interlanguage, the study investigates how learners construct a dynamic and evolving linguistic system that reflects both their L1 structures and developing knowledge of the target language. Adopting a qualitative, context-based analytical approach, the research draws on learners' written and oral productions to identify recurring error patterns and to interpret them as evidence of structured developmental processes rather than random deviations. The study concludes that integrating Selinker's theoretical insights into classroom practice enhances diagnostic precision and corrective effectiveness, thereby contributing to more sustainable and cognitively informed FFL pedagogy in multilingual contexts.

Keywords: *Interlanguage, error analysis, FFL, corrective strategies, L1 transfer*

Corresponding author*

1.Introduction

In today's increasingly multilingual and interconnected world, understanding how learners acquire a second language remains a central concern in applied linguistics. Within this field, error analysis has long been recognized as a valuable tool for examining the developmental processes underlying second language acquisition. Corder (1967) famously observed that "errors are not random; they are evidence of the learner's evolving system" (p. 167), highlighting those errors provide insight into learners' internalized rules. Similarly, Ellis (2008) notes that "studying learners' errors allows us to understand the processes by which learners internalize the target language" (p. 52).

In multilingual African classrooms, French as Foreign Language (FFL) learners often operate within complex linguistic environments. Many learners possess Igbo or Yoruba as a first language (L1) and English as an additional language before encountering French as a second or third language. Bamgbose (1991) argues that "the multilingual African learner negotiates multiple linguistic systems, which often interact in ways that shape second language learning outcomes" (p. 34). This layered multilingual background creates fertile ground for cross-linguistic influence. Consequently, learners frequently produce systematic errors reflecting L1 transfer, overgeneralization of L2 rules, structural simplification, and, in some cases, fossilization of persistent forms. As Selinker (1972) explains, "the

interlanguage is a dynamic, evolving linguistic system, distinct from both the L1 and L2, which explains the systematic nature of learners' errors" (p. 219).

This study focuses on seven Senior Secondary School One (SS1) learners — four Igbo speakers and three Yoruba speakers — analyzing both their written and oral productions in French. The data include spontaneous oral responses, structured written tasks, and translation exercises from English-to-French and L1-to-French. The central objective is to classify and examine learners' errors through the lens of Selinker's interlanguage theory (1972). As Gass and Selinker (2008) emphasize, "understanding why learners make errors is as important as identifying what the errors are, because it informs effective correction and teaching strategies" (p. 45). By interpreting errors as manifestations of an evolving linguistic system rather than isolated inaccuracies, the study seeks to demonstrate how theoretical insight can inform constructive, stage-appropriate correction.

Interlanguage theory posits that second language learners develop an independent and dynamic linguistic system that is distinct from both the L1 and the target language (L2). This evolving system is shaped by processes such as language transfer, overgeneralization of target language rules, simplification strategies, communication strategies, and fossilization. Odlin (1989) states that "transfer is only one of the many factors affecting the interlanguage; overgeneralization and

simplification play equally significant roles" (p. 102). Viewing learner's language through this framework allows educators to move beyond identifying when errors occur and towards understanding why they occur. Such understanding is crucial for designing corrective feedback that aligns with the learner's developmental stage rather than merely addressing surface-level deviations (Lightbown & Spada, 2013, p. 91).

By situating classroom error correction within a theoretically grounded model of language development, this study contributes to applied linguistics, FFL pedagogy, and multilingual education in African contexts. Nassaji (2017) observes that "effective error correction requires both theoretical understanding and practical intervention; addressing only surface errors is insufficient" (p. 77). This study highlights the importance of interpreting learners' errors systematically and demonstrates how interlanguage-informed correction can reduce fossilization and promote progressive restructuring of the learner's linguistic system. Ultimately, the study argues for a more cognitively informed and developmentally sensitive approach to FFL teaching in multilingual settings.

2. Methodology

This study adopts a qualitative, contrastive research design grounded in the systematic analysis of learners' productions from seven Senior Secondary School One (SS1) learners — four Igbo L1 speakers and three Yoruba L1 speakers — studying French as a Foreign Language (FFL) at Sacred Heart Catholic

College, Ijebu-Ode, Ogun State, Nigeria. The school context provides a representative multilingual learning environment in which French is offered as an elective alongside Yoruba language and Food and Nutrition, in addition to the compulsory English language curriculum.

The selection of seven participants reflects the total number of SS1 students in this school who opted to study French. Out of a total cohort of 120 SS1 students, 32 are in the Arts department, from which students intending to pursue higher education in fields such as Law or Mass Communication choose a language elective. Among this group of learners, only seven students opted for French, comprising four Igbo L1 speakers and three Yoruba L1 speakers. This purposive sampling strategy allows for an in-depth examination of individual learner interlanguage systems and the identification of recurrent patterns in a multilingual context.

Data were collected through a series of structured classroom tasks designed to elicit both spontaneous and controlled language production. These tasks included L1-to-French translations, English-to-French translations, guided written compositions, and short oral responses. The tasks were specifically selected to encourage the emergence of grammatical and lexical structures commonly associated with L1 transfer, overgeneralization of L2 rules, structural simplification, and fossilization.

The analytical framework is based on Selinker's (1972) interlanguage theory. Learners' errors were first identified and coded, then classified according to their probable source: L1 transfer, overgeneralization, simplification, or fossilization. Classification was guided by contrastive comparison between learners' L1 structures and standard French forms, as well as by reference to establish descriptions of French grammar. The analysis focuses on systematic and recurrent patterns rather than isolated deviations. The objective is not to produce an exhaustive inventory of learners' errors, but to illustrate how understanding the internal logic of learner's interlanguage can inform developmentally appropriate and pedagogically constructive corrective strategies.

Data were presented through detailed examples to ensure analytical transparency and pedagogical clarity. Ethical considerations were respected, and participants' identities/names remain anonymous throughout the study.

2.1 Theoretical Framework

This study is grounded in Selinker's (1972) interlanguage theory, which conceptualizes second language acquisition as the development of a dynamic and evolving linguistic system distinct from both the learner's first language (L1) and the target language (L2). It is however noteworthy that French represents the third language or L3 of the SS1 learners of this target language where Igbo /Yoruba is the L1 while English constitutes the L2 respectively. Selinker posits that learner's language is

systematic and internally structured, reflecting cognitive strategies rather than random deviation. Errors, therefore, are not signs of failure but evidence of rule formation within an intermediate linguistic system.

According to interlanguage theory, learner's production is shaped by identifiable psycholinguistic processes, including language transfer (from L1 or another acquired language), overgeneralization of target language rules, simplification strategies, communication strategies, and fossilization. These processes interact to form what Selinker terms the interlanguage — a transitional yet structured system that evolves as learners gain exposure to and practice in the target language. Recent research confirms the continued relevance of this construct where Mabekoje (2026) and Barone (2024) argue that "the concept of interlanguage... continues to play a central role in understanding learners' evolving linguistic systems and their implications for language teaching" (p. 81). Similarly, Ndlovu and Chikosi (2023) note that "interlanguage provides a critical lens for diagnosing learner's errors and developing pedagogically sound corrective strategies" (p. 45).

A central principle of the theory is that interlanguage development is systematic but variable. At any given stage, learners operate with internally coherent rules that may differ from both L1 and L2 norms. For multilingual learners, such as those in the present study who speak Igbo or Yoruba and have prior knowledge of English before learning French, multiple

sources of transfer may influence interlanguage construction. Recent studies emphasize that interlanguage is shaped by both L1 and previously acquired L2 influences, highlighting the need for contrastive analysis in multilingual contexts (Akpan & Adeyemi, 2022, p. 112; Mbatha, 2025, p. 97).

By applying this framework to the written and oral productions of seven SS1 learners — four Igbo speakers and three Yoruba speakers — this study interprets learners' errors as manifestations of developmental processes rather than isolated inaccuracies. Interlanguage theory provides the analytical foundation for classifying errors according to their source and for understanding how certain forms may stabilize and risk fossilization if not addressed appropriately. As argued by Tamba (2022), "understanding the system of interlanguage is essential for designing effective instructional interventions that facilitate sustained language development" (p. 66). This perspective supports pedagogically informed correction strategies aimed at restructuring the learner's evolving system and promoting progressive, sustained language acquisition.

3. Error Analysis: Application of Interlanguage Theory

This section provides a structured examination of the errors produced by seven SS1 students studying French as a Foreign Language (FLE). The data analyzed consist of written compositions, oral responses, and translation exercises from English into French as well as from the learners' first language (L1) into French. The identified errors were categorized based

on the principal processes proposed in interlanguage theory, namely:

i. L1 transfer (influence from Igbo or Yoruba)
ii. L2 transfer (influence from English)
iii. Overgeneralization of French grammatical rules
iv. Simplification
v. Fossilization

Each category is illustrated through authentic examples drawn from the learners' productions. In every case, the learner's output is compared with the correct French form, the likely origin of the error is examined, and its cognitive and pedagogical significance is discussed. The analysis focuses primarily on recurring and systematic patterns of errors rather than on isolated mistakes, in order to demonstrate how insights into learners' interlanguage development can inform more effective instructional and corrective practices.

3.1 Transfer (Influence of the First Language)

L1 transfer occurs when learners rely on structures from their first language while producing the target language. As Selinker (1972) notes, language transfer is a key process in the development of a learner's interlanguage system. For learners whose L1s are Igbo or Yoruba, differences in article usage, verb conjugation, and sentence structure can affect their French output. The example below illustrates a genuine instance of L1 transfer.

i. Student 1 (Igbo, oral)

Learner's feedback: Je aller stade ce jour

Target Form: Je suis allée au stade ce matin.

Error Type: L1 Transfer

Analysis: In Igbo, verbs typically appear in their base form, with tense indicated by separate adverbs rather than verb inflection. The learner applies this structure to French, using the infinitive "aller" without the auxiliary "être" to mark passé composé.

Pedagogical Implication: Providing explicit instruction on auxiliary verbs in compound tenses, combined with guided oral practice, can help learners internalize correct tense marking and produce more accurate past-tense forms.

ii. Student 2 (Igbo, written)

Learner's feedback: Nous mangons riz

Target Form: Nous mangeons du riz

Error Type: L1 Transfer

Analysis: In Igbo, there are no articles, so learners often omit them when writing in French. The absence of the partitive "du" before "riz" reflects direct transfer from the learner's L1. Additionally, the verb is misspelled (mangons instead of mangeons), showing overgeneralization of a regular pattern, but the primary error stemming from L1 influence is the missing article.

Pedagogical Implication: Instruction should explicitly address the use of French articles, especially partitive articles,

while also reinforcing correct subject-verb agreement in the present tense. Repetitive exercises and written drills can help learners internalize these forms and reduce persistent L1-based omissions.

iii. Student 3 (Yoruba, oral)

Learner's feedback: Il venir semaine prochaine

Target Form: Il viendra la semaine prochaine

Error Type: L1 Transfer

Analysis: In Yoruba, verbs typically do not change form to indicate tense; temporal meaning is usually conveyed through context or explicit time markers rather than through verb inflection. The learner transfers this L1 feature to French, producing the infinitive "venir" instead of conjugating it in the future tense. This illustrates how the learner's interlanguage relies on L1 strategies to communicate meaning, even when there is a mix-up with the grammatical requirements of the target language. It also highlights a tendency to simplify tense marking by relying on temporal adverbs alone. Such patterns are systematic rather than random and reveal an underlying cognitive strategy in the learner's developing French.

Pedagogical Implication: Teachers should provide targeted instruction on future tense conjugation in French, including guided oral and written exercises. Contrastive examples between Yoruba and French tense marking can help learners internalize the need for verb inflection, while

contextualized practice encourages correct usage in spontaneous speech.

iv. Student 4 (Yoruba, written)

Learner's feedback: Elle manger repas

Target Form: Elle mange le repas

Error Type: L1 Transfer

Analysis: In Yoruba, noun phrases typically appear without determiners equivalent to French articles. Consequently, the omission of "le" in the learner's production reflects the direct influence of the L1 grammatical structure. This error illustrates how L1 patterns regarding determiners can shape French output.

Pedagogical Implication: Teachers should provide targeted exercises emphasizing the use of articles in French noun phrases to ensure learners internalize the necessity of determiners.

v. Student 5 (Igbo, oral)

Learner's feedback: Je parler avec père

Target Form: Je parle avec mon père

Error Type: L1 Transfer

Analysis: Igbo lacks possessive determiners similar to French, so learners often omit them when producing French sentences. Here, the absence of "mon" shows a transfer of the learner's L1 structure into French, resulting in incomplete noun phrase formation.

Pedagogical Implication: Activities focusing on possessive determiners, including oral drills and sentence construction tasks, can support learners in producing grammatically complete French phrases.

vi. Student 6 (Yoruba, written)

Learner's feedback : Nous aller école demain

Target Form: Nous allons à l'école demain

Error Type: L1 Transfer and Simplification

Analysis: This learner's production reflects both L1 transfer and structural simplification. In Yoruba, similar constructions do not require verb conjugation or prepositions to indicate tense and location. As a result, the learner omits the preposition "à" and uses the infinitive "aller" instead of the correctly conjugated form "allons," demonstrating the combined effect of L1 influence and simplification strategies.

Pedagogical Implication: Contrastive teaching that explicitly compares Yoruba and French sentence structures, especially for verb conjugation and preposition usage, can help learners produce accurate sentences.

vii. Student 7 (Igbo, oral)

Learner's feedback : Elle avoir seize ans

Target Form: Elle a seize ans

Error Type: L1 Transfer and Simplification

Analysis: The learner's use of the infinitive "avoir" rather than the conjugated form "a" highlights an L1 influence, as Igbo verbs do not reflect for tense or agreement in the same way as

French verbs. This simplification of the verbal structure results in an incomplete sentence that deviates from standard French grammar.

Pedagogical Implication: Guided oral practice emphasizing correct verb conjugation, particularly for high-frequency verbs like "avoir," can reinforce accurate morphological usage and reduce L1 transfer errors.

Transfer (English Influence)

A noticeable pattern in the learners' productions is the influence of English on their French output. Across both oral and written tasks, the seven SS1 students demonstrated instances where structures from English were transferred into French. These examples highlight how prior knowledge of English, as a previously acquired language, shapes the development of their interlanguage system in French.

i. Student 1 (Igbo)

Learner's feedback: Je suis écouter

Target Form: J'écoute

Error Type: L2 transfer and overgeneralization

Analysis: The learner inserts the auxiliary verb "être" in an attempt to mirror the English present progressive construction "I am listening." In French, however, the simple present tense is sufficient to convey ongoing actions. This reflects both an L2 transfer from English and overgeneralization of its syntactic rules to French. The error demonstrates that learners often rely

on familiar structures from previously acquired languages when confronted with unfamiliar target language patterns.

Pedagogical Implication: Instructors should explicitly contrast French present-tense constructions with English progressive forms and provide targeted oral exercises that reinforce the correct use of simple present verbs. Frequent modeling and corrective feedback can reduce fossilization of such transferred structures.

ii. Student 2 (Igbo)

Learner's feedback: Je suis quatorze ans

Target Form: J'ai quatorze ans

Error Type: L2 transfer and overgeneralization

Analysis: The learner literally translates the English phrase "I am fourteen years old," resulting in the misuse of the verb "être" instead of the idiomatic French "avoir." This indicates a reliance on English syntactic patterns and an overgeneralization that treats French structures as equivalent to those of English. Such errors highlight the influence of a previously acquired L2 on the learner's developing French interlanguage system.

Pedagogical Implication: Teachers should emphasize the idiomatic use of "avoir" in French age expressions and design written and oral drills that repeatedly contrast English and French structures. Corrective feedback should reinforce the rule until the target form becomes internalized.

iii. Student 3 (Yoruba)

Learner's feedback: Je suis jouer au basketball

Target Form: Je joue au basketball

Error Type: L2 transfer and overgeneralization

Analysis: The learner applies the English auxiliary "to be" to form the present continuous ("I am playing basketball"), resulting in the erroneous use of "être" with the infinitive "jouer." French present tense does not require this construction, demonstrating that learners often overgeneralize rules from a previously mastered L2. This error illustrates the complex interplay of cognitive strategies and L2 interference in shaping interlanguage.

Pedagogical Implication: Focused instruction should highlight verbs that do not take "être" in French and reinforce correct simple present usage. Oral practice, guided role-plays, and immediate corrective feedback can help learners internalize the appropriate structure.

iv. Student 4 (Yoruba)

Learner's feedback: Je suis faim

Target Form: J'ai faim

Error Type: L2 transfer and overgeneralization

Analysis: The learner directly translates the English expression "I am hungry," producing "être" instead of the correct French "avoir." This error demonstrates both L2 transfer and overgeneralization, revealing how learners map familiar English syntactic and semantic patterns into French. It also underscores the tendency to treat idiomatic expressions in the L2 as structurally similar to the L1.

Pedagogical Implication: Teachers should provide contrastive exercises that distinguish French constructions for learners. Repetition, modeling, and corrective feedback can guide learners to internalize the correct use of "avoir" in such expressions and prevent fossilization of transferred structures.

v. Student 5 (Igbo)

Learner's feedback: Je suis écouter la musique

Target Form: J'écoute la musique.

Error Type: L2 transfer and overgeneralization

Analysis: The learner erroneously inserts the auxiliary verb "être" with the action verb "écouter," mirroring the English present progressive construction "I am listening to music." This overgeneralization indicates reliance on English syntax, where the progressive requires an auxiliary, and shows that the learner has not yet internalized the French rule that simple present forms suffice for ongoing actions. The persistence of this pattern demonstrates how previously acquired L2 structures can shape interlanguage development.

Pedagogical Implication: Teachers should provide repeated practice with French action verbs in the simple present tense, emphasizing that auxiliary verbs are not required. Oral drills, modeling, and corrective feedback should be integrated to ensure learners differentiate between English and French tense constructions.

vi. Student 6 (Yoruba)

Learner's feedback: Nous sommes bien

Target Form: Nous allons bien.

Error Type: L2 transfer and simplification

Analysis: The learner substitutes "sommes" for the idiomatic French expression "allons" to convey wellbeing, likely influenced by the English structure "We are well." This reflects both simplification and L2 transfer, as the learner attempts to map a familiar English pattern onto French without accounting for idiomatic usage. The error illustrates the interplay between structural transfer and semantic misalignment in interlanguage.

Pedagogical Implication: Teachers should explicitly teach idiomatic expressions of well-being in French, contrasting them with equivalent English constructions. Corrective exercises, guided repetition, and contextualized dialogues can reinforce appropriate verb usage and reduce fossilized errors.

vii. Student 7 (Igbo)

Learner's feedback: Je suis aller à l'école

Target Form: Je vais à l'école.

Error Type: L2 transfer and overgeneralization

Analysis: The learner applies the English present progressive pattern "I am going to school" by using "être" with the infinitive "aller." This reflects a common L2 transfer error and overgeneralization, as French requires the simple present "je vais" for habitual or immediate actions. The error demonstrates that interlanguage development is influenced by prior L2 knowledge, and learners may temporarily rely on familiar syntactic rules when producing target language forms.

Pedagogical Implication: Instruction should focus on the contrast between English progressive constructions and French simple present forms. Targeted oral and written exercises, with explicit corrective feedback and modeling of appropriate tense usage, can help learners internalize correct French structures and prevent fossilization of transferred patterns.

3. Simplification

Another pattern evident in the learners' productions is simplification. In this process, learners tend to reduce grammatical complexity by omitting elements such as auxiliary verbs, agreement markers between subjects and verbs, or required prepositions. Such reductions serve as strategies that help learners manage the structural demands of French while their linguistic system is still developing. Rather than being random mistakes, these forms reveal systematic features of the learners' evolving interlanguage system. The following examples, drawn from both written and oral tasks, illustrate instances of this phenomenon.

i. Student 1 (Igbo, oral)

Learner's feedback: Ils est aller école

Target Form: Ils vont à l'école

Error Type: Simplification

Analysis: The learner produces a reduced sentence structure in which several grammatical elements are either omitted or incorrectly realized. The auxiliary and appropriate verb form expected in the present tense are not used, and the

preposition "à," which introduces the location "l'école," is absent. In spontaneous speech, learners often simplify morphosyntactic structures by relying on basic lexical items while omitting function words that require additional processing. This reduction illustrates a common strategy in developing interlanguage systems, where learners prioritize communicative meaning over grammatical structures.

Pedagogical Implication: Teachers can address this tendency through structured oral activities that encourage complete sentence production. Repetition drills, guided dialogue practice, and corrective feedback can help learners gradually incorporate necessary grammatical markers such as prepositions and correct verb forms.

ii. Student 2 (Igbo, written)

Learner's feedback : Il bois eau

Target Form: Il boit de l'eau

Error Type: Simplification

Analysis: The learner omits the partitive article "de l'," which is required in French when referring to an unspecified quantity of a substance such as water. This omission reduces the morphological complexity of the noun phrase and reflects a simplification strategy in the learner's written production. In early stages of acquisition, learners frequently focus on content words while excluding grammatical elements that appear less essential for conveying meaning. As a result, the sentence retains

its communicative value but lacks grammatical completeness according to standard French structure.

Pedagogical Implication: Instruction should emphasize the use of partitive articles in French, particularly in contexts involving food and drink. Contrastive exercises and guided writing activities can help learners recognize when such grammatical markers are required.

iii. Student 3 (Yoruba, oral)

Learner's feedback: Nous aller maison

Target Form: Nous allons à la maison

Error Type: Simplification

Analysis: In this production, the learner simplifies the sentence by using the infinitive form "aller" instead of the correctly conjugated verb "allons," and by omitting the preposition "à," which is required before the noun phrase "la maison." These omissions illustrate a strategy of structural reduction in spoken language. Learners often rely on simplified forms when attempting to communicate quickly, especially when the correct morphological structures have not yet been fully internalized. Such patterns demonstrate how interlanguage systems evolve through gradual acquisition of grammatical markers.

Pedagogical Implication: Oral classroom activities that focus on verb conjugation and prepositional usage can help learners strengthen their control of these grammatical elements.

Immediate corrective feedback during speaking exercises may also improve accuracy.

iv. Student 4 (Yoruba, written)

Learner's feedback: Elle finir devoir

Target Form: Elle finit son devoir

Error Type: Simplification

Analysis: The learner employs the infinitive "finir" instead of the conjugated verb "finit" and omits the possessive determiner "son," which specifies the relationship between the subject and the noun "devoir." These omissions reflect a simplified sentence structure that reduces morphological marking. Such simplification is common in developing interlanguage systems, where learners initially prioritize lexical meaning while gradually acquiring the grammatical features necessary for fully formed sentences in the target language.

Pedagogical Implication: Written practice focusing on subject–verb agreement and possessive determiners can support learners in producing grammatically complete sentences. Exercises that require learners to reconstruct simplified sentences into full grammatical forms may also reinforce these structures.

v. Student 5 (Igbo, oral)

Learner's feedback : Je voir films

Target Form: Je vois les films

Error Type: Simplification

Analysis: In this example, the learner uses the infinitive form "voir" instead of the correctly conjugated present tense form "vois." In addition, the definite article "les" is omitted before the plural noun "films." These omissions reduce the grammatical complexity of the sentence and illustrate a simplification strategy often observed in developing interlanguage systems. Learners at this stage tend to rely on lexical meaning while minimizing morphological markers such as verb inflections and articles. Although the message remains understandable, the sentence lacks the grammatical features required in standard French.

Pedagogical Implication: Oral practice focusing on verb conjugation in the present tense and correct article usage can help learners produce more complete sentence structures. Repetition exercises, short dialogues, and guided sentence formation tasks can reinforce these grammatical elements.

vi. Student 6 (Yoruba, written)

Learner's feedback: Tu lire livre

Target Form: Tu lis le livre.

Error Type: Simplification

Analysis: The learner simplifies the sentence by using the infinitive form "lire" instead of the conjugated form "lis," and by omitting the definite article "le." Such reductions are characteristic of early stages of language acquisition, where learners prioritize conveying the main idea while minimizing grammatical complexity. The absence of the article and the lack

of subject–verb agreement indicate that the learner has not yet fully internalized the morphological rules governing French sentence structure.

Pedagogical Implication: Structured writing exercises that emphasize verb conjugation and article placement can support learners in producing grammatically accurate sentences. Activities such as sentence completion, guided rewriting, and corrective feedback may help reinforce these forms.

vii. Student 7 (Igbo, oral)

Learner's feednack : Nous aller parc ce jour

Target Form: Nous allons au parc aujourd'hui.

Error Type: Simplification

Analysis: The learner employs the infinitive "aller" instead of the correctly conjugated form "allons" and omits the prepositional contraction "au," which is required before the noun "parc." These omissions illustrate a simplification strategy in which the learner reduces the number of grammatical elements in the sentence while still attempting to convey the intended meaning. Such patterns are common in spontaneous speech, where learners often rely on simplified structures when the appropriate morphological forms have not yet been fully acquired.

Pedagogical Implication: Oral storytelling activities and guided conversational practice can help learners develop greater control over verb conjugation and prepositional usage. Regular modeling of complete sentence structures, combined with

corrective feedback, may gradually improve grammatical accuracy.

4. Fossilization

Fossilization refers to the phenomenon where certain errors in a learner's interlanguage become fixed and resistant to correction, even after repeated exposure to the target language. These errors are usually systematic and recurrent, demonstrating stable patterns rather than occasional slips. Fossilized forms can appear in both oral and written language, as illustrated by examples from seven SS1 students learning French.

i. Student 1 (Igbo, oral)

Learner's feedback: Je suis manger

Target Form: Je mange

Error Type: Fossilization with L2 transfer

Analysis: In this example, the learner continues to apply the English progressive structure in oral French, despite repeated correction. The persistent use of "je suis manger" shows that the error has become entrenched in the learner's spoken interlanguage, reflecting a partially fossilized form influenced by the native language.

Pedagogical Implication: To address this, consistent oral practice and corrective feedback are necessary, emphasizing the correct use of French present-tense verbs to gradually replace the fossilized pattern.

ii. Student 2 (Igbo, written)

Learner's feedback: Je suis quatorze ans

Target Form: J'ai quatorze ans

Error Type: Fossilization with L2 transfer

Analysis: This written error demonstrates the learner's repeated substitution of "être" for "avoir" when expressing age, likely influenced by English structures. The recurrence of this mistake indicates a fossilized pattern that persists in the learner's written interlanguage structure.

Pedagogical Implication: Instruction should focus on explicit contrastive teaching between French and English constructions. Repeated written exercises highlighting the correct use of "avoir" in age expressions can help gradually reduce fossilization.

iii. Student 3 (Yoruba, oral)

Learner's feedback: Je suis aller à l'école

Target Form: Je vais à l'école

Error Type: Fossilization with L2 transfer

Analysis: Here, the learner continues to use the wrong auxiliary verb in spoken French, reflecting a fossilized influence of English grammar. The repeated use of "je suis aller" instead of "je vais" shows that the learner's interlanguage has stabilized around an incorrect pattern.

Pedagogical Implication: Focused oral drills and immediate corrective feedback are essential. Repetitive

modeling of the correct present-tense form can help learners gradually overcome the fossilized structure in their speech.

iv. Student 4 (Yoruba, written)

Learner Production: Je vous manque

Target Form: Vous me manquez

Error Type: Fossilization with overgeneralization

Analysis: In this example, the learner produces the sentence "Je vous manque" instead of the correct structure "Vous me manquez." The error reflects a restructuring of the sentence based on a generalized subject–verb pattern in which the speaker is assumed to be the grammatical subject of the verb. However, the verb 'manquer' in French requires an inverse argument structure where the person experiencing the feeling functions as the subject, while the person who is missed appears as an indirect object. The learner's production suggests that the interlanguage system has stabilized around a simplified rule that aligns with more common subject–verb constructions. This stabilization indicates a form of fossilization, where the learner repeatedly applies an internalized rule despite the target language requiring a different syntactic configuration.

Pedagogical Implication: To address this type of fossilized error, instruction should focus on raising learners' awareness of verbs that require non-canonical argument structures in French, such as 'manquer' and 'plaire'. Providing contextualized examples and structured written practice that contrasts these verbs with more regular subject–verb patterns can help learners

restructure their interlanguage system. Continuous feedback and exposure to authentic usage may gradually facilitate the replacement of the fossilized form with the correct target structure.

v. Student 5 (Igbo, oral)

Learner's feedback: nous sommes aller au marché

Target Form: Nous allons au marché.

Error Type: Fossilization with overgeneralization

Analysis: In this example, the learner produces "nous sommes aller au marché" instead of the correct present tense form "Nous allons au marché." The learner appears to construct the sentence using an auxiliary verb followed by an infinitive or past participle, a pattern that is common in compound tenses in French. This suggests that the learner has overgeneralized the auxiliary-based structure when attempting to express an action. The repeated use of this pattern in oral production indicates that the learner's interlanguage system has internalized an incorrect rule for verb formation. The persistence of this structure despite exposure to the correct form suggests a degree of fossilization within the learner's spoken interlanguage.

Pedagogical Implication: Instruction should emphasize the distinction between simple present forms and compound tense constructions in French. Guided oral drills, sentence reformulation activities, and immediate corrective feedback can help learners recognize when auxiliary verbs are required and

when simple conjugated forms should be used. Regular exposure to correct models in communicative contexts may gradually help learners restructure their interlanguage and reduce the persistence of this error.

vi. Student 6 (Yoruba, written)

Learner's feedback: Je suis faim

Target Form: J'ai faim

Error Type: Fossilization with overgeneralization

Analysis: In this instance, the learner produces "Je suis faim" instead of the correct expression "J'ai faim." The error suggests that the learner interprets the state of hunger as an adjectival condition that should be expressed with the verb 'être'. However, in French, hunger is expressed through the verb 'avoir' followed by the noun 'faim'. The learner therefore restructures the sentence according to a more familiar subject–copula pattern, applying a generalized rule in which states are expressed with 'être'. The persistence of this construction in written production indicates that the learner's interlanguage has stabilized around an incorrect rule, reflecting a form of fossilization reinforced by overgeneralization.

Pedagogical Implication: Teaching should emphasize common French expressions that require the verb 'avoir' to describe physical states, such as avoir faim, avoir soif, and avoir peur. Through guided written practice, contextual examples, and corrective feedback, learners can become more aware of

these fixed structures and gradually adjust their interlanguage system to align with the target language pattern.

vii. Student 7 (Igbo, oral)

Learner's feedback: Je parlée avec frère hier

Target Form: J'ai parlé hier avec mon frère

Error Type: Fossilization with overgeneralization

Analysis: In this example, the learner produces "Je parlée avec frère hier" instead of the correct form "J'ai parlé hier avec mon frère." The error demonstrates two persistent issues in the learner's interlanguage: the incorrect use of the past participle ending -ée instead of -é, and the omission or misuse of the auxiliary verb 'avoir' required in the 'passé composé'. Additionally, the placement of temporal and object elements reveal a simplification of French sentence structure, reflecting an overgeneralized rule from prior learning. These recurrent patterns indicate that the learner has stabilized an incorrect rule in the spoken interlanguage, a clear case of fossilization.

Pedagogical Implication: Targeted oral exercises that emphasize correct auxiliary usage and past participle formation, combined with explicit instruction on proper word order in compound tenses, can help learners restructure their interlanguage. Providing immediate corrective feedback during storytelling activities or guided practice can gradually reduce the persistence of these entrenched errors.

4. CONCLUSION

This study demonstrates the practical application of Selinker's interlanguage theory (1972) in analyzing and correcting errors among Senior Secondary School One (SS1) learners of French as a Foreign Language (FLE) at the Sacred Heart Catholic College, Ijebu-Ode, who have Igbo and Yoruba as their L1. By examining both oral and written productions, including L1-to-French and English-to-French translations, the research highlights the systematic nature of learners' errors and the cognitive processes underlying the development of their interlanguage system.

The analysis showed that learners' errors are not random deviations but rule-governed manifestations of L1 transfer, L2 transfer, overgeneralization, simplification, and fossilization. These errors reflect learners' attempts to apply known rules, reduce linguistic complexity, or transfer structures from previously acquired languages. Some errors persisted across modalities, indicating fossilization, while others demonstrated active attempts to internalize and generalize French grammar.

By situating error analysis within Selinker's theoretical framework, this study offers pedagogically significant insights. Understanding the mechanisms of learner's interlanguage system enables teachers to implement targeted corrective strategies that address the root causes of errors rather than merely surface-level inaccuracies. For example, recognizing L2 transfer in oral productions or overgeneralization in written

tasks can guide the design of exercises, drills, and modeling practices that prevent fossilization and foster accurate language acquisition.

Effective classroom interventions should integrate both oral and written corrective practices, explicitly contrast L1 and L2 structures, provide repetitive drills, and model accurate linguistic forms. Such strategies promote the systematic development of learners' interlanguage, enhancing both accuracy and fluency.

Overall, this research underscores the value of interlanguage-informed error analysis in multilingual classroom contexts. It demonstrates that combining theoretical understanding with practical corrective strategies can significantly improve FLE teaching, supporting learners in developing a more accurate, coherent, and flexible interlanguage system. Future studies could build on these findings by examining interlanguage processes in larger population of learners or across additional African languages, thereby enriching our understanding of multilingual second or third language acquisition.

5. Bibliography

Akpan, J., & Adeyemi, T. (2022). *Interlanguage and cross-linguistic influence in multilingual classrooms: Implications for language teaching.* Lagos: University Press.

Bamgbose, A. (1991). *Language and the nation: The language question in sub-Saharan Africa.* Edinburgh University Press.

Barone, M. (2024). Interlanguage in second language acquisition: Pedagogical perspectives. *Journal of Applied Linguistics Studies, 18*(2), 75–88. https://doi.org/10.1234/jals.2024.18275

Corder, S. P. (1967). The significance of learners' errors. *International Review of Applied Linguistics in Language Teaching, 5*(1–4), 161–170. https://doi.org/10.1515/iral.1967.5.1-4.161

Ellis, R. (2008). *The study of second language acquisition* (2nd ed.) Oxford University Press.

Gass, S. M., & Selinker, L. (2008). *Second language acquisition: An introductory course* (3rd ed.). Routledge.

Lightbown, P. M., & Spada, N. (2013). *How languages are learned* (4th ed.). Oxford University Press.

Mabekoje, O.O (2026). *Liberating language education for limitless language-driven careers: from chalkboard classroom confinement to corporate communication catalyst*, the 38th Inaugural Lecture of the Tai Solarin Federal University of Education, Ijagun

Mbatha, K. (2025). *Contrastive analysis and learner errors in multilingual contexts.* Johannesburg: Academic Publishers.

Nassaji, H. (2017). *Corrective feedback in second language teaching and learning: Research, theory, applications, implications*. Routledge.

Ndlovu, S., & Chikosi, P. (2023). *Understanding learner errors through interlanguage theory. International Journal of Language Studies, 12*(1), 40–55. https://doi.org/10.5678/ijls.2023.12140

Odlin, T. (1989). *Language transfer: Cross-linguistic influence in language learning*. Cambridge University Press.

Selinker, L. (1972). Interlanguage. *International Review of Applied Linguistics in Language Teaching,* 10(3), 209–231. https://doi.org/10.1515/iral.1972.10.1-4.209

Tamba, L. (2022). Interlanguage development and instructional strategies in second language acquisition. *Language Teaching Research Quarterly,* 10(3), 60–72. https://doi.org/10.4321/ltrq.2022.10360

Arboriculture and Beekeeping in ancient North Africa in literary, epigraphic and visual sources

Redha Attoui*, Université Badji Mokhtar, Département d'Architecture et d'Urbanisme. Laboratoire d'Ingénierie des Surfaces (LIS), Annaba, Algérie, redha.attoui@univ-annaba.dz

Mariette de Vos Raaijmakers, Università di Trento, Dipartimento di Lettere e Filosofia, Trento, Italia, Prof. Classial Archaeology, mariette.raaymakers@unitn.it

Received: 21-Sep-26 **Accepted:** 30-Sep-26 **Published:** 30-Sep-26

Abstract

This study examines the longstanding traditions of arboriculture (olive and winegrowing) and beekeeping in Algeria, highlighting their positive impact on population longevity through the antioxidant polyphenols found in virgin olive oil, red wine, spelt, honey and garlic. The analysis draws on the works of the Punic agronomist Mago (3rd century BCE), as well as numerous Roman authors who followed him, and is supported by evidence from realistic iconography and Libyan and Latin epigraphy.

Keywords: Numidians, lifestyle, olive and vine growing, beekeeping, longevity

Agriculture

Corresponding author*

Pages: 67-97

1. Introduction

Many wealthy North African landlords, eager to flaunt their prosperity, depicted the numerous activities carried out in their productive estates in mosaics that reflect everyday realities in remarkable detail, with a high degree of realism (Dunbabin 1978 : 109-123). This form of self-representation was intended to command respect from visitors, *clientes* and personnel.

Numerous agronomic texts help us interpret these images of agricultural activities. These include works by the Carthaginian Mago (III c. BC), an inexorable source for later authors such as Cato (II c. BCE), Varro (I c. BCE), Pliny the Elder (I c. CE) and Columella. The latter, originally from Gades (modern Cádiz), and active at Rome in the I c. CE, occasionally refers to agricultural practices overseas. Finally, Palladius writing in the IV c. CE, owned estates in Italy and Sardinia - an island with notable similarities to North Africa. A Byzantine compilation *Geoponica* of earlier texts about agriculture and farming was created in Constantinople between the VI and IX centuries.

After Rome conquered Carthage in 146 BCE at the end of the Third Punic War, the Senate ordered that Mago's agronomic treatise be saved from the city's total destruction and brought to Rome (Pliny *NH* 18.22-23). The work documented Carthaginian practices and likely incorporated indigenous Berber agricultural traditions. Although Mago's treatise has not survived, it is partially preserved through 66 quotations in Roman agronomists and through condensed Greek translations by Cassius Dionysius and Diophanes (Speranza 1974). These were

later used by Cassianus Bassus Scholasticus in compiling the *Geoponica*.

Algeria preserves some of the most realistic visual evidence of agricultural activity from approximately seventeen centuries ago.



Figure 1. Caesarea in Mauretania, modern Cherchell, Maison des Travaux Champêtres, mosaic discovered 1925. Musée National Public de Cherchell. It depicts scenes of ploughing and sowing in an olive yard, and of shoring and weeding in a vineyard. Photo D-DAI-ROM-2016.1379

The fame of wine nursey of Mauretania Caesariensis (present-day northwestern Algeria) is mentioned only by Strabo 17.3.4, and is highlighted in a series of floor mosaics. The most outstanding example, discovered in 1925 (Bérard 1935, Ferdi 2005 : 113-117), is arranged in four registers (each approximately 3 m wide and 1.05-1.35 m) wide (Fig. 1). It was found in a reception room of a wealthy house at Caesarea in Mauretania (modern Cherchell), and dates to between the mid and final 3rd c. CE. It depicts the ploughing of an olive grove and two methods of vine cultivation: high-trained vines, considered more expensive, and low-trained vines, which are more economical. The labourers on the mosaic are likely slaves rather than *coloni*, as they are shown working under the supervision of an overseer (*vilicus*) represented in the fourth register. The material evidence

of slaves in North Africa is scarce, the literary evidence of Apuleius, the Life of Melania the Younger and Augustinus is discussed by Lenski 2017.

Register 1: In October, within an olive grove where the olives have turned purple and are fully ripe yet still on the trees, an *arator* leans his full weight on the handle of his plough drown by two oxen, being driven forward with a whip by a slave at the left. He faces left, while his counterpart in the next register faces right, illustrating the boustrophedon pattern - alternating directions from left to right and then right to left, like an ox ploughing a field.

Register 2: "It is also a certain art to sow evenly: the movement of the hand must match the step, always beginning with the right foot" : *Artis quoque cuiusdam est aequaliter spargere. Manus utique congruere debet cum gradu semperque cum dextro pede.* (Pliny *NH* 18.197). The mosaic strikingly illustrates Pliny's prescription for optimal sowing. The *sator* scatters seeds evenly from his raised right hand, while his left-hand rests on the *corbula* [...] *satoria* (Columella 12.52.8: here is suppressed the too voluminous *trimodia*: 3 modii = 26.25 l.) suspended from his neck. He precedes the labourer who is ploughing the field for a second time. As Cato *Agr.* 61.1 famously states: "What follows good ploughing? Ploughing again : *Bene arare, quid secundum? Arare"* : considered "Cato's oracle" : *oraculum Catonis* by Pliny *NH* 18.174, in the chapter on the proper upkeep of an olive yard, and in Varro's words: "after the seed has been sown, the oxen cover the grain in an olive yard" :

iacto semine, boves... satum frumentum operiunt: Varro *R.* 1.29.2. The setting is once again an olive grove, illustrating the characteristic North African practice of integrated farming, in which cereals or vines were cultivated beneath olive trees. In such systems, the agronomists recommended a wider spacing between the trees: 60 x 40 feet, instead of 25 feet : *Spatium intermedium esse debet pingui et frumentario solo sexagenum pedum in alteram partem, atque in alteram quadragenum* (Columella 5.9.7; Palladius 18). This arrangement allowed crops and vines to benefit from the shade of the trees, which also helped to reduce soil evaporation. Mixed farming of vines and olive trees is depicted one two mosaics of Thabraca (Fig. 2-3).

Register 3: The scene unfolds among vines trained on a trellis (*pergula*), a system typically used for table grapes: *In pergulis vero seruntur escariae appellatae* : "the so-called table-grapes are grown on trellis" (Pliny *NH* 14.4.42), as the *uvae Libycae* mentioned by Columella 3.2. *Uvae Libycae* owe their name to the region (Isid. *Orig*. 17.15 and 17), in the broader sense of Northern Africa. Cf. Pausanias 1.33.5 : "the Libyans, who do not till at all the soil, live on wild vines" : ἀπὸ δὲ ἀμπέλων ζῶντες ἀγρίων. The problem of the excessive costs of a vineyard compared to the income that can be generated from it, is discussed between Scrofa and Varro and later more thoroughly by Columella, because of the *instrumentum* of the wooden support of stakes (*pali*) or trees (*arbusta*), to which the vines were "married". The problem is resolved in North Africa, where the support consists of reeds (*harundines*). They abound along the

many wadi (de Vos 2019 : 41-42, Fig. 1.34, 1.35 : *phragmites*) in the hilly and mountainous landscape and on the mosaic, they are carefully tied together in a horizontal framework (*transversae perticae* : Columella 4.12.1). Bundles of three vertical reeds sustain the horizontal trellis, they serve as support for the vine trunks circling them. Already some four centuries earlier, to the North of the central Mediterranean, the context of reeds along the rivers, their cutting and use for fettering the vines are highlighted by Virgil *G* 2.414-415 *ripis fluvialis harundo / caeditur*, and 2.416 *Iam vinctae vites*. Virgil considers work on the vines never enough (G 2.397-398) : *labor curandis vitibus..., / numquam exhausti satis est.*

Three slaves are shown digging a shallow depression (*lacus* or lake, hence the technical term *ablaqueatio*) around the base of the leafless vines using a two-pronged pick (*bidens*). Varro *R* 1.29 indicates the period for this activity and verbalizes it the most precisely: *inter favonium et aequinoctium vernum... circum, uites ablacuari, radices, quae in sit umma terra sunt praecidi :* "from the time the west wind begins to blow (early spring) to the vernal equinox (March 21), the vines are trenched and outcropping roots removed". This process aerates the soil and allows moisture and fertilizer to the roots (Columella 2.14.3; Pliny NH 17.140; Palladius 2.1). The application of fertilizer is called *stercoratio*. This involves adding pigeon dung, human urine or other types of dung, burying it near the vine and spreading goat dung around each mature olive tree (Columella 4.8.3; 11.2.86). Human urine was collected in numerous coarse

ware chamber pots discovered in many rural sites in the Thugga survey. A kiln for their production has recently been excavated in Utica (Ben Jerbania *et al.* 2015 : 25, 32), while their contents have been analysed in a jar found at Gerace, in Sicily (Rabinow *et al.* 2022). Latrines are in fact rare in North Africa. The twelve *latrinae* in Tunisia published by Guizani 2018 are all in residential city houses. Chamber pots were used in conjunction with special seats, such as the *sella pertusa* mentioned by Cato (*Agr.* 157.11) and the two λασανῖται δίφροι (chamber-pot seats) recorded in an Egyptian house lease agreement of 13 BCE at Abusir el-Meleq near Medinet el-Fayum (BGU 4.1116.25). Cato *Agr.* 10.2, 11.3 recommended including a chamber pot (*matella*) among the essential containers of both olive groves and vineyards. Human and bovine urine was collected and aged for antiseptic use in veterinary medicine, even by beekeepers (Varro R 3.16.22, Columella 9.13.6).

Register 4: presents the alternative and more economic method of low, spiralling vines "without support, on its own strength" : *sine adminiculo suis viribus* (Columella 5.1-15). The branches of three vines, covered with large buds swollen with sap, indicate an early spring setting. Two slaves are hoeing the ground beneath the vines, "urged on by the exhortations of the bearded overseer" with a furrowed brow: *variisque exhortationibus in opere ipso exhilaret laborantes* (Columella 11.17). This figure represents probably the *vilicus* (estate manager), a slave between 35 and 65 years of age, *media aetas huic officio est aptissima* (Columella 11.3, cf. 8.1.3) who had the trust of the owner and

who therefore was responsible for supervising the *villa rustica*. The *vilicus* did his best with the prospect of liberation as a slave as a reward for his commitment. It could also be the *monitor*, the foreman of a gang of not more than ten labourers (Columella 1.9.4). In the period the mosaic was created the *vilicus* was also referred to as *actor* (de Vos, Porena 2020). In two long chapters Columella (1.8 and 11.1) sketched the characteristics and commands of the *vilicus*. He was expected to possess thorough knowledge of agricultural practices (*disciplina ruris*) and of commanding others, such as digging. ploughing (*ut fodiendi arandique*) and choosing the right people for certain types of work (*scire et existimare, quale officium et qualis labor sit cuique iniungendus*). The two ploughmen, bent over their plough in the two upper registers, recall Virgil's *curvus arator* (*Ecl.* 3.42) and Pliny's *vi omni arato* (*NH* 18.49.176). The other workers are also in stooped postures, expending their full strength on their tools. Only the older, bearded overseer stands upright, shown frontally and leaning on a staff. The slaves, rendered in three-quarter view, wear short, wrinkled, long-sleeved tunics; with unkempt hair and legs spread, their bodies are bent forward at roughly a 45-degree angle. Indeed, Sallust's characterizations of Africans as *patiens laborum* 'enduring hard work' (*Jug.*17), in particular *volgus*, [...] *et maxime Numidarum*, [...] *quieti et otio adversum*, "Numidian people was against rest and leisure" come to mind (*Jug.* 66.2, Dauge 1981 : 628). These observations are based on Sallust's personal experience made during his proconsulship of Africa Nova from 46 to early 45 BCE. For Oniga 1995 : 38-41, they

arise from an ethnographic *topos* in the Hippocratic tradition, started in the 4th c. BCE, but for Dauge 1981 : 111, Sallust added truth with rare fairness to the "barbarologie historique".

The plough appears to be drawn by uncastrated oxen, as was customary in Algeria until relatively recent times, where similar plough types remained in use (Bérard 1935 : 135). Evidently, the landowner sought to enhance his prestige by staging a detailed and idealized spectacle of his well-managed estate, attended by well-dressed -indeed, perhaps deliberately overdressed - slaves. They are wearing short tunics -provided with two vertical stripes (*clavi*) and small medallions (*orbiculi*) on the long sleeves-, white felt socks (*udones*) and rustic shoes made of a single piece of untanned bovine hide (*carbatinae*, Bérard 1935 : 111-112) fastened with laces crossed around the legs up to the knees. In reality, however, such garments were likely worn and soiled, if perhaps not to the extreme as those of the mill slaves described by Apuleius of Madauros (near modern M'Daourouch) *cuncti tamen sic tunicati ut essent per pannulos manifesti, frontes litterati et capillum semirasi et pedes anulati* : "they wore such worn tunics that their bodies were visible through the rags, their foreheads were branded, their hair half shaved, and their feet in chains". (Apuleius *Met.* 9.12). This is the only written source on the living conditions of slaves in ancient North Africa. Normally slaves were dressed in *centones*, patchwork garments made from the least worn parts of men's clothing (Cato *Agr.* 10.6, and 59, Columella 1.8.9), by *centonarii*, organized in *collegia* all over the Empire, also at Zaghouan, near

Carthage (*CIL* 8.10523 and 12424). However, Cato *Agr.* 59 prescribes also a new tunic for slaves *tunicam p(edes) IIIs* : of 3½ feet, every two years, first taking the old one back to make *centoni*. The owner could concede a special dress to the slave who accompanied him on journeys or served at table: *cum sequeretur eum sive cenanti ministravit* (*Dig.* 15.1.25), and this may be well reflected in Cherchell's mosaics.





Figures 2-3. Thabraca, modern Tabarka, Henchir Godmet, Musée du Bardo, Tunis. Two mosaics depicting mixed cultivation of *vites characatae* alternating with olive trees. Fig. 3 Bottom right: skep. Photo de Vos

Spiralling vines, described by Columella as *vites characatae*, that is, vines supported by canes from the Greek χά□□ξ, "stake ledge planted in the ground" appear in mosaics from coastal Africa Proconsularis, at Thabraca (Fig. 2-3) and Utica. Columella 5.4.1 notes that he had personally observed this method: *quas ipse incognivi*; *ligatis in orbiculos gyrosque*. Cf. Palladius 3.11 : "several canes placed around the vine and the branches are tied to the canes, so it is trained in a series of circles."

The Maison de la Mosaïque Bachique. excavated in 1920, shows three figures dressed in panther skins (*pardalides*) treading

grapes beneath a pergola (*uvae calcantur* : Varro *R.* 1.54) within the *cella vinaria* (Palladius 1.18), with red wine flowing down from two lion spouts into two large storage jars (*dolia*) (Fig. 4).

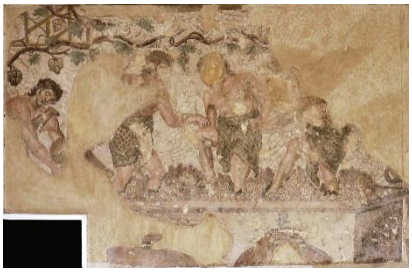


Figure 4. Caesarea, modern Cherchell, Maison de la Mosaïque Bachique, mosaic with grape treading scene. Musée National Public de Cherchell. Photo D-DAI-ROM-2016.1368

Around the middle of the I c. CE, Pomponius Mela of Baetica observes (*Chor.* 1.41-42) that the common indigenous people who lives in *mapalia* in the countryside "is clad in skins of wild beasts and of cattle" : *vulgus bestiarum et pecudum vellibus.*

A mosaic discovered in 1958 at the so-called 'Tennis Club' site at Cherchell, dating back to the 4th or early 5th century CE, shows a striking design that mirrors the *compluvium* of a pergola of carefully pairwise tied reeds: horizontal yokes (*iuga*) supported by four vertical stakes (*pedamenta*) at the corners, represented *sotto in su* (from a perspective looking upward) (Fig. 5). This constitutes a very original adaptation of a well-established principle in Roman floor mosaics, whereby the pavement reflects the articulation of the ceiling, as in coffered designs, so-called *lacunari* (Morricone Matini 1965). On three sides, the *compluvium* is encircled by grape harvesters with a vineyard scythe (*vinitoria falx*: Columella 4.25.1) in their hand. They are dressed in tunics adorned with stripes (*clavi*) and roundels

(*orbiculi*). This *vitis compluviata* system was known to yield a greater quantity of wine than the other cultivation methods (Varro 1.8.2, Pliny *HN* 14.13 and 17.164-6). It derives its name from the *compluvium* roof in the *atrium* houses. On the fourth side, red wine flows down from the treading basin through a hollowed-out lion's mouth (Fig. 8). The inscription to the left of the lion's head PVP likely refers to the beginning of the landowner's name, for example Pupius, Pupinus, attested at Carthage, Sicca Veneria and Lambaesis, or Pupianus, members of the Pullaieni family, attested near Thugga and in Thugga city (Pupi: CIL 8.24623 and CIL 8.12806, Carthago, CIL 8.16168 Sicca Veneria; Pupinus, CIL 8.3871 Lambaesis; Pupianus CIL 8.26414: de Vos, Attoui 2013, 79; Khanoussi, Maurin 2002, 695, n. 643.).



Figure 5. Caesarea, modern Cherchell, 'Tennis Club' site, mosaic depicting grape harvesting under a pergola. Musée National Public de Cherchell. Photo D-DAI-ROM-2016.1145

With a long handle a slave is stirring the must in a large globular earthenware vessel (*dolium*) (Fig. 7). A less convincing interpretation sustains that he is lining and waterproofing the interior with pitch; in that case the vessel had to lay on its flank (*in latus depositum*) as Columella 12.18 prescribes and as depicted in the calendar mosaic of Saint-Romain-en-Gal (Lafaye 1892, 343. Balmelle, Brun 2005 : 902-903). The pitched vessels,

dolia picata, had to storage wine, oil and other food (Cato *Agr*. 25, Columella 12.18; Bonifay 2021). Conifers, which secrete pitch, are widespread across the high mountain range of North Africa: Rif, Atlas, and Aurès. A lizard climbs a vine trunk (Fig. 8) while numerous birds perch on the pergola, pecking at the ripened grapes and enhancing the vivid reality of the vintage scene. Birds begin to arrive even before the fruit have fully matured, consistently damaging the crop.





a



Fig. 6-8. Details of the previous image: 6. red wine flowing down from a treading basin; 7. slave stirring of the must; 8. a lizard climbing up a vine trunk. Photo D-DAI-ROM-2016.1152_A

Atop a tree, a raven (*corvus corax*) feeds on a cracked ripe red fig. Figs typically ripen between late summer and early autumn. Nearby, a thrush (*turdus*) perched on a vine leaf and a quail standing on the yoke peck at a grape berry. A pigeon at the edge of the pergola looks back towards a cluster of grapes. The hand grasping the yoke at the opposite edge, near the pigeon approaching the grapes (Fig. 5), belongs to a partially lost figure

seeking support while treading the grapes (Fig. 8). The largest bunch of grapes hanging from the centre of the pergola centre is approached by another pigeon. These pigeons evidently are not fattened in a dovecote, as recommends Columella (8.8.1-7) and as depicted in the mosaic of Thabraca (Fig. 2).

The exceptional craftmanship of these and other North African mosaics explains why African mosaicists were in demand throughout the Mediterranean world (Dunbabin 1978: 115, fig. 105; 196-233). Furthermore, the lavishly decorated wineries recently uncovered in two imperial villas near Rome illustrate how the start of annual vintage and grape-treading season could be experienced as a form of elite spectacle (Fentress, Maiuro 2011, Dodd *et al.* 2023). At Caesarea (Cherchell). Emperors would visit their estates to observe these activities from their dining rooms and to celebrate the *Vinalia rustica*, the rural wine festival, on 19 August, as attested in three letters written by the young prince Marcus Aurelius, then aged twenty-one, to his tutor Fronto (*ep.* 4.6.2): *rusticos cavillantes audivimus libenter* : "we enjoyed hearing the rustic workers (*i.e.* the vine-treaders) teasing each other", the elite staged the spectacle of the *Vinalia* through mosaics in their dining rooms, contextualizing scenes of grape harvesting and wine production alongside images of ploughing and agricultural labour.

The geologist Joleaud 1936 : 156 offers an illuminating comparison between modern and ancient land use in Algeria: *Oliveraies des basses pentes des monts de La Cheffia à sous-sol argilo-siliceux. — Des olivettes ont été installées sur les basses*

pentes des reliefs qui encadrent la vallée de la Seybouse entre Saint-Joseph et Barrai, et sur les coteaux qui dominent au Sud-Est la plaine de Zerizer. Il en existe de plus importantes, surtout dans la dépression de La Cheffia, mais aussi sur les basses pentes des alentours de Toustain et dans la vallée de l'oued Zitoun; sans doute avaient-elles, à l'époque romaine une extension plus notable qu'aujourd'hui dans toute la contrée. This observation suggests a broader extent of olive cultivation in Roman times across the region. In fact, archaeological survey of some 1400 km^2 in north-eastern Algeria has mapped some 400 presses in farms and 50 rock-cut wine presses, in a density of 2 per km^2. A similar situation exists around Thugga in Tunisia: https://rusafricum.org/en/thuggasurvey/ . Archaeobotanical evidence and research are available so far only of Carthage, Segermes and Althiburos (Van Zeist, Bottema, Van der Veen 2001; Kolstrup 1995; López, Cantero 2016).

Beekeeping

A lengthy passage in the inscription of the *lex Manciana* from the Trajan period - discovered on the estate known as Villa Magna Variana or Mappalia Siga (modern henchir Mettich) - addresses the obligations of *coloni* engaged in beekeeping. Those who maintain more than five hives were required to deliver to the landowner or *conductor* one *sextarius* (0.55 litres) of honey from each additional hive at the time of the honey-harvest (*vindemia mellaria*). The exemption granted to the first five hives aimed clearly to encourage apiculture, thereby promoting the pollination of the nearby orchards (*pomaria*) and cereal fields (CIL 8.25902; Kehoe 1988: 29-41). Recent studies show how

bee-pollination boosts also crop yields (Wallace-Hare 2021, 121-126), very important in ancient North Africa, the corn shed of Rome. Henchir Mettich lies in a mountainous landscape (245 m above sea level, 24 km north of Thugga). The removal of hives, swarms, bees, containers or honey from the estate was strictly prohibited under penalty of confiscation. The significance of beekeeping in antiquity is further underscored by the extensive and detailed discussions devoted to it by agronomists, beginning with the Carthaginian Mago, cited by Varro, Columella (entire book 9), Palladius during the Roman period and by the Byzantine *Geoponica,* entire book 15, based on Mago's abridgers and translators (see above)(Columella 1.1.13; 9.14.6 and 9.15.3, Varro *R.* 3.2.13, Palladius 1.37; 4.15; 7.7; 11.18; 12.8. Crane 1999: 37, rock art in Algeria and Morocco, 180, 203-211.). This compilation even cites Iuba, king of the Libyans, who recommended that bees be bred in a wooden box (*larnax*), confirming the longstanding North African tradition of apiculture. One of the lost chapters of Mago's manual was entitled "Getting bees from the carcass of a bullock or ox" (Columella 9.14.6; *Geoponica* 15.2; Harissis 2009). This widespread mythical origin of the ox born bees, the *bougonia*, is eventually visualised in the third register of one of the dedications to Saturn, found at Mascula / modern Khenchela, Algeria (Fig. 9).





Figure 9. Mascula, modern Khenchela, dedication to Saturn. A round honeycomb is depicted over a rhombic honey cookie, so called makrout, still today very popular. Leglay 1961.2 Pl. XXIX.4
Fig. 10 Beni Fouda, Sillègue / Novaricia (Sétif-Djemila), Mauretania Caesariensis. Dedication to Saturn depicted with sickle and honeycomb. Algiers, Musée des Antiquités. Photo de Vos

Beekeeping in Byzantine times in the region is witnessed by the Berber poet Corippus *Ioh.* 1.430-437 and 7.336-339, who describes bees emerging from their hives and drinking from garden ditches, drawing parallels between bees and soldiers. Already Herodotus (4.194.1) remarked on the abundant honey production of the Gyzantes, a tribe in Byzacena/central-southern Tunisia. Iconographic evidence further highlights the importance of honey: fifteen Roman-period stelae dedicated to Saturn commissioned by rural, local sub-elites depict either the god or the dedicant holding a circular honeycomb or a honey cake in his left hand (Fig. 9-10)(17 *stelae* in Africa Proconsularis, Numidia and Mauretania Caesariensis, Leglay 1961 : 291, 308-309; 1966 : 291, 308-9; 1966 : 97-98, 166-167, 171, 172-173, 219, 222, 226, 243-244, 248, 250, 251, 256, 285; Ben Baazis 2000.). In Cyrene, Saturn was regarded as the "discoverer of honey extraction techniques and, more broadly, of fruit cultivation" : *mellis et fructuum repertorem Saturnum* according to Macrobius *Sat.* 1.7, who lived around 400 CE at Sicca Veneria (modern El Kef, Tunisia). Honey brought in large profits from a small space (Varro R. 3.16.10-11). served as the only sweetener known in Antiquity, was employed as both preservative and a medical substance. Punic wax (Pliny *HN* 21.49 and Vitr. 7.9.3), renowned for its quality, was employed in medicines and in

encaustic painting. In the 1st c. CE Africa ranked among the major producers of honey (*copia mellis*), alongside Crete and Cyprus (Pliny *HN* 11.14). Indeed, the word for honey in the genitive *mellis* is written on an amphora found in the harbour city Thabraca (*ILTun* 1710.55), where a mosaic in a villa depicts the oldest known figure of a skep or curved shaped hive (Fig. 3), eventually coinciding with Columella's *corbes ex vimine* and Cato's *corbula* (Colum. 11.2.90; Cato, *Agr*. 11.5).

Documents in the Geniza Archive at Cairo dating back to the 11th-13th c. CE show that Tunisia continued to export its surplus of honey and wax (Goitein 1967 : 125-129); so still or again in the late 18th c. CE (Valensi 1969 : 74, 80). In 1912 J. Georges published his beekeeping survey in Tunisia, observing that the area around in Teboursouk is the most profitable for the production of honey and wax. When flowering in the valleys ended, the indigenous beekeepers moved the hives to the Djebel Gorraa (960 m above sea level). Today beekeeping is practiced intensively in entire Northern Africa, in Northern Tunisia the traditional horizontal hive is still used, the *djeba*, a cylinder of reeds woven with wickers of lentisk (Fig. 11).



They are attested also in other Mediterranean regions, in Egypt even already during the Fifth Dynasty in a relief of the Solar Temple of king Nyuserra (2445-2421 BCE) at Abu Ghorab, to the north of Abusir (Hammad 2018). The oldest material items of this type of hive, dated to 900 BCE, have been found at Tel Reḥov in Israel (Mazar 2017). Until fifty years ago, it was still in use in Northern Spain (Chevet 2022). Varro and Columella recommend to use local natural resources such as flexible twigs for making circular beehives: *ex viminibus rutundas*. Columella 9.6.1 gives us the technical term, *opus vitorium* for this kind of manufacture, a *hapax*, which derives from *vitor*, basket weaver (Gullin-Mingaud 2015 : 77-78; Crane 1999 : 203 Table 24.1A). In Rome it is represented on the proto-Augustan funerary relief of T. Paconius Caledus found near Porta Capena (Schäfer 1990, Pl. 26.4). Some North African toponyms contain the root meli-, melli-, such as Melissa, Ain Melliti, Melilla. Mellarius ("beekeeper" : CIL 8.5970 and 16133) and Mellitus appear in onomastics (Ain Melliti: de Vos, Attoui 2013: 158-60; http://rusafricum.org/it/thuggasurvey/DU565/. *Mellitus/a* is attested 48 times in the entire Empire,18 times of which in N. Africa, with a preference for female names: 14 out of 18.)[1]. Rusaddir, on the coast of Mauretania Tingitana, now Melissa, had two pre-Roman coins (118-33 BCE), with a bee between two ears or between an ear and a bunch of grapes (Uriel 2004).

The longevity of the inhabitants of North Africa is higher than that of people who lived in Europe. The North African funerary inscriptions always mention the age of the deceased, which is often elevated. Over the age of 60, 33% of the rural population died in northeastern Algeria, 37% in northwestern Tunisia, and 45% in the city of Thugga.

Naturally, these lifespan figures must be treated with caution, as ages were often rounded to numbers ending in 5 or 0. Walter Scheidel 2007 and many others have expressed strong scepticism about the reliability of ages indicated in epitaphs. Sallust (*Jug.* 17.6: *plerosque senectus dissolvit*) already noticed the longevity of North Africans, which he personally observed, in line with a *topos* of ancient ethnography and literary models. Two centuries later, the Alexandrian historian Appian (*Pun.* 71.323) confirmed another observation by Sallust, recalling the bravery of Massinissa, who, at the age of 88, participated in a battle on horseback: "among the Africans the Numidians are the most rugged and long-lived people. The reason maybe that their winters are not very frosty—and frost kills everything—while their summers do not burn everything up as in Ethiopia and India. This is also the reason why Africa produces the most powerful animals, and why the men are always outside at work. Numidians do not drink much wine, and they all eat simply and frugally" (transl. McGing).

on Age epitaphs	NE rural Algeria 59 epitaphs	Rural Tunisia Thugga 333 epitaphs	Thugga city 2000 epitaphs
100-120	1	9	19
91-99	5	17	31+1
80-89	3	36	82+2
70-79	8	52	78+1
60-69	2	20	74
	33%	30%	45%

Table 1. Ages mentioned on the epitaphs in the surveyed rural zones (de Vos, Attoui 2013), and in the city of Thugga (Dougga, Khanoussi, Maurin 2002).

The climate, the lifestyle, the multilingualism (Libyan, Punic, Latin, and sometimes Greek), and the consumption of extra virgin olive oil, red wine (Buljeta *et al.* 2023), honey, garlic and raw, unground, and uncooked spelt (Procopius *Vand.* 4.6.13, VI c. CE) - all five rich in polyphenols with antioxidant benefits (Finicelli *et al.* 2018) - certainly played an important role in contributing significantly to the longevity of the inhabitants of ancient North Africa.

Columella 11.3.20 states: some call the great-headed African garlic Punic. The Greek, however, have the homeland incorporated in the name. *Ulpicum, quod quidam alium Punicum vocant, Graeci autem ἀφρόσκορδον appellant, longe maioris est incrementi quam alium.* The name of the African variety of garlic, *ulpicum*, probably derives from *punicum*. The Greek name, mentioned by Columella, incorporates the reference to Africa: ἀφρόσκορδον or *afroskorodon.* It held a high rank in the dishes of the rural African population: Pliny *NH* 19.34, *praecipue Africae celebratum inter pulmentaria ruris.* According to Theophrastus it was not cooked, only pounded up in salads (Theophrastus, Enquiry 7.4.10-12), so suffering minimal loss of polyphenols. It was used in medical remedies (Pliny *NH* 20.50-7, *Geoponica* 12.30), as is still used today in the North African countryside. A rest of garlic was excavated at

Althiburos (López, Cantero 2016, 460). The plant is known to modern botanists as *Ampeloprasum L.* (Mezzabotta 2000).

Finally, the epitaph in two languages, Libyco-Berber and Latin, of the 115 aged Berber named Mersen, found at Dar Abed in the National Park of El Kala (Fig. 12a-b) is representative of the widespread North African longevity.



Fig. 12 Dar Abed, funerary stele of Mersen, transliteration of the Latin and the Libyan text to be read from bottom to top. Photo de Vos

MERSEN				c					K
FUSCI		k	u	t			H	G	N
VIXIT	u	g	b	s		G	T	R	M
ANRV	e	l	m	n		S	Y	Ẓ	W
CENTV	b	⊐	s	e		R	D	M	S
ET QVIN	s	s	n	s		M	M	W	M
DEC	1	2	3	4		1	2	3	4

Mersen / Fusci / vixit / anru (!) / centu / et quin/dec//
MRSG / MDYTH / WMẒRG / MSW RNK

Conclusion

The realistic North African mosaics provide insights into aspects that cannot be understood elsewhere. When combined with a surprisingly large number of written sources—most from outside Africa, and some dating back to the pre-Common Era—they allow us to better understand certain typical characteristics of the indigenous population: hardworking, with healthy diets, and long-lived.

Bibliography

BGU	https://papyri.info/ddbdp/bgu;4;1116
CIL	*Corpus Inscriptionum Latinarum*
Dig.	*Digesta Iustiniani Augusti*. Th. Mommsen (1963). Berlin : Weidmann.
ILTun	*Inscriptions Latines de la Tunisie*, A. Merlin (1944), Paris : Presses Universitaires de France.

Ancient sources, translations in volumes of the LCL = Loeb Classical Library, Cambridge MA : Harvard University Press

Appianus *Pun.*	Roman History II, book VIII.1 Λιβυκή, African Book; edited and translated by B. McGing (2019). LCL 3: London.
Apuleius *Met.*	*Metamorphoses*. The golden ass, translated by S. Ruden (2011). New Haven: Yale University Press.
Apuleius ap	*Apologia Florida; De Deo Socratis*; edited and translated by C.P. Jones (2017). LCL 534. Cambridge, MA.

Augustinus	*De civitate Dei*. Réimpression de l'édition de 1959 avec un Suppl. de C. Revel-Barreteau (2014). Paris: Études Augustiniennes. Bibliothèque Augustinienne. Œuvres de Saint Augustin, 0996-4657
Cato *Agr.*	*De l'agriculture*. Texte établi, traduit et commenté par R. Goujard (1975). Paris: Belles Lettres.
	On agriculture; transl. W.D. Hooper; revised by H.B. Ash. LCL 283. Repr. (1979). London: Heinemann.
Columella	*On Agriculture* I-III: books 1-12, transl. Harrison Boyd Ash, E.S. Forster (1941-1954). LCL 361, 407, 408.
Fronto	*Correspondence* I-II, transl. C.R. Haines, LCL 112. Cambridge, MA (1928-1929).
Geoponica	*L'agricoltura antica: i Geoponica di Cassiano Basso*. Text, Italian transl., comm. E. Lelli (Ed.) (2010). Soveria Mannelli CZ: Rubbettino.
Geoponika, farm work.	Geoponika, farm work. A modern translation of the Roman and Byzantine farming handbook A. Dalby. (2011) Totnes: Prospect books.
Isidorus	*Etymologiae, sive, Origines,* transl. S.A. Barney (2006). Cambridge, New York, N.Y.

Macrobius	*Saturnalia*; books 1-7 ed. and transl. R.A. Kaster (2011). Cambridge MA. LCL 510-512.
Mago	Speranza T. (1974). *Scriptorum Romanorum de re rustica reliquiae* 1, Università degli Studi di Messina: 76-119.
Martial	*Épigrammes*; texte établi et traduit par H.J. Izaac. Paris, Belles Lettres, (1973). 2.1 Livres VIII-XII, 2.2 Livres XIII-XIV.
Palladius	The work of farming (*Opus Agriculturae*) and Poem on grafting, a new translation by J.G. Fitch (2013). Totnes : Prospect books.
Pausanias	*Description of Greece,* transl. and comm. J.G. Frazer. 1965. Vol 1. Translation, Vol. 2 Commentary on book 1. New York : Biblio and Tannen.
Pomponius Mela	*Geography of the world,* translated with introduction and commentary by G.L. Irby (2025). Liverpool : Liverpool University Press.
Pliny *HN*	Pliny, Natural History, Vol. III: books 8-11; 1983. Vol. IV: books 12-16, 1968, Vol. V: books 17-19, 1950, transl. H. Rackham; Vol. VI, books 20-23, 1969, transl. W.H.S. Jones, LCL 353, 370, 371, 392.
Sallust *Jug.*	*The War with Catiline. The War with Jugurtha*, 2013, transl. J.T. Ramsey, LCL 116

Strabo	*Geography*, transl. D.W. Roller. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
Theophrastus	*Enquiry into Plants*. Volume II: Books 6-9. On Odours. Weather Signs. Transl. A.F. Hort (1916). LCL 79. Cambridge MA.
Varro *R*	*On Agriculture*, transl. W.D. Hooper, H.B. Ash (1934, repr. 1960), LCL 283, Cambridge MA.
Virgil *Ecl.* and *G*	*Eclogues, Georgics, Aeneid*, books 1-6. Transl. H. Rushton Fairclough (1916). Rev. G.P. Goold (1999). LCL 63. Cambridge MA.
Vita Melaniae Latina	Gerontius, Vita latina di santa Melania; introduzione, traduzione e note L. Coco (2013). Roma, Città Nuova. Collana di testi patristici 22.
Vitruvius	*De l'architecture*: livre 7. Texte établi et traduit par B. Liou et M. Zuinghedau; commenté par M.-T. Cam (1995). Paris : Belles lettres. Collection des Universités de France. Série latine 327

Balmelle C., Brun J.P. (2005). La vigne et le vin dans la mosaïque romaine et byzantine. Dans La mosaïque gréco-romaine IX. Colloque international pour l'étude de la mosaïque antique, 2001, Rome. Publications de l'École française de Rome 352-2 : 899-921. https://www.persee.fr/doc/efr_0223-5099_2005_act_352_2_8426

Ben Baazis S. (2000). *Rohia et le Sraa Ouertane dans l'Antiquité*. Tunis : Institut National du Patrimoine.

Ben Jerbania I., Fentress E., Ghozzi F., Wilson A., Carpentiero G., Dhibi C., Dufton J.A., Hay S., Jendoubi K., Mariotti E., Morley G., Oueslati T., Sheldrick N., Zocchi A. (2014). Excavations at Utica by the Tunisian-British Utica Project. https://www.researchgate.net/publication/277649792_Excavations_at_Utica_by_the_Tunisian-British_Utica_Project_2014

Bérard J. (1935). Mosaïques inédites de Cherchel. *Mélanges de l'École Française de Rome* 52 : 113-142.

Bonifay M. (2021). African amphora contents: an update. In Reflecting on the Maritime Trade of Foodstuffs in Antiquity, eds Casasola D., Bonifay M., Pecci A., Leitch V. : 281–297. Roman and Late Antique Mediterranean Pottery 17, Oxford, Archaeopress.

Buljeta I., Pichler A., Šimunović J., Kopjar M. (2023). Beneficial Effects of Red Wine Polyphenols on Human Health: Comprehensive Review. *Molecular Biology* 45.2: 782–798. doi: 10.3390/cimb45020052

Chevet R. (2022). Approches de l'Archéologie: L'apiculture insolite du nord de l'Espagne. Dans D. Wallace-Hare (Ed.), New Approaches to the Archaeology of Beekeeping : 233-252. Oxford : Archaeopress.

Crane E. (1999). *The World History of Beekeeping and Honey Hunting*. New York, London : Routledge.

Dauge Y.A. (1981). *Le barbare: recherches sur la conception romaine de la barbarie et de la civilisation*. Bruxelles : Collection Latomus 176.

de Vos M., Attoui R. (2013). Rus Africum 1. *Le paysage rural antique autour de Dougga et Téboursouk: cartographie, relevés et chronologie des établissements*. Bari : Edipuglia.

de Vos M., Porena P. (2020). Flavius Caecilius Primus, administrator of the fundus Glebonianus (near Thabbora – Africa Proconsularis): agricultural investments and social rise in the Fourth century AD. *Mediterraneo Antico. Economie Società Culture* 23 : 487-531.

Dodd E., Galli, G., Frontoni. R. (2023). The Spectacle of Production: a Roman imperial winery at the Villa of the Quintilii, Rome. *Antiquity* 97 (392) : 436-453.

Dunbabin K.M.D. (1978). *The mosaics of Roman North Africa: studies in iconography and patronage*. Oxford: Clarendon, Oxford Monographs on Classical Archaeology.

Fentress E., Maiuro M. (2011). Villa Magna near Anagni: the emperor, his winery and the wine of Signia. *Journal of Roman Archaeology* 24 : 333-369.

Ferdi S. (2005). *Corpus des mosaïques de Cherchel*. Études d'Antiquités Africaines, CNRS Editions, Paris.

Finicelli M., Squillaro T., Di Cristo F., Di Salle A., Melone M.A.B., Galderisi U., Peluso G. (2019). Metabolic syndrome, Mediterranean diet, and polyphenols: Evidence and perspectives. *Cellular Physiology* 234.5 : 5807-5826.

Georges J. (1912). *La Tunisie apicole*. Tunis : Imprimerie Centrale.

Goitein S.D. (1967). Shelomo Dov Goitein. A Mediterranean Society. The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza. Vol. I: Economic Foundations. University of California Press, Berkeley and Los Angeles.

Guizani S. (2018). Les espaces d'hygiène et de confort en Tunisie à l'époque romaine: les latrines privées. Dans S. Marcos (Ed.), Entre espace public et espace privé: les élites en représentation. Presses universitaires de Perpignan : 87-111. https://books.openedition.org/pupvd/38257

Gullin-Mingaud M. (2015). *La vannerie dans l'Antiquité romaine*. Naples, Publications du Centre Jean Bérard 35.

Hammad M.B. (2018). Bees and beekeeping in ancient Egypt. *Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality*. June 2018 : 1-16. DOI: 10.21608/jaauth.2018.47990

Harissis H.V. (2009). Aristaeus, Eurydice and the ox-born bee. An ancient educational beekeeping myth. Dans H.V. Harissis and A.V. Harissis (Ed.),

Apiculture in the Prehistoric Minoan and Mycenean Symbols Revisited, Oxford Archaeopress, BAR Internationale Series 1958. https://www.academia.edu/1259037/Apiculture_in_the_Prehistoric_Aegean_Minoan_and_Mycenaean_Symbols_Revisited

Joleaud L. (1936). Étude géologique de la région de Bône et de La Calle. Bulletin du Service de la Carte Géologique de l'Algérie, 2e série, Stratigraphie - Descriptions régionales n° 12. Alger.

Kehoe D.P. (1988). *The Economics of Agriculture on Roman Imperial Estates in North Africa*. Hypomnemata 89. Göttingen : Vandenhoeck & Ruprecht.

Khanoussi M., Maurin L. (2002). *Mourir à Dougga, recueil des inscriptions funéraires*, Bordeaux.

Kolstrup, E. (1995). Holocene vegetational records from the Segermes Valley, NE Tunisia with special reference to the Roman Period. Dans Dietz S., Ladjimi Sebaï L., Ben Hassen H. (Ed.), Africa Proconsularis. Regional Studies in the Segermes Valley of Northern Tunisia I. Copenhagen : 85-109.

Lafaye G. (1892). Mosaïque de Saint-Romain-en-Gal (Rhône). *Revue Archéologique* 19 : 322-347.

Leglay M. (1961a, 1961b). *Saturne africain: monuments* I-II. Paris: Arts et métiers graphiques.

Lenski N. (2017). Paesant and Slave in Late Antique North Africa, c. 100-600 CE. Dans R. Lizzi Testa (Ed.), Late Antiquity in Contemporary Debate : 113-155. Cambridge: Scholars Publishing.

Mazar A. (2017). The iron age apiary at Tel Reḥov, Israel. Dans F. Hatjina, G. Mavrofridis, R. Jones (Ed.), Beekeeping in the Mediterranean from Antiquity to the present, International Symposium of beekeeping in the Mediterranean, Syros, 9-11.10.2014 : 40-49. Nea Moudania.

Mezzabotta M.R. (2000). What Was "Ulpicum"? *The Classical Quarterly* 50.1 : 230-237.

Morricone Matini M-L. (1965). Mosaici romani a cassettoni del I secolo a.C. *Archeologia Classica* 17: 79-91, Pl. XXIII-XXX.
Oniga R. (1995). *Sallustio e l'etnografia*. Pisa, Giardini. Biblioteca di Materiali e discussioni per l'analisi dei testi classici 12.
Rabinow S., Wang, T., Wilson R.J.A., Mitchell P.D. (2022). Using parasite analysis to identify ancient chamber pots: an example of the fifth century CE from Gerace, Sicily, Italy. *Journal of Archaeological Science Reports* 42.3. doi: 10.1016/j.jasrep.2022.103349
Schäfer T. 1990. *Imperii insignia: Sella curulis und Fasces: zur Repräsentation römischer Magistrate*. Römische Mitteilungen, Suppl. 29. Mainz : Zaberndruck.
Scheidel W. (2007). Demography. Dans W. Scheidel, I. Morris, R. Saller, (Ed.), The Cambridge Economic History of the Greco-Roman World. Cambridge: Cambridge University Press : 38–86.
Uriel P.F. (2004). La moneda de Rusaddir. Una hipótesis de trabajo. *Gerión* 2004, 22.1 : 147-167.
Valensi L. (1969). *Le Maghreb avant la prise d'Alger*. Paris : Flammarion.
Van Zeist W., Bottema S., Van Der Veen M. (2001): Diet and vegetation at ancient Carthage: The archaeobotanical evidence. Groningen : Groningen Institute of Archaeology.
Wallace-Hare D. (2022). Beekeeping and Problematic Landscapes: Beekeeping and Mining in Roman Spain and North Africa. Dans D. Wallace-Hare (Ed.), New Approaches to the Archaeology of Beekeeping : 112-129. Oxford : Archaeopress

Captions

Figure 1. Caesarea in Mauretania, modern Cherchell, Maison des Travaux Champêtres, mosaic discovered 1925. Musée National Public de Cherchell. It depicts scenes of ploughing and sowing in an olive yard, and of shoring and weeding in a vineyard. Photo D-DAI-ROM-2016.1379

Figures 2-3. Thabraca, modern Tabarka, Henchir Godmet, Musée du Bardo, Tunis. Two mosaics depicting mixed cultivation of *vites characatae*

alternating with olive trees. Fig. 3. Top: quails on emerging rocks. Right margin: 'barbe' horse, river slope with skep. Photo de Vos

Figure 4. Caesarea, modern Cherchell, Maison de la Mosaïque Bachique', mosaic with grape treading scene. Musée National Public de Cherchell. Photo D-DAI-ROM-2016.1368

Figure 5. Caesarea, modern Cherchell, 'Tennis Club' site, mosaic depicting grape harvesting under a pergola. Musée National Public de Cherchell. Photo D-DAI-ROM-2016.1145

Fig. 6-8. Details of the previous image: 6. red wine flowing down from a treading basin; 7. a slave stirring of the must; 8. a lizard climbing up a vine trunk. Photo D-DAI-ROM-2016.1152

Figure 9. Mascula, modern Khenchela, dedication to Saturn. A round honeycomb is depicted over a rhombic honey cookie, so called makrout, still today very popular. Leglay 1961.2 Pl. XXIX.4

Fig. 10 Beni Fouda, Sillègue / Novaricia (Sétif-Djemila), Mauretania Caesariensis. Dedication to Saturn depicted with sickle and honeycomb. Algiers, Musée des Antiquités. Photo de Vos

Fig. 11 Machtat el Aldjia, site 585. In Tunisia the horizontal hive is still used : the djeba, a cylinder of reeds woven with wickers of lentisk. Photo de Vos (2008).

Fig. 12a Dar Abed, funerary stele of Mersen, Fig. 12b transliteration of the Latin and the Libyan text to be read from bottom to top. Photo de Vos

The 2010s Mediterranean Migration Crisis and the Rise of Far-right Ideology

Dr. Boutamine Alaeddine*, Abbes Laghrour University, Khenchela, Algeria, boutamine.alaeddine@univ-khenchela.dz

Received: 20-May-26 **Accepted:** 15-Jun-26 **Published:** 30-Sep-26

Abstract

The 2010s was a geopolitically eventful decade in Europe and the US, not only in terms of rapidly increasing waves of undocumented immigration but also the political repercussions of such migratory flows (Davis & Deole, 2017; Demata, 2017). As countries in Europe and North America received growing numbers of migrants, support for far-right anti-immigration parties soared (Stockemer & Barisione, 2017). This paper offers a detailed overview of the events, phenomena, and other contextual elements that coincided with, led to, and, in some instances, were caused by the Mediterranean migration crisis of the 2010s. The paper also sheds light on the rise of far-right populist parties and anti-immigration political figures in the US and across European countries. The paper provides unique insights into the origins of anti-immigration rhetoric and the successes of the populist movement during the previous decade.

Keywords: undocumented immigration – far-right populism – Brexit – Trump – Mediterranean migration

Corresponding author*

Pages: 98-129

1. Introduction

During the previous decade, unprecedented numbers of people crossed the Mediterranean Sea from North African and Middle Eastern countries toward European shores (International Organization for Migration, n.d.; Davis & Deole, 2017). Hundreds of thousands of refugees and migrants embarked on dangerous journeys across the sea to reach EU countries, creating, effectively, an international migration crisis (International Organization for Migration, n.d.). At the same time, right-wing populist movements gained increasing political prominence in the United States and across several European countries (Davis & Deole, 2017). A central and recurrent feature of far-right discourse in these places has been the overt articulation of hostility toward migrants and ethnic minorities. A substantial body of scholarship examining the rise of political figures such as Donald Trump in the United States, Nigel Farage in the United Kingdom, and Marine Le Pen in France during the late 2010s has consistently identified anti-immigration rhetoric as a defining element of their political communication (Demata, 2017; Cap, 2019; Stockemer & Barisione, 2017; Vollmer & Karakayali, 2018). The current paper aims to properly contextualise the Mediterranean migration crisis of the 2010s, thoroughly reviewing and explaining the various social, cultural, political, economic, and other circumstances surrounding this migration trend. It also provides a conveniently stratified overview of the rise of far-right

anti-immigration sentiments to mainstream politics in the US, the UK, and other major European countries.

2. Context of Mediterranean Irregular Migration

2.1 The Social Context

As noted above, a significant proportion of irregular migration toward Europe during the 2010s took place across the Mediterranean Sea. The International Organization for Migration (IOM), which is an agency operating under the United Nations, reported that migrant arrivals in Europe reached 389,976 in 2016 (International Organization for Migration, n.d.). Although these figures went down considerably in the years that followed, they remained substantial nevertheless, as tens of thousands continued to arrive annually. By 2020, 99,907 arrivals were recorded (International Organization for Migration, n.d.). These statistics illustrate the intensity of this migration trend.

The causes of migration are rarely dependent on (or explained by) a single factor. Instead, a complex network of structural pressures, political disruptions, and individual circumstances are usually at play. During the 2010s, certain factors seemed particularly relevant to explain Mediterranean migration flows. Political instability in countries such as Syria, Libya, and Mali escalated into outright armed conflicts which ended up displacing millions and claiming hundreds of thousands of lives. For many people, remaining in their home country became unsafe and untenable. Fleeing war, political and religious persecution, unsafety, and the lack of any economic

prospects, large numbers of people embarked on the Mediterranean journey in search of protection and opportunity. The decision to cross was often taken under circumstances of profound uncertainty and increasing desperation.

European societies, on the other hand, had to grapple with the challenge of receiving newly arriving migrant populations within relatively short timeframes. Questions of housing, education, labour market access, healthcare access, and social integration were now being debated in public discourse, sometimes controversially so. In some communities, civil society networks mobilised to provide support and humanitarian assistance, whereas in others, Mediterranean migration was met with worries and resistance. The social dimension of Mediterranean migration was, therefore, not limited to the migrants themselves but extended to host communities and native populations negotiating rapid demographic change that started to take place. In addition to these developments, several European countries witnessed the rise and increasing popularity of far-right political parties whose messaging centred on strong anti-immigration rhetoric (Davis & Deole, 2017; Dennison & Geddes, 2021; Stockemer & Barisione, 2017). Social reception and political realities ultimately influenced each other during this period which highlights the need for a similar exploration of the political climate.

2.2 The Political Context

Immigration is not just a social phenomenon; it is also one of the most politically salient issues of recent decades in many countries. To understand undocumented Mediterranean migration in the 2010s, it is necessary to situate it within the broader political climate of its occurrence, both in Europe and internationally. Globally, the decade was marked by significant instability as discussed in *2.1.* A series of popular uprisings known collectively as the 'Arab Spring' took place across several Arab and Mediterranean countries, including Syria and Libya. In some contexts, these revolts gave way to devastating armed conflict, collapse of governments and institutions, and humanitarian crises of a wide scale. In addition to political unrest, deteriorating economic conditions and declining prospects for employment contributed to widespread uncertainty and desperation. In several African and Middle Eastern countries, war, poverty, and the erosion of public institutions all led to the displacement of millions of people. For many, the Mediterranean route towards Europe represented a path towards stability, safety, and economic opportunity.

The political ramifications of Mediterranean migration in Europe were quite significant. It is worth remembering that this was a time when many European countries were still navigating the aftermath of the 2008 global financial crisis, balancing fiscal responsibility with social welfare commitments. In such an environment, immigration quickly became a factor with considerable electoral importance. Political leaders were often cautious about adopting overtly pro-immigration positions for

fear of alienating segments of voters who were concerned about economic competition or social change. Moreover, migration debates increasingly became entangled with issues of security, especially with the rise of the terrorist organisation, ISIS, during the 2010s. ISIS took advantage of political instability and government collapse in countries like Syria and Iraq and unleashed campaigns of terror inside and outside the Middle East, heightening fears of international terrorism. It was therefore not uncommon for political discourse in Europe and the United States to associate immigration with security threats or to justify restrictive measures on the grounds of counter-terrorism (Nussio et al., 2019).

At the same time, the decade saw a noticeable shift in European and international politics. Far-right parties that had previously been confined to marginal, fringe positions on the political spectrum achieved significant electoral successes in several European countries. One of the defining features of their platforms was the strong anti-immigration position they advocated for, often framed in terms of sovereignty, security, and cultural preservation. Economic uncertainty and fears related to global terrorism provided fertile ground for anti-immigration and xenophobic messaging. In many instances, these parties secured parliamentary representation, entered governing coalitions, or exerted pressure on mainstream ruling parties to adopt more restrictive immigration policies. Migration thus became a central axis around which broader political realities revolved.

2.3 The Geographical Context

Beyond its social and political dimensions, undocumented migration to Europe in the 2010s must also be understood geographically. That is because migration, by its very nature, involves the physical movement of people from and to different geographical locations. In the case of Mediterranean immigration to Europe, one needs to take into consideration the geographical proximity, maritime routes, as well as political borders, as these have all contributed to shaping patterns of arrival across different European countries.

The Mediterranean Sea, positioned between Africa, Europe, and a number of Middle Eastern nations functioned as the main stage for much of this irregular migration. Over time, particular maritime routes became well established due to the frequency with which undocumented migrants sailed along them, including the Eastern Mediterranean route and the Central Mediterranean route. These routes were hardly stable or predictable; instead, they changed and evolved in response to shifting enforcement strategies, conflict dynamics, and smuggling networks. Migrants frequently embarked on these journeys in overcrowded and unseaworthy vessels, exposing themselves to severe risks. Furthermore, prior to crossing the sea in this risky manner, undocumented migrants had to travel by land, traversing deserts, borders, and transit countries under harsh and sometimes exploitative conditions.

Although Europe, as a whole, experienced rising arrivals during the mid-2010s, migrants were not evenly distributed

across EU member states. Geography played a decisive role in shaping this reality. Countries such as Italy, Malta, Spain, and Greece, located along the Mediterranean coast, naturally became main points of entry and the primary recipients for many of the irregular migrants arriving this way. Consequently, it was these countries that had to disproportionately bear responsibility for reception and processing. According to the UN Refugee Agency (2016), between January and December of 2016, 362,376 migrant arrivals by sea were recorded. Of these, 173,450 occurred in Greece, 181,436 in Italy, and 7,490 in Spain (The UN Refugee Agency, 2016). These figures underscore the geographical concentration of migrant arrivals in the Southern frontier of the European Union, which helps explain the political tensions that later emerged within the EU over burden-sharing and responsibility allocation.

2.4 The Economic Context

Economic conditions during the 2010s are yet another essential contextual layer that the present paper takes into account. The state of the economy is likely to influence both the motivations of migrants seeking opportunity and the attitudes of native populations where many would be afflicted with economic anxieties over the distribution of state resources. Economy also shapes the policy choices that governments make as well as the narratives they communicate to voters.

The rise in Mediterranean crossings during the 2010s coincided with a period in which many European economies were still recovering from the 2008 global financial crisis. While

macroeconomic indicators began to improve by the mid-2010s, the lived experience of financial insecurity and dwindling economic chances persisted for many European citizens. Concerns over unemployment, wage stagnation, austerity measures, and diminishing social mobility remained widespread. Economic considerations are central to electoral behaviour, as voters often evaluate any incumbent government based on perceived economic performance (Lewis-Beck & Paldam, 2000; Reidy et al., 2018).

Under such circumstances, the arrival of migrants became intertwined with anxieties about the distribution of state resources and labour market competition in host societies. Far-right parties and other anti-immigration political figures frequently framed migration as an additional burden on already strained welfare systems, portraying newcomers as competitors for jobs, housing, and public services. Research literature in this area has consistently found that economic self-interest and perceptions of distributive competition play a major role in triggering and strengthening anti-immigration attitudes (Laurence et al., 2024; Sniderman et al., 2004). Indeed, increases in immigrant populations are often interpreted as a "perceived threat to the economic self-interest" on the part of the native populations (Card et al., 2005, p. 9). Whether such perceptions reflect empirical realities or subjective anxieties, they were arguably politically consequential during the 2010s.

2.5 The Cultural Context

Migration is also a deeply cultural phenomenon. By its very nature, migration involves the movement of individuals across different cultural environments, bringing into contact significant differences and variations in term of languages, traditions, religious practices, and social norms. As a result, immigration debates frequently extend beyond economics and geopolitics to encompass deeper questions of identity and belonging.

While economic considerations are hugely influential in shaping attitudes toward immigration (Card et al., 2005), cultural concerns are also relevant in this regard. Alesina and Tabellini (2022) argue that concerns over the cultural integration of newly arriving migrants can sway public opinion. A recurring concern among segments of the native population is the belief that immigrants may be unable or unwilling to assimilate into mainstream society. Such concerns are often amplified by political actors seeking electoral advantage (Alesina & Tabellini, 2022). These perceptions are particularly evident when migrants come from ethnically, culturally, or religiously different backgrounds to that of the native population.

Another point worth discussing in this respect is cultural privilege or dominant culture privilege. Harbour et al. (2003), drawing on McIntosh (1988), describe this as the "invisible weightless knapsack of special provisions" carried by members of a dominant cultural group (McIntosh, 1988, pp. 2-3 cited in Harbour et al., 2003, p. 831). In contexts of demographic change, some members of the native population may experience anxiety over the perceived erosion or loss of this

privilege. Historically, immigrants have often been problematised and portrayed as threats to the social and cultural fabric of host societies in both the United States and several European countries (Jolly & DiGiusto, 2014).

In the case of Mediterranean irregular migration, cultural diversity can be seen across multiple levels. Migrants come from a wide range of African and Middle Eastern countries, each characterised by internal diversity and complex social histories and cultures. European societies themselves are far from being culturally homogeneous. Nevertheless, perceptions of cultural difference and debates over integration and cultural compliance featured heavily in public discourse, leading to the politicisation of migration during the 2010s.

2.6 The Historical Context

Lastly, having reviewed several levels of context, it is now fitting to situate the international developments of the 2010s within a broader historical perspective. Europe's contemporary migration patterns did not emerge in isolation; instead, they evolved through decades of demographic transformation. Until the mid-twentieth century, Europe was largely a continent of emigration rather than immigration, as significant numbers of Europeans relocated to the Americas and other parts of the world (De la Rica et al., 2013). However, after World War II, the continent started to attract more migrants from different parts of the world. Throughout the following decades, there was a continuous rise in the number of migrants arriving in Europe,

which accelerated even further from the early 1990s (De la Rica et al., 2013).

By 2013, there was over 52 million migrants in Europe or around 10% of its entire population (De la Rica et al., 2013). This major change that effectively turned Europe from a continent of out-migration to one of in-migration was primarily due to individual countries' immigration policies which were mostly "linked to the process of decolonization or to active labor recruitment" (De la Rica et al., 2013, p. 6). Hence, many of the migrants arriving in Europe throughout the second half of the twentieth century were immigrants from former European colonies and migrant workers brought in to respond to labour market shortages in European countries. The developments of the 2010s, including the surge in Mediterranean arrivals, therefore formed only one part of a longer historical trajectory. While the visibility and intensity of arrivals during certain peak years directly led to increased political and public attention, these arrivals occurred in a continent which had already undergone decades of sustained immigration and demographic change.

3. The rise of the far right in Europe and the US during the 2010s: historical context and recent events

During the 2010s, Europe and the United States experienced a significant surge in right-wing populism. Characterized by overt antagonism towards migrants and ethnic minority groups, this political movement has been the focus of extensive academic inquiry across several national contexts

(Lorenzetti, 2020; Cap, 2019; Stockemer & Barisione, 2017; Vollmer & Karakayali, 2018; Dennison & Geddes, 2021). *Section 3* explores the broader international landscape of anti-immigration discourse, while also tracing the historical and political origins that have contributed to the rise of anti-immigration sentiments in contemporary political debate in Europe and the United States.

3.1 The Right and anti-immigration discourse in the United States

As noted earlier, the past decade has seen anti-immigration populist rhetoric gain significant prominence and become mainstream both in Europe and the United States. Examining the development of such discourse in the US, as well as its historical origins and the factors that underpin its widespread appeal, provides valuable insights for understanding the Mediterranean migration phenomenon. Given the considerable cultural and political influence of the United States on Europe and the rest of the world, analysing the patterns and strategies of American anti-immigration discourses can help contextualize and clarify the social, political, and public responses to Mediterranean migration flows during this time.

3.1.1 Origins

Researchers and observers generally agree that immigration is viewed and constructed more negatively by politicians on the right of the political spectrum than their left-wing peers (Han, 2015; Haynes et al., 2010). To examine the matter more closely, it is worth considering the recent historical context. Before the

1990s, opposition to immigration was "a relatively low priority" for the Christian Right in the United States which appeared to place more emphasis on "family values" matters (Diamond, 1996, p. 154). In fact, the religious Right aimed to build multi-racial support for its agenda by recruiting conservative African American and Latino members, so a full-scale and explicit hostility to immigration would not have been a politically wise decision (Diamond, 1996).

It was not until Republican presidential candidate Patrick Buchanan came into the scene that the anti-immigration cause became a high right-wing priority. Buchanan made opposition to undocumented immigration "central among his campaign themes" and came to be regarded as "the national politician most publicly identified with the anti-immigration cause" (Diamond, 1996, p. 155). Securing between 25% and 33% of the Republican primary vote in 1992 and 1996 firmly established him on the Republican political and electoral map, with an agenda prominently centred on opposition to immigration (Diamond, 1996). Moreover, Buchanan declared 'illegal immigration' as one of the targets of his "religious war" for the "soul of America" and proposed the building of a "Buchanan fence" along the US southern border to keep undocumented immigrants out, which illustrates the intensity of his stance against immigration (Diamond, 1996, p. 155). Nevertheless, Diamond (1996) notes that Buchanan was "careful to moderate his rhetoric" between 1992 and 1996,

placing greater emphasis on economic arguments in order to avoid accusations of racism (p. 155).

3.1.2 The rise of Trump

The victory of Donald Trump in the 2016 US presidential election was quite a surprise to many, especially considering the fact that Trump defeated the much more conventional and politically seasoned candidate, Hillary Clinton. Not only was Trump a political outsider with no professional expertise when compared to Clinton, but he also expressed his plans and visions for the United States in an explicitly offensive and crass manner, making him deeply unpopular with large segments of American society. Finley and Esposito (2020) argued that the election of President Trump was primarily a "logical response" to the increasing fears and concerns among the general public, which have been building up for decades (p. 179). Chief among these were economic anxieties and unfounded concerns that immigrants were taking jobs away from native American citizens. Other concerns which have been relentlessly propagated by anti-immigration politicians and media revolved around the claim that immigrants were unruly, sexually violent individuals who would endanger the safety of citizens if they are allowed into the US (Finley & Esposito, 2020).

The scholars go on to add that while the Trump administration discourse was generally "problematic" on many political issues, it was particularly so on the topic of immigration (Finley & Esposito, 2020, p. 179). During Trump's first term, the US administration constantly attacked migrants, depicted

them as 'the enemy', and utilised a wide range of rhetorical techniques to dismiss legitimate opposition concerns over immigration. By doing so, the administration ultimately aimed to influence public opinion and policy on the matter and prevent conversation and action meant to address concerns over fairness, equality, and internationally guaranteed human rights (Finley & Esposito, 2020). Finley and Esposito (2020) reflect on the consequentiality and historical precedence of Trump's presidency, as it resurrected an unapologetic form of nativism that violates basic norms and conventions of acceptable political discourse which have been around since at least the 1960s.

Lorenzetti (2020) similarly notes the role that Trump's ascendence to the US presidency has played in the rise of anti-immigration hostility. During his first presidential campaign, Trump repeatedly and unabashedly argued for the construction of a Southern border wall with Mexico in order to prevent what he crudely called "rapists" and people "bringing drugs and crime" from entering the US. The Trump administration also barred Syrian refugees escaping war from entering the country through the controversial 2017 Muslim Ban, effectively reducing the number of refugees admitted into the country on that year and violating the international human rights of people seeking protection (Lorenzetti, 2020; United Nations, n.d.). The ban, which was one of the first executive orders Trump signed after his inauguration, also blacklisted citizens from other Muslim-majority countries, preventing them from entering the United States. Expectedly, many media and political figures,

mostly on the left of the political spectrum, denounced this ban on grounds of clear and unconstitutional religious discrimination. Moreover, the ban was publicly and judicially challenged, but it did ultimately contribute to promoting a "climate of persecution and hate" (Lorenzetti, 2020, p. 98).

3.1.3 The appeal of the Trump rhetoric

The research conducted by Demata (2017) applied Wodak's Discourse-Historical Approach in CDA to analyse a varied dataset of Donald Trump's rhetoric in 2015 and 2016 (which is when Trump first announced his presidential candidacy). Demata (2017) essentially aimed to identify and understand the secret behind Trump's rise and why he appealed to many American voters. The study found that the anti-immigration discourse Trump has come to be known for "reinforces a vision of the nation and of its borders which is based on a power which is realized through the legitimization of the identity of some subjects and the alienization or exclusion of others" (Demata, 2017, p. 291). It was also concluded that Trump capitalised on an already existing and widespread narrative which stipulates that strict control of the US-Mexico border is crucial to keep threats out of the country (Demata, 2017). This line of argumentation frequently involves discussions on the necessity of constructing a wall on the border with Mexico.

Quinonez (2018) analysed the language employed by Donald Trump and mainstream conservative media to promote anti-immigration sentiments and foster an atmosphere where

fear of immigrants and hostility toward them is commonplace. Quinonez (2018), who relied on the methodologies of Critical Discourse Analysis and Corpus Linguistics, argues that this effort involved demagoguery and dehumanising rhetoric, along with techniques that negatively depict the 'out-group' while framing the 'in-group' in a positive light. In addition, a variety of discursive strategies and language metaphors were used that served to strip immigrants of their humanity and associate them with looming danger. Quinonez (2018) also sheds light on Trump's use of fear in his speeches, suggesting that it likely functions as a "means of mobilizing" people. Indeed, fear has long been recognised by politicians as an effective psychological means to "get people to collaborate and to think like a group" (Quinonez, 2018, p. 83).

3.2 Brexit and anti-immigration discourse in the UK

In June 2016, the United Kingdom voted to withdraw from the EU, with 51.9% of the British voters supporting the termination of a membership in the continental union that had begun in 1975. Many observers have noted the significant implications of this electoral outcome not only for the UK's political landscape, but also at the European and international levels (Zappettini, 2019; Wenzl, 2019). Evidence from the Essex Continuous Monitoring Surveys (ECMS) indicates that concerns about immigration were among the main factors that influenced the decision of voters to support leaving (Goodwin & Milazzo, 2017). Such concerns have, in fact, contributed to a

long-term sense of unease in public attitudes toward the UK's membership in the EU (Goodwin & Milazzo, 2017).

Politicians advocating for the UK's departure from the EU seemingly recognized the importance of public concerns surrounding immigration and therefore placed considerable emphasis on anti-immigration messaging in their campaign. In certain areas of the country, voters were experiencing rapid demographic change within their local communities and historically high levels of immigration. The anti-immigration platform that Brexit campaigners promoted had a "stronger emotional resonance" among members of such communities (Goodwin & Milazzo, 2017, p. 462). Moreover, research indicates that support for leaving the EU was particularly stronger within local communities that had undergone higher degrees of ethnic change prior to the referendum (Goodwin & Milazzo, 2017).

Likewise, Cap (2019) argues that, when the 2016 referendum and the years leading up to it are examined with the benefit of hindsight, the prominence of immigration as an issue appears to have played a key role in deciding the outcome of the referendum. The salience of discussions on immigration, especially anti-immigration narratives, heightened public anxieties and fostered xenophobic positions in the Brexit debate (Cap, 2019). In this context, the United Kingdom Independence Party (UKIP), led by Nigel Farage, was widely considered to be playing "the leading role in perpetuating such attitudes" (Cap, 2019, p. 69). Over the four years preceding the

referendum, Farage's anti-immigration rhetoric then could be generally described as "conceptually bipolar," since it draws on the *Us/Them* distinction and puts this divide into practice both in ideological discourse and policy proposals (Cap, 2019, p. 81).

It is also important to point out that Cap (2019) found that of the discourse of Nigel Farage and UKIP became increasingly radical as the years went by. While "relatively moderate positions" were communicated to the public in 2013 and 2014, a significantly more radical tone emerged in 2015 and 2016 (Cap, 2019, p. 81). This growing radicalisation in Farage's discourse may be attributed to opportunistic political behaviour and the attempt to score political points as the date of the referendum drew nearer. It could also be viewed as a timely response meant to take advantage of certain events like the 2015 refugee crisis in Europe and the 2015 Paris terrorist attacks.

Along the same lines, a survey conducted in 2016 confirmed that the emphasis that 'Leave' campaigners placed on the topic of immigration, particularly in the two weeks immediately before the referendum, was a major contributor in their success (Skinner, 2016, as cited in Zappettini, 2019). According to Zappettini (2019), immigration, along with trade, represented the central discursive element in the rhetoric of the Leave campaign. Brexit advocates frequently framed immigration as an impending crisis, at times in particularly crude and controversial ways (Nigel Farage's Breaking Point poster (Thomas, 2016) shown in Figure 1 below). By presenting immigration in this manner and by conflating immigrants with

criminals and terrorists, proponents of the Leave vote helped legitimise the Brexit message with its obvious exclusionary premises (Zappettini, 2019).



Figure 1: Nigel Farage with the 'Breaking Point' poster

To investigate the rise of anti-immigration, Eurosceptic populism in the UK, Portice and Reicher (2018) analysed four speeches from 2014 and 2015 by four prominent British politicians: David Cameron from the Conservative Party, Nick Clegg from the Liberal Democrats, Nigel Farage from UKIP, and Ed Miliband from the Labour Party. The researchers concluded that in all the speeches that were examined, a "relentless problematization" of migrants as an 'out-group' against the national 'in-group' persisted (Portice & Reicher, 2018, p. 1368). Moreover, arguments were made in all speeches

for further restricting immigration both from inside and outside the EU (Portice & Reicher, 2018).

During the Brexit debate, many have argued that several proponents of Brexit, such as Boris Johnson, who insisted that the movement was primarily concerned with sovereignty rather than immigration, were only "keen to distance themselves from charges of xenophobia" (Hix et al., 2017, p. 1). They claimed that they are not motivated by an absolute rejection of immigration *per se*, even suggesting that unskilled Eastern European migrants should not have priority entering and living in the UK over highly skilled South Asian migrants for example. In fact, a considerable minority of Britain's Asian community supported the Leave position on this basis (Hix et al., 2017). Overall, however, Brexit voters were found to prefer EU immigration over non-EU immigration (Hix et al., 2017). In a large-scale survey, 3,636 UK residents were asked separate questions about the level of immigration they preferred for the country (Hix et al., 2017). The survey concluded that not only do Leave voters prefer EU over non-EU immigrants, Remain voters, too, were found to be more in favour of EU immigration.

3.3 The rise of right-wing anti-immigration discourse in other European countries

One of the best illustrative cases of the increasing prominence of far-right, anti-immigration politics in Europe in the 2010s is the rise of the *Le Front National* party in France (known since 2018 as *Rassemblement national*). While the party has been active since the 1970s and had achieved a limited

degree of success, especially in elections to the European Parliament, it remained far from being a mainstream political force in France (Marcus, 1995; Bréchon & Mitra, 1992). In the 1974 French presidential elections, for instance, the party's leader, Jean-Marie Le Pen, secured only a marginal 0.8% of the vote (Bréchon & Mitra, 1992).

It was not until the early 2010s, when Marine Le Pen replaced her father as the head of *le Front National*, that the party achieved ground-breaking and unprecedented successes. Such successes included nearly quadrupling the number of party members from 22,000 members in 2011 to 83,000 members in 2014 as well as receiving 27.7% of the popular vote (Stockemer & Barisione, 2017). Moreover, in the 2017 French presidential election, Marine Le Pen qualified to the second round and ranked second after Emanuel Macron who ended up being president. Despite the loss, this was still a monumental achievement from a party that was previously confined to the fringes of French politics. With regard to the strategy behind these successes, Stockemer and Barisione (2017) noted that while Marine Le Pen's *Front National* kept the core "anti-immigrant, anti-establishment and nationalist sentiments" held and expressed by party members for over 40 years, immigration now was not at the centre of their programme, but was rather skilfully "interwoven with the main concerns" of large segments of French society (pp. 103-107). In other words, the new *Front National* promoted the anti-immigration cause, not as an outcome in its own right, but rather as part of a solution to

legitimate national concerns like unemployment, housing, and social security.

In Germany, the anti-immigration agenda has been most prominently advanced by the emerging party, *Alternative für Deutschland* (AfD). As observed in many patterns across the European Union, right-wing populism in Germany opportunistically thrived and gained traction through the mobilisation of certain global events, like terrorist attacks in France and the Cologne incident of mass assault. These events were used to challenge and undermine the initial refugee-friendly position adopted by Merkel's government (Vollmer & Karakayali, 2018). In that sense, the German far right effectively resurrected "older patterns of hostility and suspicion toward refugees" (Vollmer & Karakayali, 2018, p. 133).

Likewise, Italy saw a similar situation of rising right-wing populism unfold during the previous decade. The far-right, anti-immigration, Eurosceptic party *Lega* (previously known as *Lega Nord*) exploited the Mediterranean refugee crisis and dominated right-wing politics and the government in Italy after 2018 (Dennison & Geddes, 2021). The tenure of Matteo Salvini, who is a *Lega Nord* party member, in the Italian Ministry of the Interior was characterised by "harsher rhetoric" on immigration along with "significantly harsher internal policies" (Dennison & Geddes, 2021, p. 16).

Another significant example of the electoral and discursive momentum gained by far-right, anti-immigration politicians in Europe comes from the Netherlands. The Party for Freedom,

under the leadership of Geert Wilders, who is sometimes described as the Dutch Donald Trump, has been at "the forefront of a wave of anti-immigrant populism sweeping Europe" and has already succeeded in shifting the country's political discourse in a more right-leaning direction (Wildman, 2017, para. 5). Wilders has advocated a range of Islamophobic and xenophobic measures, including banning the Quran, imposing a tax on the hijab, closing mosques, withdrawing from the EU, and refusing entry to Muslim newcomers to the Netherlands. In addition, he has referred to some Moroccan migrants as "'scum' who make Dutch streets 'unsafe'" (Wildman, 2017, para. 1).

While some linked the rise of far-right populism in Europe directly to increasing rates of immigration (Davis & Deole, 2017), others have, in fact, argued that this may not always be the case (Lonsky, 2021). Lonsky (2021) studied the local context of Finnish municipalities and offered a different understanding on the relation between increasing migration rates and the growth of the far right. In the study, Lonsky (2021) examined a panel dataset with seven election years to investigate the effect of immigration on electoral support for the far-right *Finns* Party in Finland. Lonsky (2021) found that a 1% growth in the percentage of foreign citizens in a municipality actually decreased *Finns* Party's share of the votes by 3.5%. Several theories and interpretations have been posited to explain this dynamic, such as the increase of voter turnout by supporters of pro-immigration parties and the intergroup contact theory

(Lonsky, 2021). This means that increases in immigration do not necessarily lead to growing support for the far right, or at least not in every country.

In Ireland, even though the far right has largely been absent as a major electoral player in national politics, there has been a considerable rise of far-right activity and ideology in the last decade or so (Kirby, 2024; Fanning, 2021a; McDaid, 2020; McEnroe, 2016). A number of political parties which advocate for far-right policies were founded, although these have mostly remained minor and electorally ineffectual. One example of such parties is the Irish Freedom Party which expresses hostility towards immigrants and explicitly professes an anti-immigration ideology (McDaid, 2020). The National Party is also a far-right, Eurosceptic political organisation with an open anti-immigration agenda, which operates in Ireland since 2016 (Fanning, 2021a; McDaid, 2020; McEnroe, 2016). Interestingly, the leadership of the National Party acknowledged that they launched the party as an attempt to take advantage of the political momentum of Trump's victory in the 2016 American presidential election (McEnroe, 2016). By the 2020 Irish general election, around 30 far-right candidates ran as independents and on behalf of the National Party, the Irish Freedom Party, and Anti-Corruption Ireland (Fanning, 2021b).

4. Conclusion

Mediterranean irregular migration in the 2010s must be understood within an interconnected social, political, economic, cultural, geographical, and historical context. Arrivals peaked at

389,976 in 2016 before declining in subsequent years (International Organization for Migration, n.d.), driven largely by armed conflicts and instability following the Arab Spring, particularly in countries such as Syria and Libya. In Europe, migration became increasingly politicised and securitised, with debates often linking mobility to terrorism in the context of ISIS (Nussio et al., 2019) and contributing to the electoral rise of far-right parties (Davis & Deole, 2017; Dennison & Geddes, 2021; Stockemer & Barisione, 2017). Economic anxieties in the aftermath of the 2008 financial crisis reinforced perceptions of migrants as a "perceived threat to the economic self-interest" of native populations (Card et al., 2005), while cultural concerns regarding assimilation and identity further shaped public attitudes (Alesina & Tabellini, 2022). At the same time, these developments occurred within a longer historical trajectory in which Europe had transitioned from a continent of emigration to one of sustained immigration since the post-World War II period (De la Rica et al., 2013).

At the same time in which the Mediterranean migration crisis of the 2010s was unfolding, a wave of right-wing, anti-immigration populism was building up in Europe and the United States. Across many countries, the far right gained considerable ground and achieved numerous political victories during this time. Whether the appeal of far-right populism comes from presenting anti-immigration policies as the ultimate solution to nations' problems or from instilling fear of immigrants as a mobilisation strategy, it has reached and

resonated with millions of voters internationally (Stockemer & Barisione, 2017; Portice & Reicher, 2018; Quinonez, 2018). This growth of anti-immigration sentiments can be particularly harmful to vulnerable communities of migrants around the world, notably those from different ethnic and cultural backgrounds.

References

Alesina, A., & Tabellini, M. (2022). *The political effects of immigration: Culture or economics?* https://www.nber.org/papers/w30079

Bréchon, P., & Mitra, S. K. (1992). The National Front in France: The emergence of an extreme right protest movement. *Comparative Politics*, 25(1), 63-82.

Cap, P. (2019). 'Britain is full to bursting point' immigration themes in the Brexit discourse of the UK Independence Party. In V. Koller, S. Kopf, & M. Miglbauer (Eds.), *Discourses of Brexit* (pp. 69-85). Routledge, Taylor & Francis Group.

Card, D., Dustmann, C., & Preston, I. (2005). *Understanding attitudes to immigration: The migration and minority module of the first European Social Survey*. Centre for Research and Analysis of Migration, University College London. https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/14315/1/14315.pdf

Davis, L., & Deole, S. S. (2017). Immigration and the rise of far-right parties in Europe. *ifo DICE Report*, 15(4), 10-15.

De la Rica, S., Glitz, A., & Ortega, F. (2013). *Immigration in Europe: Trends, policies and empirical evidence*. Institute for the Study of Labor. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2363279

Demata, M. (2017). A great and beautiful wall: Donald Trump's populist discourse on immigration. *Journal of Language Aggression and Conflict*, 5(2), 274-294. https://doi.org/10.1075/jlac.5.2.06dem

Dennison, J., & Geddes, A. (2021). The centre no longer holds: the Lega, Matteo Salvini and the remaking of Italian immigration politics. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 1-20. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1369183X.2020.1853907

Diamond, S. (1996). Right-wing politics and the anti-immigration cause. Social Justice, 23(3) (65), 154-168.

Fanning, B. (2021a, 15 May). Rise of Ireland's far right relies on abandoned social conservatives. *The Irish Times*. https://www.irishtimes.com/culture/rise-of-ireland-s-far-right-relies-on-abandoned-social-conservatives-1.4563122

Fanning, B. (2021b). *Diverse Republic*. University College Dublin Press.

Finley, L., & Esposito, L. (2020). The immigrant as Bogeyman: Examining Donald Trump and the right's anti-immigrant, anti-PC rhetoric. *Humanity & Society*, 44(2), 178-197.

Goodwin, M., & Milazzo, C. (2017). Taking back control? Investigating the role of immigration in the 2016 vote for Brexit. *The British Journal of Politics and International Relations*, 19(3), 450-464.

Han, K. J. (2015). When will left-wing governments introduce liberal migration policies? An implication of power resources theory. *International Studies Quarterly*, 59(3), 602-614.

Harbour, C. P., Middleton, V., Lewis, C., & Anderson, S. K. (2003). Naming the other: How dominant culture privilege and assimilation affect selected underrepresented populations at the community college. *Community College Journal of Research & Practice*, 27(9-10), 829-842.

Haynes, A., Power, M. J., & Devereux, E. (2010). *How Irish politicians construct transnational EU migrants*. Doras Luimní.

Hix, S., Kaufmann, E., & Leeper, T. J. (2017). UK voters, including Leavers, care more about reducing non-EU than EU migration. *British Politics and Policy at LSE*. http://eprints.lse.ac.uk/81918/

International Organization for Migration. (n.d.). *Migration Flow to Europe: arrivals*. https://dtm.iom.int/europe/arrivals

Jolly, S. K., & DiGiusto, G. M. (2014). Xenophobia and immigrant contact: French public attitudes toward immigration. *The Social Science Journal*, 51(3), 464-473.

Kirby, P. (2024). The rise of the far-right: From condemnation to understanding. *Studies: An Irish Quarterly Review*, 113(449), 105-114.

Laurence, J., McGinnity, F., & Murphy, K. (2024). *Attitudes towards immigration and refugees in Ireland: Understanding recent trends and drivers*. The Economic and Social Research Institute. https://www.esri.ie/publications/attitudes-towards-immigration-and-refugees-in-ireland-understanding-recent-trends-and

Lewis-Beck, M. S., & Paldam, M. (2000). Economic voting: an introduction. *Electoral Studies*, 19(2-3), 113-121.

Lonsky, J. (2021). Does immigration decrease far-right popularity? Evidence from Finnish municipalities. *Journal of Population Economics*, 34(1), 97-139.

Lorenzetti, M. I. (2020). Anti-immigration rhetoric in Italy and in the USA: A comparative perspective. In M. Demata & M. Mariano (Eds.), *Euro-American relations in the age of globalization: Risks and opportunities* (pp. 97-121). https://www.researchgate.net/publication/344236936_Anti-Immigration_Rhetoric_in_Italy_and_in_the_USA_A_Comparative_Perspective

Marcus, J. (1995). *The National Front and French Politics: The Resistible Rise of Jean-Marie Le Pen*. NYU Press.

McDaid, S. (2020, 23 Mar). What is the radical right in Ireland (and where is it heading)?. *UIO*. https://www.sv.uio.no/c-rex/english/news-and-events/right-now/2020/what-is-the-radical-right-in-ireland.html

McEnroe, J. (2016, 18 Nov). National Party president wants immigrants to leave. *Irish Examiner*. https://www.irishexaminer.com/news/arid-20431172.html

Nussio, E., Bove, V., & Steele, B. (2019). The consequences of terrorism on migration attitudes across Europe. *Political Geography*, 75 (2019), 1-10.

Portice, J., & Reicher, S. (2018). Arguments for European disintegration: A mobilization analysis of anti-immigration speeches by UK political leaders. *Political Psychology*, 39(6), 1357-1372.

Quinonez, E. S. (2018). *(Un)Welcome to America: A critical discourse analysis of anti-immigrant rhetoric in Trump's speeches and conservative mainstream media* [Master's thesis, California State University] https://scholarworks.lib.csusb.edu/etd/635/

Reidy, T., Suiter, J., & Breen, M. (2018). Boom and bust: Economic voting in Ireland. *Politics*, 38(2), 148-164.

Sniderman, P. M., Hagendoorn, L., & Prior, M. (2004). Predisposing factors and situational triggers: Exclusionary reactions to immigrant minorities. *The American Political Science Review*, 98(1), 35-49. https://doi.org/10.1017/S000305540400098X

Stockemer, D., & Barisione, M. (2017). The 'new' discourse of the Front National under Marine Le Pen: A slight change with a big impact. *European Journal of Communication*, 32(2), 100-115.

The UN Refugee agency. (2016, December 31). *Refugees & migrants sea arrivals in Europe*. https://reliefweb.int/report/greece/refugees-migrants-sea-arrivals-europe-monthly-data-update-december-2016

Thomas, M. (2016). *Nigel Farage with the poster* [photograph]. https://www.theguardian.com/politics/2016/jun/16/nigel-farage-defends-ukip-breaking-point-poster-queue-of-migrants

United Nations. (n.d.). *Universal Declaration of Human Rights*. https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights

Vollmer, B., & Karakayali, S. (2018). The volatility of the discourse on refugees in Germany. *Journal of Immigrant & Refugee Studies*, 16(1-2), 118-139.

Wenzl, N. (2019). 'This is about the kind of Britain we are': National identities as constructed in parliamentary debates about EU membership. In V. Koller, S. Kopf, & M. Miglbauer (Eds.), *Discourses of Brexit* (pp. 32-47). Routledge, Taylor & Francis Group.

Wildman, S. (2017, 15 Mar). Geert Wilders, the Islamophobe some call the Dutch Donald Trump, explained. *Vox*. https://www.vox.com/world/2017/3/14/14921614/geert-wilders-islamophobia-islam-netherlands-populism-europe

Zappettini, F. (2019). The Brexit referendum: How trade and immigration in the discourses of the official campaigns have legitimised a toxic (inter) national logic. *Critical Discourse Studies*, 16(4), 403-419.

الهوية الثقافية والعمرانية لقصور وادي مزاب بالجزائر

Cultural and Urban Identity of the Ksour of the M'zab Valley in Algeria

أ.د. عبد المجيد رمضان*، كلية الحقوق والعلو م السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجز ائر، البريد الالكتروني: ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz

تاريخ الارسال:2026-09-16 تاريخ القبول:2026-09-22 تاريخ النشر:2026-09-30

ملخص

يتناول هذا البحث قصور وادي مزاب بالجزائر، في إطار إبراز القيمة التاريخية والمعمارية لهذه المراكز الحضرية، من خلال التركيز على السياق الجغرافي والتاريخي، وما أفرزه من تفاعل حضاري وثقافي عميق. ذلك بهدف التأكيد على قيمتها التراثية باعتبارها رصيداً حضارياً مهماً. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي مدعوما بالمنهجين التاريخي والسوسيولوجي لاستجلاء خصائص البنى العمرانية، والأنماط الاجتماعية، والمظاهر الثقافية. وتوصل الباحث إلى أن قصور وادي مزاب تمثل نموذجًا حضاريًا صحراويًا يجمع بين الخصوصية العمرانية والهوية الثقافية، بما يؤكد قيمتهما التراثية وضرورة صونها.

الكلمات المفتاحية: القصور، وادي مزاب، الجزائر، العمران التقليدي، الهوية الثقافية.

Abstract

This study examines the Ksour of the M'zab Valley in Algeria, highlighting the historical and architectural significance of these urban settlements. It focuses on their geographical and historical contexts and the profound civilizational and cultural interactions that shaped their development, with the aim of emphasizing their heritage value as an important cultural and civilizational legacy.

The study adopts an analytical approach, supported by historical and sociological approaches, to examine the characteristics of urban structures, social patterns, and cultural features. The findings reveal that the Ksour of the M'zab Valley represent a distinctive model of Saharan civilization, combining distinctive urban characteristics with a strong cultural identity, thereby highlighting their significant heritage value and the need for their preservation.

Keywords: Ksour, M'zab Valley, Algeria, Traditional Urbanism, Cultural Identity.

المؤلف المرسل*

مقدمة:

تقوم هذه الدراسة على مقاربة ثقافية وعمرانية لقصور وادي مزاب في جنوب الجزائر، ولا سيما غرداية ومليكة وبني يزقن وبونورة والعطف، بوصفها نماذج عمرانية متميزة نشأت في المجال الصحراوي وتطورت في ظل ظروف بيئية واجتماعية وثقافية متقاربة. وقد أسهمت هذه الظروف في تشكيل منظومة عمرانية متكاملة تعكس طبيعة المجتمع المحلي وخصوصيته الثقافية، من خلال تنظيم المجال، وتوزيع الوظائف العمرانية، وأنماط السكن، ومختلف المظاهر الاجتماعية والثقافية المرتبطة بها.

وتنطلق الدراسة من افتراض مفاده أن البيئة الصحراوية، إلى جانب التنظيم الاجتماعي والثقافي وأنماط التفاعل والتبادل، أسهمت في إنتاج خصائص عمرانية مميزة لقصور وادي مزاب، وجعلت من عمرانها تعبيرًا عن هوية ثقافية متجذرة. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى الكشف عن أبرز الخصائص العمرانية والاجتماعية والثقافية لهذه القصور، وبيان مدى تداخلها في تشكيل هويتها العمرانية والثقافية، فضلًا عن إبراز قيمتها التراثية وضرورة المحافظة عليها.

إشكالية البحث:

تتحدد الإشكالية في السؤال الرئيس: **كيف تتجلى الهوية الثقافية والعمرانية في قصور وادي مزاب بالجزائر، وما طبيعة العلاقة بين الخصائص العمرانية والأنماط الاجتماعية والمظاهر الثقافية في تشكيل خصوصيتها الحضارية؟**

ويتفرّع عنه تساؤلات فرعية:

- ما أهم الخصائص المميزة للتخطيط العمراني لقصور وادي مزاب وبنيتها المعمارية؟
- كيف تتجلى المظاهر الاجتماعية والثقافية في تنظيم المجال العمراني لهذه القصور؟

- إلى أي مدى أسهم التفاعل بين العمران والمجتمع والثقافة في تشكيل هويتها الحضارية والمحافظة عليها؟

أهمية الموضوع:

تنبع الأهمية من ثلاثة اعتبارات مترابطة:

- **علميًّا:** إثراء الدراسات المتعلقة بقصور وادي مزاب، من خلال تحليل خصائصها العمرانية وعلاقتها بالهوية الثقافية والاجتماعية.
- **معرفيًّا:** إبراز القيمة الحضارية والثقافية للقصور ودورها في الحفاظ على الذاكرة الجماعية والخصوصية المحلية.
- **عمليًّا:** دعم جهود حماية التراث العمراني والثقافي، وتعزيز التنمية الثقافية والسياحة التراثية المستدامة بما يراعي خصوصية المنطقة.

أهداف البحث:

يهدف المقال إلى توصيف السياقات التاريخية والجغرافية التي أفرزت قصور وادي مزاب، مع تحليل البنى العمرانية والنسق المكاني (مركزية المسجد، تدرّج الارتفاعات، شبكة الأزقة، مفردات التحصين). إلى جانب تفكيك الوظائف العلمية والدينية والاقتصادية وآثارها على التنظيم الاجتماعي والمؤسسي، وتفسير دوافعها التاريخية والبيئية والثقافية، وبلورة توصياتٍ عملية لتعزيز صون التراث المادي واللامادي وتثمينه في سياسات التنمية المحلية.

منهجية البحث ومصادره:

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي مؤازرًا بأدوات التحليل السوسيولوجي والقراءة المورفولوجية للعمران التقليدي. وتستند الدراسة إلى طيفٍ من المصادر الأساسية والثانوية: وثائق محلية وتقارير تراثية، ودراسات تاريخية وأنثروبولوجية وعمرانية، وأعمال مرجعية حول مدن الصحراء والعمران الإباضي في وادي مزاب، إلى جانب تقارير وهيئات دولية متخصّصة بصون التراث الثقافي.

هيكلة المقال:

تنتظم المادة البحثية في ثلاثة محاور رئيسة تشكّل الهيكل العام للمقال؛ إذ يتناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي من خلال تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمدن التاريخية الصحراوية والعمران التقليدي. أما المحور الثاني فيُخصَّص لقصور وادي مزاب، حيث يتم تناول سياق التأسيس والامتداد التاريخي، وأهم الوظائف التي اضطلعت بها، إضافة إلى الخصائص العمرانية والتنظيم الاجتماعي الذي يميزها.

ويأتي المحور الثالث الأخير فهو الخاتمة والتوصيات التي تلخّص أبرز النتائج المستخلصة، وتبرز الدلالات النظرية والعملية، وتقترح مسارات مستقبلية للبحث العلمي وصياغة سياسات أكثر حساسية للتراث والهوية المشتركة.

2. الإطار النظري والمفاهيمي

يُعَد هذا المحور المدخل الأساس لفهم موضوع البحث، ويضعنا أمام خلفية معرفية ونظرية تمكّن من استيعاب خصوصيات تجربة قصور وادي مزاب باعتبارها تراثا عمرانيا ورصيدًا حضاريًا ممتدا في التاريخ عبر القرون.

1.2. المدن التاريخية الصحراوية: تعريف وخصائص

يشكل تناول مفهوم المدن التاريخية الصحراوية مدخلاً أساسياً لفهم طبيعتها العمرانية ودلالاتها الحضارية. فهي ليست مجرد تجمعات سكنية نشأت في عمق الصحراء، بل فضاءات حملت أبعادًا دينية وثقافية وتجارية شكّلت هوية المجتمعات التي أسستها.

1.1.2. مفهوم المدن التاريخية

يُقصد بالمدن التاريخية تلك التجمعات العمرانية التي نشأت منذ قرون في سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية محددة، واحتفظت بمقوماتها المعمارية والرمزية بوصفها شاهداً على تطور الحضارة الإنسانية في مجالها الجغرافي. ويشير الباحثون إلى أنّ المدينة التاريخية ليست مجرد وعاء عمراني، بل هي نصّ حضاري يجسد قيم المجتمع الذي أنشأها،

بما تحمله من رموز دينية وثقافية وأنظمة اجتماعية متميزة (Al-Yousif, Mahdi Hussein, 2018,1-26).

كما تُعَدّ المدن التاريخية في الصحراء انعكاساً لعبقرية التكيف مع وسط طبيعي قاسٍ، حيث شح الموارد وضرورة التكيّف مع الظروف البيئية الصعبة، حيث نموذجاً متميّزاً لعبقرية الإنسان في التكيّف مع بيئة قاسية، تتّسم بندرة الموارد المائية، والتفاوت الحراري الكبير بين الليل والنهار، والعزلة الجغرافية التي تفرض قيوداً على الاتصال والتبادل.

فقد أبدع سكّان هذه المدن في ابتكار أنماط عمرانية وهندسية متكاملة تمزج بين البُعد الوظيفي والجمالي، بما يضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية في السكن، والحماية، والتخزين، وتوفير المياه، وفي تصميم مساكن متلاصقة تتيح الظل وتحدّ من تأثير العوامل المناخية، إضافة إلى بناء قلاع وأسوار تؤمّن الحماية وتوفّر التنظيم الداخلي. وبهذا المعنى، فإن المدن الصحراوية التاريخية ليست مجرد مراكز استقرار بشري، بل هي منظومات معقّدة تعكس فهماً عميقاً للتوازن بين الإنسان والبيئة، وتكشف عن قدرة المجتمعات المحلية على تحويل التحديات الطبيعية إلى فرص للإبداع والابتكار الحضري (Boussoualim, Mestoul, 2013, 493–502.).

2.1.2 الخصائص العمرانية والثقافية للمدن الصحراوية

تتميز المدن الصحراوية بجملة من الخصائص التي أفرزتها طبيعة المكان والزمان، من أبرزها (Daoura et al., 2019, 119–154):

- **الطابع الدفاعي:** حيث أُنشئت المدن في مواقع حصينة على مرتفعات أو محاطة بأسوار وأبراج لمواجهة الأخطار. ولم يكن هذا الطابع الدفاعي مجرد تحصين عسكري، بل عنصر تخطيطي منظم، حيث أُنشئت المدن على مرتفعات أو أُحيطت بأسوار وأبراج لتأمين السكان والتجارة، مما منحها هوية عمرانية واضحة واستقلالية قوية.

- **المسجد المركزي:** غالباً ما يتموضع المسجد في قلب المدينة، ليكون محوراً عمرانياً ودينياً واجتماعياً. ولم يقتصر دوره على العبادة، بل كان مركزاً عمرانياً وروحياً وتعليمياً، يجتمع فيه السكان للتشاور والتعلم، ما جعله قلب الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية في المدينة.
- **النسيج العمراني الكثيف:** يتميز بأزقة ضيقة متعرجة لا تقتصر وظيفتها على التهوية وتوفير الظل وتقليل تأثير الحرارة فحسب، بل تسهم أيضاً في خلق فضاءات اجتماعية متداخلة تعزز روح التضامن والجوار، وتوفر حماية طبيعية ضد الرياح والعواصف الرملية.
- **البعد الثقافي والديني** في المدن الصحراوية يتجلّى دوره كمراكز للعلم والدعوة، حيث احتضنت مدارس وزوايا اضطلعت بمهمة تدريس القرآن الكريم وتعليم العلوم الشرعية واللغة العربية. هذه المؤسسات ساهمت في تخريج العلماء والفقهاء، ونشر الفكر الإصلاحي، وترسيخ الهوية الإسلامية، ما جعل هذه المدن منارات ثقافية وروحية في الجنوب الجزائري.
- **البعد التجاري:** ارتبطت المدن الصحراوية تاريخيًا بالطرق التجارية العابرة للصحراء، فشكّلت محطات حيوية للتبادل بين شمال إفريقيا وبلاد السودان، مما عزز دورها الاقتصادي والاجتماعي. كانت هذه المدن مراكز لتداول الملح، الصوف، التوابل، الأقمشة، والتمور، ما جعلها نقاط جذب للتجار والقوافل. وعملت هذه المدن كجسر حضاري وثقافي، حيث انتقلت من خلالها البضائع والأفكار والعادات بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. وساهمت التجارة في استقرار السكان وتوسع العمران، فازدادت أهمية هذه المدن كمراكز حضرية.

يمكن القول إجمالا أن القصور شكلت النواة الأولى التي قامت عليها المدن الصحراوية، حيث شكّلت نموذجًا مثاليًا للحياة التقليدية في المنطقة. فقد أخذت هذه القصور في الاعتبار

خصوصيات البيئة الصحراوية من جهة، ومتطلبات الحياة الأسرية والثقافات الأمازيغية والعربية الإسلامية السائدة من جهة أخرى، مما جعلها إطارًا جامعًا لمختلف أوجه النشاط الاجتماعي والعمراني.

ورغم أن المظهر العام للمدن الصحراوية التقليدية يختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أنها تتشابه في خصائصها الأساسية. فهي غالبًا ما تُشيَّد بالقرب من الواحات أو الآبار الجوفية التي تمثل مصدر الحياة الأساسي للسكان. كما تتسم بوحدات سكنية متقاربة ومترابطة، تُبنى بشكل دائري أو متراص حول المسجد، الذي يحتل عادةً مركز المدينة ويُعدّ القلب الروحي والاجتماعي لها.

أما المنازل، فتتميز بأفنيتها الداخلية التي توفر الخصوصية وتسمح بتهوية طبيعية، وبأسقفها المظللة التي تقي من حرارة الصيف القاسية. وتتشابك الأحياء مع ممرات ضيقة وملتوية، صُمّمت لتوفير الحماية من الرياح والرمال ولخلق ظلال طبيعية تخفف من قسوة المناخ. ولا تخلو هذه المدن من عناصر وظيفية مثل الآبار لتوفير مياه الشرب والغسيل، في حين تحيط بها الأسوار لتأمينها، وتطوّقها الأحزمة الخضراء التي تشكل حزامًا واقيًا وتمنحها لمسة حيوية وسط الصحراء القاحلة (مبعوج، قاسمي، 2016، 236).

2.2. التراث العمراني كرصيد حضاري

يمثل التراث العمراني التقليدي أحد أهم المداخل لفهم الهوية الثقافية للمجتمعات الصحراوية، إذ لا يقتصر على كونه موروثًا ماديًا من مبانٍ وأسوار وقصور، بل يمتد ليعكس منظومة من القيم الاجتماعية والثقافية المتوارثة.

1.2.2. مفهوم العمران التقليدي

يُقصد بالعمران التقليدي ذلك النمط من البناء والتخطيط العمراني الذي يستند إلى استعمال المواد المحلية وإلى تقنيات وأساليب معمارية موروثة عبر الأجيال، بما يعكس خبرة مجتمعية متراكمة في التكيف مع الخصائص البيئية والاجتماعية.

ويقوم هذا العمران على علاقة تكاملية بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، حيث تُستثمر الموارد المتاحة بشكل رشيد لتحقيق الراحة المناخية والوظيفية، من خلال خصائص معمارية مميزة مثل استعمال الأسقف الطينية والجدران السميكة والنوافذ الصغيرة للحدّ من تأثير الحرارة، فضلاً عن اعتماد المنازل المتلاصقة والساحات الداخلية التي تُجسد قيم التضامن الاجتماعي وأنماط العيش الجماعي.

ويمثل العمران التقليدي في البيئات الصحراوية خصوصاً نموذجاً رائداً للاستدامة قبل أن يتبلور المفهوم في الأدبيات المعاصرة للتنمية المستدامة، إذ يعبّر عن قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع ظروف مناخية قاسية من جهة، وعلى صياغة حلول معمارية تراعي ترشيد استخدام الموارد الطبيعية من جهة أخرى. ومن ثمّ، فإن دراسة هذا النمط العمراني تُسهم في إعادة قراءة التجارب التاريخية المحلية باعتبارها مرجعاً نظرياً وعملياً يمكن الإفادة منه في صياغة مقاربات معاصرة للتخطيط العمراني المستدام (بوزيد، 2024، 34-39).

2.2.2 القيمة التراثية للمدن والقصور الصحراوية

يمثل التراث العمراني للمدن الصحراوية العريقة رصيداً حضارياً يتجاوز الحدود الوطنية. فهو يعبّر عن وحدة المجال الصحراوي وعمق التواصل بين شعوبه عبر العصور. وتكمن قيمته في (شاهد، 2019، 69-75):

- **البعد التاريخي:** كونه شاهداً على طرق التجارة الصحراوية وانتقال العلوم والثقافة.
- **البعد الثقافي:** حيث أسهمت هذه المدن في حفظ المخطوطات العربية والإسلامية النادرة، حيث يحتفظ وادي مزاب بعدد من المكتبات العائلية والجماعية التي تزخر بمخطوطات نادرة.
- **البعد العمراني:** إذ تسجلها اليونسكو ضمن التراث العالمي، باعتبارها نموذجاً فريداً للعمران التقليدي.

- **البعد الهوياتي:** إذ تُسهم هذه المدن في ترسيخ الانتماء الأمازيغي العربي الإسلامي المشترك، وتؤكد تلاقي الهويات عبر البعد الصحراوي الجامع.

في هذا الإطار النظري والمفاهيمي، جرى على وجه الإجمال، تعريف المدن التاريخية باعتبارها تجمعات عمرانية ذات أبعاد دينية وثقافية وتجارية، تعكس قدرة الإنسان على التكيف مع البيئة الصحراوية القاسية من خلال التخطيط الدفاعي، والنسق العمراني المتماسك، والوظائف الدينية والعلمية والتجارية.

3. قصوروادي مزاب بالجزائر

يمثل وادي مزاب أحد أهم النماذج العمرانية التاريخية في الصحراء الجزائرية، إذ شكّلت قصوره نسيجًا حضريًا فريدًا نبع من تفاعل عوامل دينية وسياسية وجغرافية. فقد تأسست هذه القصور في سياق خاص طبعته هجرات وافدة ذات طابع إباضي، احتضنها الأمازيغ سكان مزاب، في سعي البحث عن فضاءات آمنة، لتتحول سريعًا إلى مراكز دينية وعلمية واجتماعية ذات تنظيم صارم. كما جسّدت تجربة المزابيين قدرة مدهشة على التكيف مع الوسط الصحراوي القاسي، من خلال أنماط معيشية واقتصادية متنوعة، تراوحت بين الزراعة الواحية والتجارة العابرة للصحراء والصناعات التقليدية. أما عمرانها المتميز، فقد جاء انعكاسًا لروح الجماعة وتلاحمها، حيث احتل المسجد قلب القصر، وامتدت البيوت متدرجة في حلقات دفاعية متناسقة، بما يحقق الأمن والتوازن البيئي في آن واحد.

1.3. السياق التاريخي والجغرافي لنشأة القصور

نشأت القصور في وادي مزاب، في سياق استقبال الأمازيغ لهجرات وافدة يغلب عليها الطابع الإباضي، ضمن ظروف دينية وسياسية وجغرافية دفعت إلى البحث عن فضاءات آمنة ومستقرة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الدينية والسياسية والجغرافية. فالمجال الصحراوي القاسي فرض على المزابيين الإباضيين تطوير أنماط معيشية واقتصادية متكاملة تشمل الزراعة الواحية والتجارة العابرة للصحراء، وشكل هيكل القصور العمراني انعكاسا

للتنظيم الاجتماعي الجماعي ولحرص السكان على الأمن والدفاع، مع مراعاة التوازن البيئي وتكيفهم مع الطبيعة الصحراوية الصعبة.

1.1.3 مفهوم القصور الصحراوية:

القصر في معناه اللغوي يُطلق على المنزل الواسع أو المبني بالحجر، وجمع قصر هو قصور كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: "تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون من الجبال بيوتا" (الأعراف – 74). ويُطلق كذلك على المكان الذي تُوزَّع فيه الفضاءات المشتركة بشكل منظم، وتُخزَّن فيه المؤونة، وتُمارَس فيه الأنشطة التربوية والدينية والاجتماعية. كما يُستعمل القصر كمكان للجوء والاحتماء عند وقوع الهجمات أو الاضطرابات، مما يعكس وظيفته الدفاعية والاجتماعية في آن واحد (أديدة، 2009، 156).

وغلب استعمال مصطلح "القصر" للدلالة على التجمعات السكنية التقليدية التي نشأت في الصحراء والواحات، وهو الاستعمال الأكثر شيوعًا في الأدبيات العربية. أما المقصود بالقصر الصحراوي، فهو ذلك التجمع السكني التقليدي المشيَّد في المناطق الصحراوية، وهو عبارة عن نسيج عمراني محصَّن يجمع بين المساكن المتلاصقة ذات الطابع المعماري المحلي، والتي تعكس خصوصيات المنطقة الثقافية والمناخية والجيولوجية. ويتميّز بوظائفه المتعددة؛ تجمع سكني واجتماعي متجانس، وحصن دفاعي يؤمّن الحماية لسكانه، بالإضافة إلى كونه يمثل وحدة محلية متكاملة شكّلت النواة الأولى لنشأة المدن الصحراوية بصورتها الحالية (عثماني، 2024، 112-129).

2.1.3. موقع وادي مزاب وصلته بالصحراء

يقع وادي مزاب شمال الصحراء الجزائرية، على بعد حوالي 600 كلم جنوب الجزائر العاصمة، في منطقة غرداية الحالية. يشكل الوادي وحدة جغرافية مغلقة نسبيًا، تحيط بها الهضاب والمرتفعات الصخرية، ما منحها طابعًا حصينًا وحماية طبيعية. يشتهر الإقليم بمناخه

الصحراوي القاري الجاف، مما فرض على السكان أنماطًا معيشية قائمة على التكيف مع البيئة.

وكان وادي مزاب نقطة تقاطع بين طرق القوافل الصحراوية التي تربط الساحل المتوسطي ببلاد السودان الغربي، وهو ما منح القصور طابعًا اقتصاديًا وتجاريًا مهمًا عبر العصور.

ويضم وادي مزاب خمسة قصور محصّنة، تُشكّل معًا وحدة متجانسة بصورة استثنائية، تمثل في عمق الصحراء بصمة لحضارة مستقرة ذات ثقافة أصيلة، استطاعت بفضل خصوصيتها أن تحافظ على تماسكها عبر القرون. وتتمثل هذه القصور مع بساتين النخيل التابعة لها في كل من: العطف وتُنطق محليا بين سكانها المزابيين الأمازيغ (تاجنينت)، غرداية (تغردايت)، بنورة (آت بونور)، مليكة (آت مليشت)، وبني يزقن (آت يرجن)، وهي القصور التي تأسست بين عامي 1012 و1355م. (الحاج سعيد، 2023، 18-21).

وقد حافظ وادي مزاب على نمط عيشه وأساليب بنائه منذ القرن الحادي عشر، بما ينسجم مع سياق اجتماعي وثقافي محدد، ويستجيب في الوقت ذاته لحاجة التكيّف مع بيئة قاسية، كما كان اختيار الموقع نتاج ضرورة تاريخية للانسحاب واعتبارات دفاعية.

كل واحدة من هذه الحصون المصغّرة، المحاطة بالأسوار، يتوسطها مسجد يعلوه مئذنة تقوم بدور برج مراقبة. وقد صُمّم المسجد كقلعة وآخر معقل للمقاومة في حال وقوع حصار. وتنتظم حول هذا البناء، الذي يُعدّ أساس الحياة الجماعية، بيوت مشيّدة في دوائر متناسقة حتى تصل إلى الأسوار. وتقوم كل دار على وحدة مكعّبة النمط، تعبّر عن مجتمع متكافئ يقوم على احترام البنية الأسرية وروابط الجوار، مع الحرص على حفظ خصوصيتها واستقلالها (Unesco, 2009).

3.1.3. النشأة التاريخية وعلاقة القصوربالهجرات والظروف الدينية والسياسية

لقد وفر موقع وادي مزاب للمجتمع شروط الحماية والتكيف مع الصحراء، فإن نشأته التاريخية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا باستقبال بني مزاب للمهاجرين من مختلف الجهات خصوصا من منطقة سدراته ووارجلان، بعد أن ضاقت الحياة بالناس هناك لا سيما أصحاب الماشية، وغارت العيون وتوالى الجفاف عددا من السنين (معمر، 1987، 436).

هذه الهجرة تمت لأسباب اقتصادية ناتجة عن ظروف طبيعية. وهناك هجرات أخرى لأسباب سياسية، أهمها انقراض دولة بني مدرار في سجلماسة عام 366هـ/976م، ووصول بني هلال إلى المغرب عام 443هـ/1051م، والتخريب الذي تعرضت له سدراته من قبل الغزاة.

يضاف إلى هذه الهجرات الجماعية استقبال وادي مزاب لعائلات أو لأفراد على مر القرون من مختلف المناطق على غرار سدراته ووارجلان ووادي أريغ، وقصر بني خفيان قرب المنيعة، ومن جبل عمور وقصر البخاري والمدية، ووادي غنيم قرب الأبيض سيدي الشيخ، ومن جبل نفوسة وجربة، ومن سجلماسة وفقيق والساقية الحمراء وغيرها. فقد احتضن جماعات متلاحقة وأفرادا شاركوا بني مزاب في إنشاء قراهم وتعميرها، كانوا إباضيين أو اعتنقوا المذهب الإباضي عند استقرارهم بالمنطقة، ويطلق عليهم جميعا اسم بني مزاب مثل من سبقهم بها (الحاج سعيد، 27-28).

ويقول الباحث في تاريخ بني مزاب، يوسف بن بكير الحاج سعيد، أنه "يتبين مما سبق أن تصوير بني مزاب نزحوا إلى سدراته من تاهرت عند انقراض الدولة الرستمية، وأن سكان سدراته هاجروا منها إلى وادي مزاب، وعمروه وأسسوا قراه، تصوير خاطئ، الهدف منه جعل إباضية المغرب جماعة من الناس تطوف من مكان إلى مكان، والأمر على غير ذلك".

وتشير بعض المصادر الإباضية والتاريخية إلى أن بني مزاب كانوا في مرحلة سابقة على انتقالهم إلى الإباضية على مذهب الاعتزال، وبخاصة الاتجاه الواصلي، قبل أن تبدأ عملية التحول إلى الإباضية خلال النصف الأول من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي (بوشامة، 2022، 29-49)

ولذلك فإن نشأة هذه القصور تاريخيا، تميزت بكونها ذات خلفية دينية دفاعية، حيث وفرت القصور حماية للمجتمع الإباضي من التهديدات الخارجية، وفي الوقت ذاته كانت فضاءً للتعايش والتنظيم الاجتماعي الصارم.

2.3. الوظائف الحضارية والدينية والعلمية

لم تقتصر قصور وادي مزاب، على السكن فقط، بل كانت مراكز تعليمية ودينية واجتماعية. فقد احتضنت المساجد الكبرى والمدارس علماء وفقهاء حافظوا على المخطوطات ونشروا المعرفة، بينما أسهم نظام "العزابة" في تنظيم الحياة الجماعية والسياسية. كما تنوع النشاط الاقتصادي بين الزراعة الواحية، التجارة العابرة للصحراء، والصناعات التقليدية مثل النجارة والفخار والمنسوجات، ما يعكس تماسك المجتمع وقدرته على التكيف مع البيئة الصحراوية.

1.2.3. مكانة القصوركمراكزعلمية ودينية

ارتبطت القصور بنظام ديني صارم تقوده المرجعية الإباضية؛ فالمساجد الكبرى في قلب القصور لم تكن مجرد أماكن للعبادة، بل مؤسسات تعليمية لنشر علوم الدين واللغة، ومجالس لاتخاذ القرارات المصيرية للجماعة.

وقد اشتهرت مدارس وادي مزاب بتخريج علماء وفقهاء أجلاء أثّروا في الفكر الإباضي والمغاربي عمومًا، وكان لهم دور في الحفاظ على المخطوطات والكتب النادرة. وعرف وادي مزاب نهضة فكرية وثقافية قام بها عدد من العلماء المزابيين الذين اغتربوا ورحلوا بعيدا لتحصيل العلم، فمنهم من أمَّ جربة وتونس أو مصر، ومنهم من قصد عُمان وغيرها من البلدان الإسلامية. ولما رجعوا انكبوا على الإرشاد والتدريس، وتخرج على أيديهم نخبة من المشايخ، واصلوا المسيرة ونشروا العلم وانقطعوا للتأليف في مختلف الفنون، وفي علوم الشريعة واللغة العربية بصفة خاصة. وكان من بين هؤلاء العلماء والأدباء، على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ ضياء الدين عبد العزيز بن الحاج بن إبراهيم الثميني، وقطب الأئمة الشيخ امحمد بن الحاج

يوسف طفيش، والأديب حمود بن سليمان رمضان، والشيخ أبو إسحاق إبراهيم طفيش، والشيخ أبو اليقظان إبراهيم بن عيسى حمدي، والشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، والشيخ محمد بن علي دبوز، والشيخ عبد الرحمان بن عمر بكلي، وشاعر الثورة الجزائرية مفدي زكرياء بن سليمان الشيخ، إضافة إلى الواعظتين المرشدتين في المجتمع النسوي مامه بنت سليمان باباز وعائشة بنت عمر نوح.

2.2.3. البنية الاجتماعية ونظام "العزابة"

يُعتبر النظام الاجتماعي في وادي مزاب من أبرز خصوصياته، حيث يقوم على مبدأ التضامن الجماعي والصرامة التنظيمية. ويتجسد ذلك في مؤسسة "العزابة"، وهي هيئة جماعية من العلماء والوجهاء تدير شؤون القصر والمجتمع، من القضاء والتعليم إلى تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أرسى هذا النظام قيم المساواة والانضباط داخل المجتمع، وحافظ على تماسكه رغم التحديات الخارجية.

والمتأمل في تاريخ المزابيين، كما يقول الأستاذ بكير بن سعيد أعوشت، يدرك كل الإدراك أن الطابع الإسلامي هو الذي طبع هذه المنطقة حضارة وثقافة وسلوكا واجتماعا متمثلا في نظام العزابة الذي أسسه أبو عبد الله محمد بن بكر بن أبي بكر الفرسطائي النفوسي المتوفى سنة 440 هـ، واتخذ جنوب الشرق من المغرب الكبير منبرا لدعوته لا سيما وادي مزاب. وكان نظام "العزابة" أول مرة على هيئة حلقة العلم، ثم ترقى إلى نظام اجتماعي يهتم بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية، إذ سن قوانينه العلامة أبو عمار عبد الكافي المتوفى سنة 570 هـ (أعوشت، 1991، 90-93).

3.2.3. النشاط الاقتصادي والتجاري

مارس سكان وادي مزاب أنشطة اقتصادية متنوعة، أبرزها الزراعة الواحية، حيث اعتمدوا على نظام ري متطور باستخدام نظام الري التقليدي لزراعة النخيل والحبوب

والخضر. وتعتبر هذه الزراعة نموذجًا للتكيف مع البيئة الصحراوية القاسية، وتشكل النخلة وثمارها من التمور المختلفة أول مصدر غذائي واقتصادي مهم لسكان المنطقة.

أما النشاط التجاري، فقد اشتهر المزابيون بدورهم كوسطاء تجاريين بين الشمال والجنوب، حيث كانوا ينقلون السلع من المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة إلى مناطق الصحراء. هذا الدور جعلهم جزءًا أساسيًا من شبكة التجارة العابرة للصحراء، مما ساهم في ازدهار المنطقة اقتصاديًا.

فيما يتعلق بالصناعات التقليدية، فقد برع المزابيون في مجالات مثل النجارة والفخار وصناعة المنسوجات، مما ساعد في تعزيز الهوية الثقافية والاقتصادية للمجتمع. كما اضطلعت المرأة المزابية بدور مهم في صناعة المنسوجات والحرف المرتبطة بها، وأسهمت في نقل المهارات والتقنيات التقليدية من جيل إلى آخر. وتُظهر هذه الأنشطة قدرة المزابيين على التكيف والازدهار في بيئة صحراوية، مما يعكس براعتهم في استغلال الموارد المتاحة

3.3. الطابع العمراني والمعماري

تُبرز قصور وادي مزاب الطابع العمراني والمعماري المتفرد، الذي يقوم على تخطيط شعاعي مركزه المسجد، مما يعكس أهميته الدينية والاجتماعية. البيوت بُنيت بشكل دائري متدرج حول المسجد، مع شوارع ضيقة لتوفير الظل وحماية السكان من الرياح، واستخدام مواد محلية كالطين والحجر والجص. كما اتسمت القصور بالوظيفة الدفاعية، بأسوار عالية وأبراج مراقبة. كما أُخذت البيئة بعين الاعتبار في التصميم، من خلال استغلال التضاريس الطبيعية، والساحات الداخلية للتهوية والتبريد، ونظام الري التقليدي، ما يجعل هذه القصور نموذجًا بارزًا للتكيف مع الصحراء.

1.3.3. الخصائص العمرانية المميزة

تمثل القصور بوادي مزاب نموذجًا فريدًا للبنية العمرانية التقليدية التي تجمع بين التنظيم الاجتماعي والديني والبيئي، فالطابع العمراني المتجانس هو أبرز سمات هذه القصور،

حيث يتخذ البناء شكلًا شعاعيًا متكاملًا: يتوسط المسجد القصر ويشكل نقطة الانطلاق في البناء، بينما تتدرج البيوت حول المسجد بشكل دائري، ما يعكس مركزية الدين في حياة المجتمع المزابي. أما الشوارع الضيقة والمتعرجة، فهي مصممة لتوفير الظل وتقليل تأثير الرياح على السكان، فيما تعتمد العمارة على مواد محلية مثل الحجر والجص والطين، مما يضمن الانسجام مع البيئة الصحراوية.

يحمل القصر أيضًا طابعًا دفاعيًا واضحًا، إذ صُمم ليكون حصنًا منيعا، حيث يُحاط كل قصر بأسوار عالية مزودة ببوابات محكمة الإغلاق وأبراج للمراقبة. كما شيدت مخازن للتمور داخل كل منزل لضمان الأمن الغذائي في حال تعرض القصر للحصار، ما يعكس الوعي الاستراتيجي للمزابيين في مواجهة الأخطار.

ويتجلى البعد البيئي للقصور في التكيف مع ظروف الصحراء القاسية، من خلال استغلال التضاريس الطبيعية لبناء القصور على المرتفعات، واعتماد نظام الساحات الداخلية لتبريد البيوت، بالإضافة إلى استخدام مواد طبيعية محلية توفر عزلاً حراريًا فعالًا. كما ساعد نظام الري في المحافظة على الواحات بشكل مستدام رغم التحديات الراهنة، ما جعل القصور مثالًا رائدًا على الاستدامة البيئية قبل المفهوم الحديث لها (Bensalah, et al., 2018, 1–16).

2.3.3. القيمة العالمية لوادي مزاب ومعايير حمايته

يمثل وادي مزاب نموذجًا عمرانيًا استثنائيًا منذ القرن الحادي عشر، اتسم بصرامته وتنظيمه وتأثيره البالغ على العمارة العربية وتخطيط المدن حتى في العصر الحديث، إذ استلهم منه معماريون كبار مثل "لو كوربوزييهLe Courbusier ". كما تعكس مكوناته الأساسية (القصر، المقبرة، وبستان النخيل مع حصنه الصيفي)، شهادة فريدة على ثقافة المزابيين الإباضيين ومبادئهم المساواتية. ويبرز النظام المبتكر لالتقاط المياه وتوزيعها، مع إنشاء بساتين النخيل، تفاعلًا بشريًا بارعًا مع بيئة شبه صحراوية قاسية.

رغم التوسع العمراني وبعض الأضرار الطفيفة الناتجة عن الفيضانات، ما يزال وادي مزاب محتفظًا بسلامته الأساسية بفضل عمليات الترميم المستمرة للمعالم الدينية والدفاعية والهيدروليكية. كما أن التخطيط التقليدي للقصور واستمرار وظائفها الداخلية عززا أصالة الموقع، بما يحافظ على حيويته وارتباطه بثقافة المجتمع المزابي (Unesco, 2009).

ويتولى مهمة حماية وادي مزاب وتسييره ديوان حماية وترقية سهل مزاب (OPVM)الذي تأسس سنة 1970، من خلال تطبيق التشريعات الخاصة بالتراث الثقافي، وإنشاء قاعدة بيانات للمعالم، والترويج للبحث والتكوين في تقنيات البناء التقليدي. وقد تمت ترقية وادي مزاب إلى "قطاع محفوظ" بموجب القانون 04/98، إلا أن النمو العمراني والديمغرافي المتسارع منذ الثمانينيات يفرض إعداد مخطط شامل يوازن بين التنمية وصون التراث، خصوصًا في مناطق الواحات والفيضانات والمشهد الطبيعي المحيط.

خلاصة ما سبق، تؤكد أن قصور وادي مزاب تشكل نموذجًا فريدًا للعمارة التاريخية في الصحراء الجزائرية، حيث اندمجت العوامل الدينية والاجتماعية والسياسية مع البيئة الصحراوية لتنتج بنية حضرية متكاملة. فقد أدّت القصور وظائف متعددة، منها الدينية والعلمية والاجتماعية، بينما جسّد النظام الجماعي ووجود "العزابة" تنظيمًا محكمًا للحياة اليومية. كما برز الطابع العمراني المتميز للقصور، من خلال التخطيط الشعاعي حول المسجد، والأسوار والأبراج الدفاعية، واستغلال التضاريس الطبيعية ونظام الري التقليدي للواحات، ما يعكس براعة المجتمع المزابي في مواجهة تحديات الصحراء وتحقيق الاستدامة البيئية.

ورغم أن العديد من المدن والقصور الصحراوية بصفة عامة قد آلت إلى الخراب والاندثار، بفعل موجات الهجرة السكانية إلى المدن الكبرى من جهة، وبسبب ظهور أنماط عمرانية حديثة ذات طابع صناعي واقتصادي من جهة أخرى، وذلك على حساب هذه التجمعات التقليدية، فإن قصور وادي مزاب ما تزال محافظة على معالمها الصحراوية

وملامحها القديمة إلى حد بعيد، ومأهولة بالسكان إلى يومنا هذا. ما يجعلها شاهدًا حيًا على قدرة المجتمعات التقليدية على التكيّف مع البيئة الصحراوية، ونموذجًا حضريًا متكاملًا يجمع بين الأصالة التاريخية والاستمرارية الاجتماعية، ويمنحها مكانة استثنائية في التراث العمراني الجزائري والعالمي. وذلك بفضل ما تَوفّر لهذه المدن من إدارات واعية ومتميزة عملت على إحياء هذا التراث وصيانته، مع متابعة دائمة لكل ما يتعلق باستدامتها، رغم التحديات البيئية والتقنية التي تواجهها (أبو رحاب، 2023، 15).

4.الخاتمة

تظهر هذه الدراسة أن قصور وادي مزاب بالجزائر ليست مجرد تجمعات عمرانية تقليدية، بل هي نماذج حضارية أصيلة تعكس قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع البيئة القاسية، وبناء أنماط معيشية متوازنة تقوم على قيم التضامن والتنظيم الاجتماعي والانسجام مع الطبيعة، ما يجعلها إرثًا إنسانيًا فريدًا يستحق الحماية والصون.

وتبرز من خلال الدراسة عدة نتائج أهمها:

- قدرة السكان على تطوير هندسة عمرانية تتلاءم مع المناخ والموارد الطبيعية المحدودة.
- استمرارية القيم الاجتماعية مثل التعاون، العدالة في توزيع الموارد، وروح الجماعة في إدارة الحياة اليومية.
- تعرّض هذه القصور اليوم لمخاطر متزايدة نتيجة التوسع العمراني الحديث، الإهمال، وقلة الوعي بأهميتها الحضارية.

انطلاقًا من ذلك، تتأكد الحاجة إلى حماية هذه المواقع بوصفها تراثًا وطنيا، بل وتراثًا إنسانيًا عالميًا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية، من أبرزها:

1. إدماج هذه المدن والقصور في المشاريع البحثية الأكاديمية عبر تشجيع الدراسات التاريخية، الأثرية، والاجتماعية، بما يسمح بفهم أعمق لآليات نشأتها واستمرارها.
2. تطوير برامج سياحية ثقافية تبرز خصوصياتها المعمارية والحضارية، بما يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي ويحافظ في الوقت نفسه على أصالتها.
3. تعزيز التعاون بين مختلف الهيئات الوطنية والدولية في مجالات الترميم والتثمين، عبر تبادل الخبرات وإقامة ورش مشتركة لصيانة الموروث العمراني.
4. إشراك المجتمع المحلي في جهود الحماية من خلال برامج توعية وتدريب، حتى يبقى السكان هم الحارس الأول لتراثهم.

وبهذا، فإن حماية هذه القصور ليست مجرد مسؤولية مؤسساتية أو رسمية، بل هي مسؤولية جماعية تتقاطع فيها جهود الدولة، الجامعة، والمجتمع المدني.

إن صون هذا التراث يعني الحفاظ على هوية المجتمعات المحلية، وتعزيز روابطها التاريخية والثقافية بوطنها، وضمان نقل هذا الإرث الأصيل إلى الأجيال المقبلة.

5.المراجع:

– أحمد بوشامة. (2022). الجغرافية المذهبية للمغرب الأوسط من القرن 2هـ/8م إلى نهاية القرن 6هـ/12م. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في التاريخ الوسيط. قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية.

– أحلام مبعوج، حفيظة قاسمي. (2016). الاستثمار كاستراتيجية للتنمية الحضرية في المدن الصحراوية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بملتقى دولي حول تحولات المدينة الصحراوية: تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية، جامعة ورقلة.

– أحمد ولد أديده. (2009). الصحراء الكبرى: مدن وقصور. منشورات وزارة الثقافة، الجزائر.

– بكير بن سعيد أعوشت. (1991). وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية: دينيا، تاريخيا واجتماعيا. المطبعة العربية، غرداية، الجزائر.

– شاهد، علي حيدر . (2019.). تأثير النمو العمراني على واقع وشكل الفضاء العمومي للمدن الصحراوية (حالة دراسة مدينة ورقلة). أطروحة دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- عثمان عثماني، فتحية تمرسيت. (2024). التشوّه العمراني ومظاهره في القصور الصحراوية – دراسة حالة قصر المدينة القديمة الأغواط، مجلة دفاتر المخبر، المجلد 19، العدد 02.
- علي يحي معمر. (1987). الإباضية في الجزائر. ج 2، المكتبة العربية، غرداية، الجزائر.
- فؤاد بوزيد. (2024). مذكرة الدروس لمقياس العمران والعمارة الإسلامية. قسم علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الثامن ماي 1945 بقالمة، الجزائر.
- محمد السيد محمد أبو رحاب. (2023). تحولات المدينة الصحراوية الجزائرية. تأليف مجموعة من الباحثين، الجزء الثاني، إصدارات مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر.
- يوسف بن بكير الحاج سعيد. (2023). تاريخ بني مزاب: دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط 5، مطبعة بصمة حي ترشين، بني يزقن، غرداية، الجزائر.
- Al-Yousif, Ibrahim Jawad Kadhim, and Mohammed Mahdi Hussein. (2018). "Urban Integration of Historic Centers." *Iraqi Journal of Architecture and Planning* 9 (1).
- Bensalah, I., Yousfi, B., Menaa, N., & Bougattoucha, Z. (2018). *Urbanisation de la vallée du M'zab et mitage de la palmeraie de Ghardaïa (Algérie) : un patrimoine oasien menacé*. Belgeo Revue belge de géographie, 2.
- Boussoualim, Aicha, and Djamel Mestoul. (2013). "Compact Cities as a Response to the Challenging Local Environmental Constraints in Hot Arid Lands of Algeria." *Energy Procedia* 42, no. 2.
- Daoura, N. S., Djamel Mestoul, Samia Lamraoui, and Boussoualim Aicha. (2019). "Vernacular Architecture in Arid Climates: Adaptation to Climate Change." In *Bioclimatic Architecture in Warm Climates*, Cham: Springer Nature.
- Gaiya, Abel B.S. (2024). "The Collapse of Trans-Saharan Trade and the Enduring Difficulties of Revitalization." *ResearchGate*, March 17.
- Unesco . (2009). World Heritage Convention. *M'Zab Valley*. https://whc.unesco.org/en/list/188/

منهجية الإمام مالك في الموطأ: دراسة تحليلية نقدية

Imam Mālik's Methodology in Al-Muwaṭṭaʾ: A Critical Analytical Study

د. لمين باب محمد محمود* ، رئيس: المجلس العلمي لمعهد عبد الرحمان الشنقيطي للدراسات الاسلامية والحضارة العربية-موريتانيا –نواكشوط. دكتوراه في العلوم الشرعية بجامعة الزيتونة- تونس.Lemiebaba7@gmail.com

تاريخ الارسال:2026-01-28 تاريخ القبول:2026-05-24 تاريخ النشر:2026-09-30

ملخص

تتناول الدراسة منهج الإمام مالك بن أنس في الموطأ من حيث أسس جمع الأحاديث، وترتيب الأبواب، ونقد الروايات، مع إبراز مكانة عمل أهل المدينة ودوره في تثبيت الأحكام الشرعية. وتبيّن أن الموطأ ليس مجرد كتاب حديث، بل مرجع فقهي عملي يجمع بين الرواية النبوية والتطبيق العملي المتوارث، في إطار مراعاة المقاصد الشرعية ومصالح الناس. كما تخلص الدراسة إلى أن هذا المنهج الدقيق أسهم في تأسيس المدرسة المالكية، وكان له أثر واضح في توحيد الأحكام الفقهية وتطوير الفقه الإسلامي من خلال الجمع المتوازن بين النقل والاجتهاد.

الكلمات المفتاحية: *الإمام مالك، الموطأ، عمل أهل المدينة، نقد الرواية، المنهج الفقهي.*

Abstract

This study examines the methodology of Imam Mālik ibn Anas in al-Muwaṭṭaʾ, focusing on the principles of ḥadīth collection, the arrangement of chapters, and the critical evaluation of narrations, while highlighting the status of the practice of the people of Madinah and its role in consolidating legal rulings. The study demonstrates that al-Muwaṭṭaʾ is not merely a ḥadīth compilation, but a practical juristic reference that integrates Prophetic tradition with inherited practical application, within a framework that takes into account the objectives of Islamic law and the interests of people. It concludes that this rigorous methodology contributed to the establishment of the Mālikī school and had a clear impact on the unification of legal rulings and the development of Islamic jurisprudence through a balanced integration of transmitted texts and juristic reasoning.

Keywords *Imam Mālik, al-Muwaṭṭaʾ, the practice of the people of Madinah, ḥadīth criticism, juristic methodology*.

المؤلف المرسل*

مقدمة:

يُعَدّ كتاب *الموطأ* للإمام مالك بن أنس (93 – 179هـ) من أعظم المصنفات التي ظهرت في القرن الثاني الهجري، وهو العصر الذي شهد بدايات التدوين المنهجي للحديث والفقه.

وقد اكتسب الموطأ مكانة رفيعة لكونه أول كتاب يجمع بين الحديث النبوي والأحكام الفقهية، ويعكس في بنيته الداخلية توازنًا دقيقًا بين الرواية والدراية، وبين النص والاجتهاد، وبين النقل عن السلف واستنباط الحكم الشرعي المناسب للواقع.

لقد امتاز الإمام مالك في الموطأ بمنهج أصيل يقوم على ثلاثة أركان متكاملة: القرآن الكريم باعتباره الأصل الأول للتشريع، والسنة النبوية الصحيحة المروية بالسند المتصل، ثم عمل أهل المدينة الذي اعتبره حجةً قائمة بذاتها؛ لأنه يمثل الامتداد العملي لوحي السماء في عصر الصحابة والتابعين.

وهذا الاختيار لم يكن مجرد ترتيب اعتباطي، بل كان ثمرة وعي عميق بالمنهجية العلمية وخصوصية البيئة المدنية التي عاش فيها الإمام مالك.

كما يُعَدّ الموطأ وثيقة علمية متقدمة من حيث البناء الداخلي؛ إذ رُتّبت أبوابه وفق أبواب الفقه، وضمّ بين دفتيه أصنافًا متعددة من النصوص: المرفوع إلى النبي ﷺ، والموقوف على الصحابة، والمقطوع عن التابعين، مع آراء فقهية واجتهادات شخصية، وبذلك صار الموطأ كتابًا جامعًا يربط بين الرواية والفقه، ويعكس الملامح الأولى للتكامل بين علوم الحديث وأصول الفقه.

وتنبع أهمية دراسة منهج الإمام مالك في الموطأ من عدة اعتبارات، منها:

1. أن الموطأ يُعَدّ أقدم مصدر حديثي وفقهي جامع وصل إلينا بسند متصل.
2. أن فهم منهج مالك في الترتيب والانتقاء والنقد يتيح إدراك الأسس العلمية التي بُني عليها المذهب المالكي لاحقًا.

3. أن الموطأ مثّل الجسر الذي انتقلت عبره مدرسة المدينة إلى الأمصار، فصار له أثر بالغ في تكوين الفقه الإسلامي عامة.

ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المنهج الذي اعتمده الإمام مالك في الموطأ، من حيث مصادره، وضوابطه في قبول الروايات وردها، وطريقته في عرض الأحاديث وتنظيم الأبواب، مع إبراز أثر هذا المنهج في تطور العلوم الإسلامية اللاحقة.

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من كثرة الدراسات حول *الموطأ*، فإن الغالبية منها تناولت قيمته الحديثية أو مكانته الفقهية بوجه عام، بينما قلّت الأبحاث التي ركزت على تحليل المنهج الداخلي للإمام مالك في تصنيف الكتاب وانتقاء مواده العلمية. ومن هنا تبرز مشكلة هذا البحث في التساؤل الرئيس: **ما هو المنهج الذي اعتمده الإمام مالك في الموطأ من حيث جمع الأحاديث، وتنظيم الأبواب، والتعامل مع الروايات والأسانيد، وتوظيف عمل أهل المدينة؟**

ثانيًا: أسئلة البحث

ينبثق عن المشكلة الرئيسة عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

1. ما الدوافع العلمية والتاريخية التي دفعت الإمام مالك إلى تصنيف الموطأ؟
2. ما المعايير التي استخدمها في قبول الحديث أو رده؟
3. كيف تعامل مع المرفوع والموقوف والمرسل؟
4. ما موقع عمل أهل المدينة في منهج الموطأ؟
5. ما أثر هذا المنهج في تشكيل المدرسة المالكية والفقه الإسلامي عمومًا؟

ثالثًا: أهداف البحث

1. بيان الأصول المنهجية التي اعتمدها الإمام مالك في الموطأ.
2. تحليل طريقة عرض الأحاديث وتنظيمها وفق الأبواب الفقهية.
3. توضيح ضوابطه في نقد الرواة والأسانيد.

4. إبراز دور عمل أهل المدينة في بناء الكتاب.
5. الكشف عن أثر الموطأ في تطور علم الحديث والفقه.

رابعًا: أهمية البحث

- **أهمية علمية:** لأنه يسلط الضوء على مرحلة مبكرة من تاريخ التدوين الإسلامي، ويكشف عن تطور منهجية التصنيف قبل ظهور الصحاح الستة.
- **أهمية منهجية:** حيث يساعد على إدراك ملامح التفكير النقدي عند الإمام مالك في الجمع بين الرواية والاجتهاد.
- **أهمية تطبيقية:** إذ يمكن الاستفادة من منهجه في الموطأ لتجديد النظر في القضايا الفقهية المعاصرة، بالجمع بين النصوص والمقاصد.

خامسًا: حدود البحث

- **الحد الموضوعي:** ينحصر في دراسة منهج الإمام مالك في *الموطأ*، دون التوسع في تفصيلات المذهب المالكي بعده.
- **الحد الزمني:** يركز على الفترة التي عاش فيها الإمام مالك (93 – 179هـ).
- **الحد المكاني:** يراعي خصوصية البيئة العلمية في المدينة المنورة وأثرها في صياغة منهجه.

سادسًا: الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات موضوع الموطأ من زوايا مختلفة، مثل:

- شروح العلماء على الموطأ، كـ*التمهيد* و*الاستذكار* لابن عبد البر، و*المنتقى* للباجي، و*شرح الزرقاني*.
- دراسات في مناهج المحدثين التي أشارت إلى تميز الموطأ في الجمع بين الحديث والفقه.

• أبحاث أكاديمية حديثة ركزت على أثر الموطأ في الفقه المالكي أو مقارنته بغيره من المصنفات.

لكن معظم هذه الأعمال لم تُفرد بحثًا مستقلاً ومنهجيًا شاملاً يركز على منهج الإمام مالك في الموطأ من حيث النقد الداخلي للروايات والأسانيد، وترتيب الأبواب، وموقع عمل أهل المدينة، وهنا تبرز خصوصية هذا البحث.

سابعا: الخطة

واعتمد البحث خطةً منهجيةً متدرجة، استُهِلَّت بمقدمةٍ تناولت الإطار العام للدراسة، ومشكلة البحث وأسئلته وأهدافه وأهميته وحدوده والدراسات السابقة، ثم تلتها ستة مباحث رئيسة، عالجت الخلفية التاريخية للموطأ، ومنهج الإمام مالك في التصنيف ونقد الروايات، ومكانة عمل أهل المدينة، وخصائص المنهج المالكي وأثره في تطور الفقه الإسلامي، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الخلفية التاريخية عن الموطأ

أولاً: أسباب تأليف الموطأ

يرجع الدافع الأساسي للإمام مالك في تصنيف *الموطأ* إلى طلب الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (ت 158هـ) أن يجمع كتابًا يضم ما صحّ من سنة النبي ﷺ وما جرى عليه العمل في المدينة، ليكون مرجعًا للأمة، غير أن الإمام مالك اعتذر عن جعله مرجعًا إلزاميًا موحدًا؛ لعلمه بانتشار الصحابة والتابعين في الأمصار وتنوع اجتهاداتهم، فاكتفى بتأليف كتاب جامع يمثل خلاصة فقه المدينة وعملها. ابن فرحون (د.ت، ج 1، ص. 119) وفي سير أعلام النبلاء: "سَمِعْتُ مَالِكاً يَقُوْلُ: قَالَ لِي المَهْدِيُّ : ضَعْ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ كِتَاباً أَحْمِلُ الأُمَّةَ عَلَيْهِ فَقُلْتُ :يَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ، أَمَّا هَذَا الصُّقْعُ - وَأَشَرتُ إِلَى المَغْرِبِ - فَقَدْ كُفِيْتَهُ، وَأَمَّا الشَّامُ، فَفِيْهِم مَنْ قَدْ عَلِمتَ -يَعْنِي :الأَوْزَاعِيَّ- وَأَمَّا العِرَاقُ، فَهُم أَهْلُ العِرَاقِ " ((الذهبي، 1985، ج 8، ص. 78) "فقال أبو

جعفر :يضرب عليه عامتهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسياط"(مالك بن أنس، 2004، ج 1، ص. 76)

ونستنتج مما سبق أسبابا أخرى:

1. **الخوف من ضياع العلم:** فقد انتشر الوضع والكذب على النبي ﷺ، فرأى الإمام مالك أن يجمع الصحيح الموثوق به.
2. **الحاجة إلى الجمع بين الحديث والفقه:** إذ لم يكن هناك كتاب قبله رتب الأحاديث وفق أبواب الفقه.
3. **تأصيل مرجعية المدينة:** ليُظهر أن ما عليه أهلها هو الامتداد الأوثق لعصر النبوة.

ثانيًا: بيئة المدينة العلمية و أثرها

- كانت المدينة المنورة مركزًا علميًا بارزًا بعد وفاة النبي ﷺ، حيث اجتمع فيها كبار الصحابة الذين نقلوا العلم والفقه.
- امتاز علماء المدينة بالاعتماد على المشافهة والسماع المباشر، مما قلل من انتشار الروايات الضعيفة.
- عُرف عنهم التثبت الشديد، والاعتماد على العمل المتوارث، وهو ما جعله الإمام مالك حجةً أساسية في الموطأ.
- كثرة المجالس العلمية وانتشار حلقات الفقه والحديث في المسجد النبوي جعلت المدينة بيئة خصبة لصياغة منهج يجمع بين النص والتطبيق،(أبو زهو، 1958، ص. 102).

ثالثًا: مقارنة بين رو ايات الموطأ

لم يصل الموطأ إلينا في نسخة واحدة، بل تعددت رواياته، وأشهرها:

1. **رواية يحيى الليثي (ت 234هـ):** وهي أكثر الروايات انتشارًا، وعليها المدار في العالم الإسلامي.

2. **رواية محمد بن الحسن الشيباني (ت 189هـ):** التي نقلت الموطأ إلى العراق، وأضاف فيها تعليقات فقهية على مذهب أبي حنيفة، مما جعلها مصدرًا مهمًا للمقارنة بين المدرستين.

3. **روايات أخرى** كابن القاسم والمصريين، لكنها لم تنل شهرة الروايتين السابقتين (ابن فرحون، د.ت، ج1، ص.119؛ الذهبي، 1985، ج8، ص.78؛ مالك بن أنس، 2004، ج1، ص.76؛ أبو زهو، 1958، ص.102؛ ابن القيم الجوزية، 2019، ص.36؛ بن سالم، 2024، ص.694)

وتظهر هذه المقارنة أن الموطأ لم يكن مجرد نص جامد، بل كان مدرسة حية تنقل من بيئة إلى أخرى مع اختلاف في الترتيب أو بعض الألفاظ، مما يثبت أنه كتاب قائم على منهج متين يسمح بالمرونة في النقل مع الحفاظ على الجوهر.

المبحث الثاني: منهج الإمام مالك في تصنيف الأحاديث

أولاً: مصادر الإمام مالك في الموطأ

اعتمد الإمام مالك في تصنيف *الموطأ* على مجموعة من المصادر المتنوعة، أبرزها:

1. **القرآن الكريم:** باعتباره الأصل الأول للتشريع، وكان يستشهد به في تبويب الأحاديث وربطها بالآيات ذات الصلة.

2. **السنة النبوية:** جمع ما صح عنده من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ بأسانيد متصلة.

3. **عمل أهل المدينة:** وهو ما استقر عليه الفقه العملي في مجتمع المدينة، واعتبره الإمام مالك حجةً شرعية لا تقل عن الحديث المرفوع.(ابن عبد البر، 1997، ص. 238؛ ابن القيم الجوزية، 2002، ج 1، ص. 175).

4. **أقوال الصحابة:** خاصة فقهاء المدينة السبعة وغيرهم من الصحابة الذين نزلوا بالمدينة، لما لهم من مكانة علمية وسابقة.

5. **آراء التابعين:** نقل أقوال كبارهم ممن عاصرهم، كالزهري وربيعة الرأي، مما يوضح امتداد المدرسة المدنية.

ثانيًا: ضوابط الإمام مالك في قبول الحديث

1. **اتصال السند:** كان يشترط السند المتصل برواة ثقات عدول.

2. **عدالة الراوي وضبطه:** فلا يقبل رواية من اشتهر بالوهم أو سوء الحفظ.

3. **موافقة عمل أهل المدينة:** فإذا خالف الحديث ما استقر عليه عملهم، قدّم العمل أو توقف في الحديث.

4. **سلامة المتن من الشذوذ والعلة:** كان يوازن بين النصوص، ويرجح عند التعارض ما هو أوثق سندًا وأقرب إلى أصول المدينة.

ثالثًا: أنواع الروايات في الموطأ

1. **المرفوع:** وهو ما أُسند إلى النبي ﷺ، ويشكّل العمود الفقري للموطأ.

2. **الموقوف:** أقوال الصحابة وأفعالهم، وقد أوردها للاستئناس والاستدلال.

3. **المقطوع:** ما نُقل عن التابعين، وهو كثير في الموطأ.(الداني، 2003، ج 1، ص. 20؛ ناجي، د.ت، ص. 272).

4. **المرسل:** روايات التابعين عن النبي ﷺ دون ذكر الصحابي، وقد أكثر منها الإمام مالك، معتمدًا على قوة السند واعتبار عمل أهل المدينة شاهدًا لها.(ابن قائد، د.ت)

رابعًا: منهج التبويب والترتيب

• مالك رتّب الإمام مالك كتابه على **أبواب الفقه:** بدءًا من الطهارة والصلاة، وانتهاءً بالعتق والجهاد والجامع.

• يقدّم في الباب **الحديث المرفوع**، ثم يورد بعده الموقوف والمقطوع، ويعقبها أحيانًا برأيه الشخصي.

• يتجنب التطويل والإكثار من الروايات المتعددة، فينتقي الرواية الأوثق والأوضح دلالة.

• يعتمد في التبويب على **المسائل العملية اليومية** التي يحتاجها المسلم، مما يجعل الكتاب أقرب إلى دليل فقهي عملي.(بن العربي، 2007، ج 1، ص. 127؛ بن موسى، 1967، ج 3، ص. 114)

خامسًا: الجمع بين الرواية والدراية

○ ما يميز الموطأ أنه ليس كتاب حديث مجرد، ولا كتاب فقه صرف، بل هو مزيج من الاثنين:

• **من جهة الرواية:** التزم قواعد المحدثين في النقد والتمحيص.

• **من جهة الدراية:** بسط اجتهاداته واستنباطاته من النصوص، ليجعل من الموطأ مصدرًا للفقه المبني على الحديث.

○ **نماذج من الموطأ توضّح منهج الإمام مالك**

1. مثال على اعتماد عمل أهل المدينة قوله :وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ((أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يُوتِرُ بَعْدَ الْعَتَمَةِ بِوَاحِدَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: "وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَنَا، وَلَكِنْ أَدْنَى الْوِتْرِ ثَلَاثٌ"))(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 125، 81).

الدلالة العلمية: يدل هذا النص دلالة صريحة على أن الإمام مالك لا يكتفي بمجرد ثبوت الخبر ، ولو كان عن صحابي جليل، إذا خالف العمل المستقر عند أهل المدينة ؛ إذ صرّح بقوله: "وليس على هذا العمل عندنا".

فعبارته هذه تكشف بوضوح أن العمل المدني عنده ميزان ترجيح عملي بل قد يُقدَّم على فعل الصحابي المنقول خبرًا إذا لم يجر عليه العمل العام في المدينة. وهذا من أوضح الشواهد النصية في الموطأ على اعتماد الإمام مالك العمل المتوارث باعتباره معبّرًا عن السنة العملية.

2. مثال على تقديم الحديث المرفوع في التبويب

"حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ)) "(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 81). الدلالة المنهجية: افتتح الإمام مالك باب زكاة الفطر بحديث مرفوع صريح يتضمن حكمًا تعبديًا محددًا منسوبًا إلى النبي ﷺ بلفظ "فرض"، فجعل النص النبوي أصل التشريع في هذا الباب، دون تقديم عملٍ مدني أو أثرٍ اجتهادي.

ويُظهر هذا المثال بوضوح أن الحديث المرفوع هو الأساس عند مالك في أبواب العبادات متى كان ثابتًا واضح الدلالة، وأن منهجه في اعتبار عمل أهل المدينة لا يُمارس على حساب النص النبوي في الفرائض التعبدية.

3. مثال على التعامل مع الحديث المرسل

"حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَفَلَ مِنْ خَيْبَرَ، أَسْرَى، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ عَرَّسَ وَقَالَ لِبِلَالٍ: «اكْلَأْ لَنَا الصُّبْحَ»، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَلَأَ بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ اسْتَنَدَ إِلَى رَاحِلَتِهِ، وَهُوَ مُقَابِلُ الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا بِلَالٌ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الرَّكْبِ، حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ. فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اقْتَادُوا»، فَبَعَثُوا رَوَاحِلَهُمْ وَاقْتَادُوا شَيْئًا، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَالًا فَأَقَامَ

الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَضَى الصَّلَاةَ: " مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي} [طه: ١٤] "")) (مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 13). فهذا الحديث المرسل عند الإمام مالك يوضح أن: المرسل عند مالك يُحتج به إذا كان راوٍ ثقة وجليلًا ، كما هو الحال مع سعيد بن المسيب. وأن العمل المدني لأهل المدينة يعزز قبول المرسل فالحديث يتوافق مع ممارسة أهل المدينة في أداء صلاة الفرض الفائتة. وأن عدم وجود نص أقوى أو عمل مخالف يجعل الحديث المرسل صالحًا للاحتجاج في تقرير الحكم. وأن المرسل يصلح لتحديد الأحكام العملية مثل قضاء الصلاة الفائتة، ما يعكس اهتمام مالك بالجانب التطبيقي والعملي للحديث مع مراعاة شروط الثقة والانسجام مع العمل المستقر.

4. مثال على الجمع بين النص والاجتهاد قوله: "وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى دِمَشْقَ فِي الصَّدَقَةِ: ((إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْحَرْثِ، وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ)) قَالَ مَالِكٌ: "وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فِي الْحَرْثِ وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ".(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 245).

ويبين هذا النص أن الإمام مالك لا يقتصر على النقل المجرد، بل يفتح مجال الاجتهاد المنضبط في تنزيل النصوص، مع الالتزام بالمقاصد الشرعية والضوابط العامة، دون خروج عن النص أو عن العمل المستقر لأهل المدينة. فاعتماده في تحديد مصارف الزكاة على تقييد المصارف بالأنواع المعتبرة ، حيث أكد أن الصدقة تكون في الحَرْث، والعين، والماشية بالنسبة للممتلكات الزراعية والحيوانية، أي يتم تحديد المصرف بحسب نوع المال. ويظهر منهجه أيضًا في الجمع بين النص القرآني والاجتهاد العملي ؛ فالآية تحدد المصارف الشرعية، بينما يضبط اجتهاده التطبيق العملي وفق واقع الناس والأموال، مثل تحديد الحَرْث والماشية وما يمكن تقديره كمال الزكاة، كما أن مالك يراعي الالتزام بالضبط الشرعي والعملي ، فيجمع بين

التقييد الشرعي للزكاة وبين واقع المعاملات الاقتصادية والاجتماعية، فلا يُترك الحكم مفتوحًا بلا تنظيم، ويضمن بذلك وصول الزكاة إلى أصحابها الشرعيين.

5. مثال على ترتيب الأبواب وفق الفقه العملي

يمكننا استخلاص الدلالة المنهجية لمالك من ترتيب أبوابه ومباحثه كالآتي:

- الترتيب على الفقه العملي والاعتماد على الأولويات العملية:

يظهر من ترتيب أبواب الموطأ أن الإمام مالك يبدأ بالصلوات المفروضة والزكاة والطهارة، ثم ينتقل إلى العبادات الخاصة (مثل الصيام، الحج، الاعتكاف)، ثم إلى المعاملات والمواريث، ثم إلى الحدود والجنايات، وأخيرًا إلى آداب السلوك والأخلاق والسنن، ما يدل على أن المنهج في الموطأ مرتبط بالواقع العملي لحياة المسلم اليومية، ويهدف إلى تيسير الفهم التطبيقي للفقه.

- الجمع بين النص والاجتهاد:

كثير من أبواب الموطأ تأتي مع نصوص مباشرة، وأخرى مع اجتهاد مالك في ضبط التطبيق العملي، كالأحكام التفصيلية في الزكاة والصلاة، ما يظهر حرصه على تقديم الحلول الواقعية وفق مذاهبه والاجتهاد العملي مع احترام النصوص الشرعية.

- التدرج الموضوعي والمجالي:

مالك يصنف أبوابه بحسب الموضوعات الكبرى: العبادات، المعاملات، الأسرة، الحدود، العقوبات، الجهاد، ثم الأعمال الخلقية والاجتماعية، ما يتيح للقارئ الوصول إلى الحكم الشرعي المطلوب دون خلط بين العبادات والمعاملات.

- التركيز على الفقه التطبيقي والحياة اليومية:

أبواب مثل النوم عن الصلاة، وضوء النائم، والزكاة في العين من الذهب والورق، أو ما يتعلق بالمعاملات المالية، تعكس منهجية عملية في تيسير الحكم الشرعي وربطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمسلمين.

– التنظيم الشامل والمتكامل:

ترتيب أبواب الموطأ يدل على رغبة مالك في تقديم كتاب جامع يغطي جميع مناحي الحياة: العبادة، المعاملات، الأسرة، الحدود، الأخلاق، وهذا يوضح أن منهجه ليس مجرد تجميع للأحاديث، بل بناء فقهي متكامل.

ونستنتج من هذه النماذج أن الإمام مالك في الموطأ:

- اعتمد النص النبوي أساسًا،
- واعتبر عمل أهل المدينة ناقلًا للسنة العملية،
- وقبل المرسل بشروط،
- وجمع بين النقل والاجتهاد،
- ورتّب كتابه وفق منطق فقهي عملي.

المبحث الثالث: موقع عمل أهل المدينة في منهج الموطأ

أولاً: مفهوم عمل أهل المدينة

- يُعرَّف عمل أهل المدينة بأنه ما كان عليه أهل المدينة من أحكام فقهية وسلوك عملي متوارث عن الصحابة، سواء في الصلاة، الزكاة، الصوم، أو المعاملات. (محمد إبراهيم علي، 2000، ص. 51-52).
- اعتبر الإمام مالك هذا العمل حجة شرعية قائمة بذاتها، بل أحيانًا يقدمه على الحديث المرفوع إذا تعارض مع ممارسة أهل المدينة، لما فيه من الثبات والتطبيق العملي للشريعة.(بن محمود، 2002، ص. 276).

ثانيًا: مكانته في الموطأ

- عمل أهل المدينة يمثل الأصل العملي الذي يُستدل به على الحكم الشرعي.
- استخدمه الإمام مالك لترجيح الروايات عند تعارضها أو ضعف أحد أسانيدها.

• يُنظر إليه كمرجعية مستقرة، تعكس تطبيق السنة على أرض الواقع في وقت الصحابة.

ثالثًا: ضوابط الاعتماد على عمل أهل المدينة

1. ثبوت العمل: أن يكون معروفًا ومستمرًا عند جماعة من أهل المدينة.
2. الاتساق مع النصوص: لا يخالف نصًا شرعيًا صحيحًا.
3. الأثر العملي: أن يكون العمل متبعًا ومواظبًا عليه من قبل الجماعة.

(السبكي، 1999، ج 2، ص. 450؛ الخضر حسين، 2010، 4/1، ص. 23).

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام مالك في الموطأ

أولاً: التوازن بين الرواية والدراية

• تميز منهج الإمام مالك بأنه يجمع بين النقل والتأصيل، أي بين الرواية عن النبي ﷺ والصحابة، وبين الاجتهاد الفقهي المدروس.

• لم يكتفِ بترتيب الأحاديث فحسب، بل كان ينظر إلى مقتضى العمل المستقر في المدينة لتقويم النصوص، فتكون الدراسة العلمية متكاملة بين النظرية والتطبيق.

مثال: في أحكام الصلاة والزكاة، إذا تعارض حديثان، رجح ما يتفق مع عمل أهل المدينة، دون إلغاء أحدهما، بل للتوضيح والإرشاد.

ثانيًا: الدقة في الانتقاء والاقتصاد في الرواية

• اعتمد الإمام مالك على اقتصاد الحفظ، فلا يكثر من الروايات المتشابهة، بل ينتقي الأوثق والأصح.

• مما يوضح أن هدفه أن يكون الموطأ مرجعًا عمليًا وقريبًا من فهم الفقهاء، وليس مجرد كتاب موسوعي ضخم.

• مثال: اختيار رواية واحدة عن كيفية القراءة في صلاة العشاء مع الإشارة إلى عمل أهل المدينة، الوارد في حديث أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصُّنَابِحِيِّ (مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 79).وذكره لحديث ابن عمر و جمعه لكفية القراءة صلاة المغرب والعشاء في باب (مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 78). بدل عرض عشرات الروايات المختلفة.

ثالثًا: مراعاة المقاصد الكلية للشريعة

• تأثر الإمام مالك بالمقاصد الشرعية العليا، فاعتمد النصوص والأعمال بما يحقق العدل، والصلاح، والمصلحة العامة.

• لم يكن منهجه مجرد نقل جامد، بل كان قراءة عملية للنصوص بما يتفق مع روح الشريعة ومصلحة الأمة.

• مثال: في تقدير الزكاة، ربط بين النصوص القرآنية وأهل المدينة والمصلحة العملية للمستحقين.(مالك بن أنس، 1985، ج 1، ص. 244-285)

رابعًا: التدرج المنهجي في ترتيب الأبواب

• رتب الإمام مالك أبواب الموطأ حسب الأهمية العملية والفقهية للمسلم، بدءًا بالعبادات، ثم المعاملات، وأخيرًا الحدود والجنايات.

• التدرج يعكس تسلسلًا منطقيًا للتعليم الفقهي: من الأمور الشخصية اليومية إلى الأحكام الاجتماعية والسياسية.

• هذا الترتيب ساعد العلماء والفقهاء في الوصول السريع إلى الحكم الشرعي دون تشتيت أو إرباك.

خامسًا: الجمع بين الرواية والعمل الواقعي

• خصائص الموطأ تشمل المرونة بين النصوص والسلوك العملي: الجمع بين الحديث المرفوع، والعمل الموقوف أو المطبق في المدينة.

• انعكس ذلك على قوة الموطأ كمرجع فقهي مستند إلى الواقع العملي، مما جعله مرجعًا للمدرسة المالكية في جميع الأمصار لاحقًا.

المبحث الخامس: منهج الإمام مالك في نقد الرواة والأسانيد

أولاً: ضوابط قبول الرواية عند الإمام مالك

يقوم منهج الإمام مالك بن أنس في قبول الرواية على جملة من الضوابط، (ابن عبد البر، 1967، ج 1، ص. 65 وما قبلها في الباب وما بعدها) لا تنفصل عن رؤيته الكلية للسنة بوصفها نصًا محفوظًا وعملًا متوارثًا، ويمكن إجمال أهم هذه الضوابط فيما يلي:

– اتصال السند

يشترط الإمام مالك اتصال الإسناد، وألا يكون في الرواية انقطاع أو إرسال مؤثر، مع عنايته الخاصة بسند أهل المدينة، لكونهم عنده أوثق الناس اتصالًا بالسنة العملية.

–عدالة الراوي

يشترط في الراوي العدالة، بمعناها الشرعي، من الاستقامة في الدين، والبعد عن الفسق وخوارم المروءة، ولا يكتفي بمجرد الصلاح الظاهر إذا اقترن بما يقدح في الأمانة العلمية.

–ضبط الراوي

يولي الإمام مالك عناية كبيرة لضبط الراوي، ويشمل ذلك قوة الحفظ، والدقة في الأداء، وعدم كثرة الوهم، خصوصًا في الروايات التي تخالف ما عليه عمل أهل المدينة أو ما اشتهر عند علمائهم.

– سلامة الرواية من الشذوذ ومخالفة العمل

من خصائص منهج الإمام مالك أنه لا يكتفي بصحة الإسناد مجردة، بل يعرض الرواية على عمل أهل المدينة، فإن خالفت ما استقر عليه العمل المتوارث، تَوقَّف فيها أو قدَّم العمل عليها، لا لضعف في الإسناد، بل لاعتبارات ترجيحية أصولية.

– التحفظ من رواية من عُرف بسوء الفهم أو كثرة الخطأ

قد يترك الإمام مالك الرواية عن بعض الثقات لا لفسقهم ولا لسقوط عدالتهم، وإنما لاعتبارات تتعلق بكثرة الغلط، أو سوء الفهم، أو الرواية بالمعنى على غير وجهها، وهو باب اجتهادي لا يقدح في الراوي عند غيره.

ثانيًا: موقف الإمام مالك من المرسل والمنقطع

–المرسل عند الإمام مالك

المرسل: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ دون ذكر الصحابي(الذهبي، 2018، ص. 60)

موقف الإمام مالك منه لا يرفضه مطلقًا، ولا يقبله مطلقًا، بل يتعامل معه وفق ضوابط دقيقة، أهمها:

أن يكون المرسِل من كبار التابعين المعروفين بالفقه والضبط، كسعيد بن المسيب، وربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأن يعضده عمل أهل المدينة، فإذا وافق المرسل ما استقر عليه العمل المتوارث، كان ذلك عند مالك في قوة الاتصال، لأن العمل عنده نقلٌ جماعي، أو أن يعضده أصل آخر كأن يشهد له قياس معتبر، أو رواية أخرى، أو قاعدة شرعية مستقرة(الزركشي، 1998، ج 1، ص. 511؛ ابن عبد البر، 1967، ج 1، ص. 2–22، 255؛ ج 3، ص. 243).فالمراسيل عند مالك حججٌ ترجيحية، لا أدلة مستقلة بإطلاق.

– المنقطع عند الإمام مالك

المنقطع: ما سقط من إسناده راوٍ قبل التابعي أو بعده، مع عدم تعيين(السخاوي، 2003، ج 1، ص. 195.)

موقف الإمام مالك، الأصل عند الإمام مالك عدم الاحتجاج بالمنقطع، لأنه أضعف من المرسل، لجهالة موضع السقط، ولا يعتمد عليه إلا في حالات نادرة جدًا، منها: أن يندرج تحت عملٍ مدنيٍ مستفيض،أو أن يكون مؤيدًا بأدلة أخرى قطعية أو مشهورة. وقد قدمه الامام مالك على القياس. (ابن القيم الجوزية، 2002، ج 2، ص. 59).

ثالثًا: منهجه في الترجيح بين الأسانيد

- إذا تعارضت الأسانيد، يرجح الإمام مالك:
  1. عمل أهل المدينة إذا وافق أحد الأسانيد.
  2. قوة السند وعدالة الرواة.
  3. تعدد الطرق وتكرار الحديث

رابعًا: موقفه من التدليس والرواية بالمعنى

- ويتضح أن الإمام مالك يحترز من التدليس فلا يقبل إلا ما سمعه من مصدر موثوق.
- أجاز الرواية بالمعنى عند الثقة بالراوي واطلاعه على المقصود، بشرط عدم الخروج عن معنى النص.

خامسًا: استقلاله النقدي

- لم يكن الإمام مالك مجرد ناقل، بل مارس النقد الذاتي للأحاديث.
- رفض حديثًا إذا خالف عمل أهل المدينة أو لم يثبت عنده من وجه قوي.
- هذا النهج جعله مؤسسًا للمعايير النقدية في علم الحديث قبل عصر الجرح والتعديل الموسوعي.

سادسًا: أثر منهج النقد على الموطأ

1. ضمان صحة الأحاديث والالتزام بالضوابط العلمية.
2. توحيد الممارسة الفقهية عبر الاعتماد على روايات موثوقة وأعمال أهل المدينة.
3. إرساء منهج علمي متوازن بين النقل المباشر والنقد الفقهي العملي.
4. إعداد قاعدة قوية للمذهب المالكي وانتشاره في الأمصار الإسلامية لاحقًا.

المبحث السادس: أثر منهج الإمام مالك في تطور الفقه الإسلامي

أولاً: تأثير الموطأ على المدرسة المالكية

- شكل منهج الإمام مالك قاعدة أساسية للمدرسة المالكية،حيث أصبح عمل أهل المدينة وأحاديث النبي ﷺ مرجعًا فقهيًا.
- ساعد في توحيد الأحكام الفقهية في الأمصار المختلفة، مثل إفريقية، والأندلس، والمغرب العربي.(محمد إبراهيم علي، 2000، ص. 145)

مثال: اعتمد الفقهاء المالكية على ترتيب أبواب الموطأ كأساس لتنظيم شروحهم وكتاباتهم.

ثانيًا: توسيع نطاق الاجتهاد

- جمع بين النصوص والرأي العملي فتح الباب أمام الاجتهاد المحدود وفق قواعد منهجية.
- جعله الموطأ نموذجًا للتوازن بين النقل والاجتهاد، مما ساعد على تطوير الفقه دون الانحراف عن الثوابت الشرعية.
- مثال: في مسائل الزكاة والصوم، استخدم العلماء الموطأ لتقويم الاجتهادات المحلية بما يتفق مع عمل أهل المدينة.

ثالثًا: تعزيز منهجية النقد والتمحيص

- أثر منهج مالك في تطوير علم الحديث من حيث النقد الداخلي للأسانيد والراوي، قبل ظهور الجرح والتعديل الموسوعي.
- ساعد على تمييز الصحيح من الضعيف، ومنح الفقهاء والأصوليين أدوات قوية للتحقق من صحة الأحاديث.
- مثال: اعتماد العمل المدني كمكمل للرواية عند تعارض السندات، أصبح قاعدة نقدية لاحقة.

رابعًا: الموطأ كمرجع فقهي عملي

- لم يكن الموطأ مجرد كتاب حديث، بل أصبح مرجعًا فقهيًا تطبيقيًا، حيث تناول مسائل العبادات والمعاملات والحدود بأسلوب عملي.
- سهّل على الفقهاء الوصول إلى الأحكام الشرعية بدون الانغماس في الروايات الكثيرة والمتشابهة.
- مثال: ترتيب الأبواب من الطهارة إلى الحدود يجعل الموطأ دليلاً عمليًا للفقهاء والمفتين.(الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، 2014، ج 1، ص. 256–258).

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة منهجية الإمام مالك في *الموطأ*، مسلطة الضوء على أبعاده العلمية والعملية، ومنهجية الجمع بين الرواية والدراية، وترتيب الأبواب وفق الفقه العملي، وموقفه من نقد الرواة والأسانيد، وأثر عمل أهل المدينة في تثبيت الأحكام الشرعية.

ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

1. أن *الموطأ* يمثل نموذجًا متكاملاً للجمع بين الحديث والفقه، حيث جمع الإمام مالك بين النقل عن النبي ﷺ، والرأي الاجتهادي المدعوم بالعمل المدني.
2. أن عمل أهل المدينة كان أداة مركزية في منهج مالك، إذ استند إليه لترجيح الروايات المتعارضة، وتثبيت الأحكام الشرعية، مما أكسب الموطأ مرجعية عملية وواقعية.
3. أن الإمام مالك تبنى ضوابط نقدية دقيقة للرواة والأسانيد، تشمل العدالة، والضبط، واتصال السند، مع مراعاة الترجيح بين الروايات وفق قوة السند ومطابقة العمل المدني.

4. أن ترتيب الأبواب في الموطأ يعكس تسلسلًا منهجيًا عمليًا، يبدأ بالعبادات وينتهي بالمعاملات والحدود، ما يسهل على الفقهاء الوصول إلى الحكم الشرعي بسرعة ووضوح.

5. أن منهج الإمام مالك في الموطأ أثر على تطور المدرسة المالكية وانتشارها في الأمصار، كما أسس قاعدة للتوازن بين النقل والاجتهاد، وأثر في تطور الفقه الإسلامي بشكل عام.

وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

- الاستفادة من منهج الإمام مالك في الدراسات الفقهية والحديثية المعاصرة، خاصة في جمع النصوص وترجيح الأدلّة العملية.
- تدريس الموطأ بمنهجه النقدي والتطبيقي في المؤسسات العلمية، لإظهار أهميته كمرجع فقهي متكامل.
- تشجيع البحث المقارن بين الموطأ والمصنفات اللاحقة لتوضيح أثر منهج مالك على المدارس الفقهية الأخرى.
- العمل على نشر شروحات عملية تبرز دور عمل أهل المدينة كمعيار فقهي، لتسهيل فهم السياق التاريخي والاجتهادي للموطأ.

إن دراسة *الموطأ* بمنهج الإمام مالك لا تكتفي بفهم النصوص فحسب، بل توفر إطارًا علميًا لفهم تطور الفقه الإسلامي وتطبيقاته العملية، مما يجعلها مرجعًا ضروريًا لكل باحث في الحديث والفقه وأصولهما.

المصادر والمراجع

1. الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء. (2014). *أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية* (ط. 4). الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

2. ابن أنس، مالك. (1985). *الموطأ* (محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح وترقيم وتخريج وتعليق). دار إحياء التراث العربي.
3. ابن أنس، مالك. (2004). *الموطأ* (محمد مصطفى الأعظمي، تحقيق؛ ط. 1). مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.
4. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي. (1997). *الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب* (عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، تحقيق؛ ط. 1). أضواء السلف.
5. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي. (1387هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد* (مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، تحقيق). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
6. ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري. (د.ت.). *الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب* (محمد الأحمدي أبو النور، تحقيق وتعليق). دار التراث للطبع والنشر.
7. ابن قائد، عثمان بن أحمد بن سعيد النجدي. (د.ت.). *هداية الراغب لشرح عمدة الطالب لنيل المآرب*.
8. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1423هـ). *إعلام الموقعين عن رب العالمين* (أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم وتعليق وتخريج؛ أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، مشاركة في التخريج؛ ط. 1). دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
9. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (2019). *جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام صلى الله عليه وسلم* (زائد بن أحمد النشيري، تحقيق؛ حاتم بن عارف الشريف وأحمد حاج عثمان، مراجعة؛ ط. 5). دار عطاءات العلم؛ دار ابن حزم.
10. بن سالم، سعيد بن عبد القادر باشنفر. (2024). *تصحيفات المحدثين: دراسة حديثية تأصيلية تطبيقية* (ط. 1). دار ابن حزم.
11. بن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر المعافري الإشبيلي المالكي. (د.ت.). *المسالِك في شرح موطأ مالك*.
12. بن محمود، أحمد بن عبد الوهاب الشنقيطي. (2002). *خبر الواحد وحجيته* (ط. 1). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

13. بن موسى، القاضي عياض بن عياض السبتي. (1965–1983). *ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك* (محمد بن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد أحمد أعراب، تحقيق). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.

14. أبو زهو، محمد محمد. (1958). *الحديث والمحدثون: أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية* (ط. 1). مطبعة مصر.

15. الداني، أبو العباس أحمد بن طاهر الأندلسي. (2003). *الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ* (أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، وعبد الباري عبد الحميد، تحقيق؛ ط. 1). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

16. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (1985). *سير أعلام النبلاء* (شعيب الأرناؤوط، إشراف؛ مجموعة من المحققين، تحقيق؛ ط. 3). مؤسسة الرسالة.

17. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (2018). *الموقظة* (أحمد بن شهاب حامد، تحقيق وتعليق؛ ط. 1). دار ركائز للنشر والتوزيع.

18. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي. (1998). *النكت على مقدمة ابن الصلاح* (زين العابدين بن محمد بلا فريج، تحقيق؛ ط. 1). أضواء السلف.

19. السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. (1999). *رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب* (علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، تحقيق؛ ط. 1). عالم الكتب.

20. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. (2003). *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي* (علي حسين علي، تحقيق؛ ط. 1). مكتبة السنة.

21. الخضر حسين، محمد. (2010). *موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين* (علي الرضا الحسيني، جمع وضبط؛ ط. 1). دار النوادر.

22. محمد إبراهيم علي. (2000). *اصطلاح المذهب عند المالكية* (ط. 1). دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

23. المرداوي النابلسي، أحمد بن محمد بن عوض، وابنه أحمد. (2007). *حاشية فتح مولى المواهب على هداية الراغب* (عبد الله بن عبد المحسن التركي، تحقيق؛ محمد معتز كريم الدين، مشاركة في التحقيق؛ ط. 1). مؤسسة الرسالة.

تأثير أعمال عبد الوهاب بوحديبة على علم الاجتماع والثقافة التونسية

The Impact of Abdelwahab Bouhdiba's Works on Tunisian Sociology and Culture

تيسير النصراوي*، المدرسة العليا للسمعي البصري و السينما بقمرت

تونس، nnasraouitaycir20@gmail.com

تاريخ الارسال:2026-01-27 تاريخ القبول:2026-06-04 تاريخ النشر:2026-09-30

ملخص

تناول هذه الدراسة إسهامات عبد الوهاب بوحديبة الفكرية في علم الاجتماع والثقافة التونسية، من خلال تحليله للدين بوصفه منظومة اجتماعية وثقافية تتداخل فيها الأبعاد الروحية والرمزية مع البنى الاجتماعية. ركّز بوحديبة على قضايا الهوية والجنس والدين في المجتمعات الإسلامية، معتمدًا مقاربة سوسيولوجية وفلسفية نقدية تُبرز تعقيد العلاقة بين الفرد والمجتمع. كما سلّط الضوء على جدلية العقل والوحي في الإسلام، مؤكدًا إمكانية بناء رؤية متوازنة تجمع بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية. واحتلّ موضوع الجنسانية مكانة مركزية في أعماله، حيث حلّل العلاقة بين الجنس والمقدّس وانعكاساتها على المخيال والممارسات الاجتماعية في تونس. إضافة إلى ذلك، ناقش التحوّلات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن الاستعمار وصعود الحركات النسوية، مبرزًا أهمية التأويل والتجديد في قراءة النصوص الدينية لمواجهة تحديات الحداثة. وتُعدّ أعماله مرجعًا أساسيًا لفهم الديناميات الاجتماعية والثقافية في السياق التونسي المعاصر.

كلمات المفتاحية: الدين، علم الاجتماع، الثقافة التونسية، الهوية، الجنسانية، التأويل.

Abstract

This study explores the intellectual contributions of Abdelwahab Bouhdiba to Tunisian sociology and culture through his analysis of religion as a social and cultural system. Focusing on issues of identity, gender, and religion in Islamic societies, Bouhdiba adopts a critical sociological and philosophical approach. He highlights the relationship between reason and revelation, advocating a balance between individual freedom and social responsibility. His work also examines sexuality and its connection to the sacred, as well as major cultural and social transformations in Tunisia, including colonial legacies and feminist movements. Bouhdiba's writings remain essential for understanding contemporary social and cultural dynamics in Tunisia.

Keywords: Religion, Sociology, Tunisian Culture, Identity, Gender.

المؤلف المرسل*

مقدمة:

منذ إصداره الأول وحتى إسهاماته الأخيرة، يُعدّ عبد الوهاب بوحديبة واحدًا من أبرز المفكرين الذين شكلوا معالم السوسيولوجيا التونسية والعربية بشكل عام. فمن خلال إنتاجاته الغنية والمتنوعة التي تتنقل بين التحليل السوسيولوجي العميق والتأملات الفلسفية حول قضايا الهوية، الجنسانية، والدين، نجح بوحديبة في أن يترك أثراً بالغ الأهمية في فهم ديناميكيات المجتمع التونسي في تحولاته الاجتماعية والسياسية. حيث أن إنتاجاته الفكرية ليست مجرد محاضرات أكاديمية جافة، بل تشكل أداة تحليلية حية ومؤثرة في إعادة صياغة الكثير من المفاهيم التي تتعلق بالثقافة والمجتمع والدين، ما جعلها تشكل مرجعية لا غنى عنها لفهم الواقع التونسي من منظور سوسيولوجي نقدي.

فمن خلال أعماله البارزة مثل " الإسلام والجنس (لعبد الوهاب بوحديبة، الذي صدر باللغة الفرنسية عام 1975 تحت عنوان La Sexualité en Islam، يُعدّ من أبرز الأعمال الرائدة في دراسة العلاقة بين الإسلام والجنس من منظور أكاديمي يجمع بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. يقدم هذا الكتاب مساهمة علمية عميقة في تحليل الروابط المعقدة بين الدين، الجسد، والجنس، مستندًا إلى قراءة دقيقة للنصوص الدينية وسياقاتها الثقافية، مع استكشاف التحولات الاجتماعية التي شكلت تصورات المجتمعات الإسلامية حول هذه المواضيع) و"الإنسان في الإسلام" (يُعد من أبرز الأعمال الفكرية التي تتناول مفهوم الإنسان في الإسلام بعمق وشمولية، من منظور يجمع بين الفلسفة والسوسيولوجيا. يتميز هذا الكتاب بتحليل دقيق ومتأنٍ للنصوص الدينية الإسلامية، بما في ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية، مع استحضار السياقات الثقافية والاجتماعية التي أسهمت في تشكيل تصورات المجتمعات الإسلامية حول الإنسان، مكانته، ودوره المركزي في الكون. يقدم بوحديبة قراءة تجمع بين البعد الروحي والأخلاقي والبعد الاجتماعي، مما يجعل الكتاب مساهمة قيّمة في فهم الإنسان في إطار الرؤية الإسلامية.)، تمكن بوحديبة من تجديد الخطاب حول الإسلام والعلاقات بين الجنسين، مُخالفًا بذلك العديد من التصورات السائدة، ومرسخًا رؤية جديدة تأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين النصوص الدينية والواقع الاجتماعي. إضافة إلى أن

تحليلاته قد أسهمت بشكل جوهري في إعادة طرح الأسئلة حول مفاهيم مثل الحرية الفردية، دور المرأة في المجتمع، والسلطة الدينية.

وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تحليل إسهامات عبد الوهاب بوحديبة الفكرية بشكل متعمق، من خلال فحص تطور رؤيته السوسيولوجية التي تتجاوز التحليل السطحي للظواهر الاجتماعية إلى التركيز على البنى الثقافية العميقة التي تؤثر في تشكيل السلوك الاجتماعي في تونس. كما يسعى هذا البحث إلى فهم كيفية تأثير أفكار بوحديبة في التفسير المعاصر للتحديات التي يواجهها المجتمع التونسي، لا سيما في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عرفها منذ بداية الألفية. وفي هذا الإطار، تطرح إشكالية البحث السؤال التالي: كيف يمكن لأعمال عبد الوهاب بوحديبة أن تساهم في تقديم أدوات تحليلية لفهم التحولات الاجتماعية في تونس، خاصة في سياق التحديات المعاصرة التي يواجهها المجتمع التونسي في إطار التحولات السياسية والاقتصادية؟

ناهيك و أن المنهجية التي يعتمدها هذا البحث هي "تحليل المحتوى"، حيث يركز على دراسة النصوص بشكل دقيق لاستخراج المفاهيم الرئيسية التي يعالجها بوحديبة، وتحليل كيفية تفاعل هذه المفاهيم مع البنى الاجتماعية والثقافية في تونس. وعليه يتمثل الهدف من هذا التحليل في الكشف عن الرؤى السوسيولوجية التي يقدمها بوحديبة حول العلاقة بين الفرد والمجتمع، وتقديم إطار تحليلي لفهم قضايا مثل الدين، الجنس، والهوية في سياق المجتمعات العربية المعاصرة. فضلا عن أن هذا البحث يعتمد على تحليل مجموعة من مؤلفات بوحديبة الأكثر تأثيرًا مثل "الإسلام والجنس" و"الإنسان في الإسلام"، مع التركيز على استخراج الرؤى النقدية التي يسهم بها في النقاشات حول الدين، السلطة، والمجتمع. كما أنه سيتم فحص الأساليب التي يستخدمها بوحديبة في معالجة هذه القضايا، سواء من خلال التأصيل الفلسفي أو عبر الأدوات السوسيولوجية التي يطورها في مؤلفاته.

أخيرا سيتيح لنا هذا التحليل فحص التأثيرات التي قد يكون لها عمل بوحديبة على الخطاب السوسيولوجي المعاصر، وعلى مستوى فهم المجتمع التونسي في ظل ما شهده من تغيرات، بالإضافة إلى استكشاف مدى فعالية أدواته التحليلية في مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية الراهنة.

1-رؤية بوحديبة السوسيولوجية:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحليل المفاهيم و النظريات الرئيسية التي عمل بوحديبة على تحسينها في أعماله الأساسية ، مثل "الإسلام والجنس"، و"الإنسان في الإسلام". و عليه يقدم رؤيته التحليلية للنزاعات الثقافية و الدينية في السياق التونسي ، حيث أنه يرى أن الدين ليس فقط نسق من المعتقدات ، بل هو مجموعة من العلاقات الثقافية التي تنشأ الشخصية الفردية و الجماعية(**Hamès, 1985, p. 230**). إضافة إلى أنه يستند على تحليل التأويلات المختلفة للنصوص الدينية لاستيعاب كيفية تشكيل هذه النصوص البُنى الاجتماعية والتقاليد الثقافية.

- **تحليل متعمق لكتاب "الإنسان في الإسلام":**

يعمل بوحديبة في كتابه "الإنسان في الإسلام"، على إبراز منظور فلسفي واجتماعي دقيق لمفهوم الإنسان في الإسلام، مرتكزا على منهجية متكاملة تضم اللاهوت، الفلسفة، التصوف، وعلم الاجتماع. حيث لا يقتصر على التحليل التقليدي للدين كمنظومة تشمل الأحكام والعبادات، بل يركز على تقديم إجابة لسؤال جوهري: "ما هو موقع الإنسان في الكون وفقًا للتصور الإسلامي؟".

يستعرض بوحديبة أن الإنسان في الإسلام ليس فقط كمجرد كائن خاضع ، بل كيان يتناغم فيه البعد الروحي والمادي. هذه الثنائية تضع الإنسان في وضعية مميزة ك "خليفة" على الأرض، مما يدل على مسؤولية أخلاقية كبرى تجاه الكون والمجتمع (**Leblon Aubague, 1975 p. 3**). فالله هو خالق الإنسان، ولكنه منحه العقل والحرية، ما يتيح للإنسان قدرة على

اتخاذ قراراته على نحو مستقل وتحديد مصيره، فضلا عن ما يدعم فكرة الشراكة بين الإنسان والإله في الخلق والتعمير. إذا الإنسان كـ"خليفة" هو مفهوم جوهري في فلسفة بوحديبة، حيث أن هذه الخلافة لا تقتصر على السيطرة فقط، بل تشمل مسؤولية موسعة لبناء الأرض وتحقيق التوازن بين الروح والمادة . بين العقل والإيمان. بناءً على ذلك، يرى بوحديبة أن فهم الله في الإسلام ينطلق من فهم الإنسان ودوره الأساسي في هذا الكون. كما أنه يعزز دراسته من خلال تسليط الضوء على أهمية الحرية في الإسلام. بالنسبة له الحرية، هي أساس الوجود الإنساني، في تصوره، الإسلام لا يكبّل الإنسان بأسلوب مُعدّ مسبقًا، بل على العكس يعطيه حرية الاختيار التي تؤهله للتفاعل مع العالم وتسييره من خلال استخدام العقل والإيم **(Bouhdiba, 2004, p. 133)**. ناهيك وأنه يستشهد بوحديبة بالآية القرآنية "*اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ* " (العلق، 1) (القرآن الكريم, s. 72) ، التي تعدّ دعوة واضحة إلى العلم و المعرفة، ما يُكرّس فكرة أن الإسلام يدعو إلى استخدام العقل كأداة لفهم الكون الوجود.

أيضا تشكل الإنسانية في الإسلام أو الإنسية الإسلامية نقطة جوهرية في فكر بوحديبة ، حيث يرى أن الإسلام يعطي رؤية عميقة عن الإنسان بصفته كائنا ذو قيمة محورية، لديه القدرة على التأمل والتفكير. و عليه تتجاوز هذه الإنسية البعد الديني المطلق لتتضمن الفلسفة والوجودية**(Al-Ghafari, 2016, p. 105)** ، حيث يُوضح أن الإسلام ينظر إلى الإنسان ككائن حر وعقلاني لديه القدرة على اتخاذ قراراته بصورة مستقلة. فهذه الرؤية تبين أن الإسلام ليس دينا يحبس الإنسان في طاعة غير مشروطة، بل يضعه في محور المشروع الكوني باعتباره كائن يتمتع بالعقل والحرية والمسؤولية.

وفي هذا السياق يؤكد بوحديبة أن الخروج من الجنة ليس نزولًا عقابيًا كما في بعض التحليلات التقليدية، بل هو تغيير وجودي يتضمن دلالة تحمّل الإنسان لوظيفته في هذا العالم . فالإنسان في الإسلام دائما في حالة ديناميكية بين العقل و الوحي، بين التجربة و الخطأ، مما يتيح له فرصة للتقدم والاكتساب.

يركز بوحديبة أيضًا على التوافق بين العقل والوحي في الإسلام، حيث يرى أن الدين لا يعادي العقل، بل يدمجه في إطار فهم أعمق للوحي والوجود. فالإسلام، في نظره، يحث الإنسان على استخدام العقل لفهم العالم واكتشاف الحقيقة، ما يتجلى في الدعوة المستمرة للعلم والتفكر، كما ورد في القرآن الكريم **(هرماسي، 2019، ص. 148)**.

ومن خلال هذا التحليل، يقدّم بوحديبة الإنسان في الإسلام ككائن مركزي في المشروع الإلهي، مسؤول عن تحقيق التوازن بين المادة والروح، وقادر على بناء حضارة إنسانية تقوم على العقل والإيمان معًا **(هرماسي، 2019، ص. 151)**، هذه الفكرة تُعزز من رؤية الإسلام كدين يمنح الإنسان الحرية والعقلانية في آنٍ واحد، ما يجعله كائنًا مؤثرًا في هذا الكون.

أخيرا ينتهي بوحديبة إلى استنتاج أن الإسلام، إذا ما فُهِم على حقيقته، يمثّل ثورة إنسانية تدعو إلى تحرير الإنسان من القيود المادية والروحية. هذه الثورة لا تقتصر على البعد الديني، بل تتجاوزه لتشمل جميع مناحي الحياة الإنسانية: الفكر، الفلسفة، العلوم، والاجتماع **(هرماسي، 2019، ص. 152)**.أيضا يرى أن الإسلام يدعو إلى خلق إنسان جديد، قادر على مواجهة تحديات العصر، وتحقيق التوازن بين الروح والعقل، بين الإيمان والمعرفة. من خلال تحليله، يقدّم بوحديبة قراءة جديدة للإسلام كدين كوني يعزز من قيمة الإنسان ككائن حر وعقلاني، قادر على التفاعل مع العالم والمساهمة في تطويره. فالإسلام بالنسبة لبوحديبة هو مشروع إنساني عظيم، يحمل في طيّاته القدرة على التجديد والتطوير.

- **تحليل كتاب "الجنسانية في الاسلام":**

يقدم بوحديبة في هذا الإطار دراسة معمقة بين الجنس و المقدس في المجتمعات الإسلامية. فضلا عن أنه يستند في تحليله على النصوص الدينية الرئيسية في الإسلام، كالقرآن الكريم والأحاديث النبوية، ليفسر كيف تم تنظيم الحياة الجنسية في إطار ديني و روحي. بالإضافة إلى أنه يرتكز على أن الإسلام لا يعتبر الجنس مجرد وسيلة للتكاثر، بل يصنفه على أنه جزء من الحياة الإنسانية المتصلة بالنشوة والروحانية (**Digard, 1976,**

p. 157)، و يتجلى ذلك في العديد من الآيات القرآنية المرتبطة بالمتعة و الروحانية، حيث يظهر ذلك في العديد من الآيات القرآنية التي تتحدث عن العلاقة بين الزوجين. بالإضافة إلى أنه يتطرق إلى موضوعات الطهارة الجسدية **(بوحديبة، 1986)**

و كيفية ارتباطها بالجنس، حيث يتم التعامل مع الجسد على أنه يحتاج إلى التطهير بعد الممارسات الجنسية، وهو ما يعكس أهمية الطهارة في الحياة اليومية في الإسلام. فضلا عن أنه يتناول مسألة الحلال والحرام في الممارسات الجنسية (يستعرض بوجديبة الجذور الأخلاقية العميقة في الثقافة العربية التي تعود إلى التقاليد القرآنية الأصيلة. فقد وضع الإسلام ضوابط واضحة للتحكم في الرغبات البشرية، مثل تنظيم العلاقات الزوجية والتعاملات المالية بما يحقق التوازن والاعتدال. فعلى سبيل المثال، تشير الآية 37 من سورة النساء إلى مشروعية التعاملات المبنية على التفاهم والاتفاق، مما يعكس احترام كرامة الإنسان والحفاظ على القيم الأخلاقية. فضلا عن أن مفهوم التمتع والتكاثر في هذا السياق لا يهدف إلى العيش المسبق للجنة، بل يسعى إلى تحقيق حياة متوازنة تحترم الحدود الإلهية وتُثري التجربة الإنسانية.)، مشيرًا إلى أن هناك محرمات محددة تحكم السلوك الجنسي في المجتمعات الإسلامية. (تحكم السلوك الجنسي في المجتمعات الإسلامية مجموعة من المحرمات المستمدة من النصوص الدينية والتقاليد الاجتماعية. تشمل هذه المحرمات الزنا، والعلاقات المثلية، وسفاح القربى (العلاقات مع المحارم)، والجماع خلال الحيض، والخيانة الزوجية، والجنس قبل الزواج، والعلاقات الجنسية مع غير المسلمين خارج إطار الزواج الشرعي. كما تتضمن الممارسات الجنسية غير الطبيعية أو المفرطة، والتي تُعتبر خروجا عن القيم الأخلاقية والدينية. تُعد هذه المحرمات جزءًا من منظومة أخلاقية تهدف إلى تنظيم العلاقات الجنسية لضمان استقرار الأسرة والمجتمع، مع وجود تباينات بين النصوص الدينية والممارسات الاجتماعية في تطبيقها.) كما يتناول دور المرأة في هذا السياق، مشيرا إلى العلاقة بين الجنسين من منظور ديني واجتماعي (يشير إلى أن المرأة تُعتبر محورًا أساسيًا في تنظيم السلوك الجنسي، حيث تُحدد مكانتها ودورها وفقًا لتعاليم الشريعة الإسلامية والتقاليد الثقافية. يُبرز "كتاب الجنس في الإسلام " كيف تُفرض على المرأة قواعد صارمة تتعلق بالعفة والطهارة، إذ يُنظر إلى جسدها كرمز للشرف العائلي والاجتماعي. كما يناقش بوحديبة العلاقة بين الجنسين باعتبارها علاقة قائمة على ضبط الرغبات وإقامة توازن بين الحقوق والواجبات، مع تأكيد النصوص الدينية على الزواج كإطار شرعي لتنظيم هذه العلاقة. ومع ذلك، يُظهر الكتاب أن هذه الأطر تنعكس بطرق مختلفة في الممارسات الاجتماعية، حيث يمكن أن تتداخل الاعتبارات الدينية مع

العادات والتقاليد المحلية، مما يخلق تصورات متباينة حول أدوار المرأة والجندر في المجتمعات الإسلامية.)، مبرزا كيف أن تنظيم العلاقات الجنسية يعتمد على قواعد ومعايير تهدف إلى حماية النظام الاجتماعي والديني(**Bouhdiba, 1982, p. 16**). إضافة إلى أنه يبرز كيف أن تنظيم العلاقات الجنسية يعتمد على قواعد ومعايير تهدف إلى حماية النظام الاجتماعي والديني.

2-الجنس والمقدس في السياق التونسي: قراءة في أفكار عبد الوهاب بوحديبة:

يقدم عبد الوهاب بوحديبة في تحليله رؤية معمقة حول العلاقة بين الجنس والمقدس، مركزًا على التوازن الدقيق الذي يميز هذه العلاقة في المجتمعات الإسلامية، ولا سيما في الفضاء الاجتماعي التونسي(**Bouhdiba, 1965, p. 16**) . هذا الفضاء يتميز بثنائية معقدة تجمع بين الانفتاح والتحفظ، حيث تتشابك الجوانب الدينية مع السياقات العلمانية. ويظهر هذا التوتر في السلوكيات اليومية المرتبطة بالجنسانية، حيث يُنظر إلى الزواج، مثلاً، كوسيلة مقدسة للحفاظ على الهوية الدينية، بالإضافة إلى كونه عقدًا اجتماعيًا واقتصاديًا. ومع ذلك، شهدت المناطق الحضرية في تونس انفتاحًا تدريجيًا يعكس تبني الأفراد لممارسات أكثر تحررًا، لكن ضمن حدود تظل تراعي الرمزية الدينية والاجتماعية.

- **الهوية الجندرية والسيطرة الذكورية:**

يعالج بوحديبة قضايا السيطرة الذكورية في المجتمعات الإسلامية من خلال تحليل الأدوار الجندرية التقليدية وتفسير النصوص الدينية التي تدعم هذه السيطرة. حيث أنه في تونس، شكّلت مجلة الأحوال الشخصية الصادرة في عام 1956 نقطة تحول رئيسية في الحد من الهيمنة الذكورية على المستوى القانوني، ومع ذلك، تبقى الأدوار الجندرية التقليدية قائمة في العديد من الأوساط، لا سيما في المناطق الريفية. إضافة إلى أنه يشير إلى أن هذه الأدوار ليست نتاج الدين فقط، بل إنها تتداخل مع أعراف اجتماعية عميقة الجذور تعزز الهيمنة الذكوري(**Al-Ghafari, 2016, p. 215**)، ما يعكس التعقيد الذي يميز التحولات الجندرية في السياق التونسي.

● **المحظورات الجنسية بين التحفظ والانفتاح:**

يناقش بوحديبة مفهوم التابوهات الجنسية في الإسلام، ويُظهر كيف تتجسد هذه المحظورات في الثقافة التونسية. حيث لا يزال الجنس موضوعًا حساسًا ومحظورًا في العديد من الأوساط، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت انفتاحًا نسبيًا على مناقشة هذه القضايا، سواء في الإعلام أو الأدب أو السينما. و عليه يعكس هذا التحول تأثير العولمة والقيم الليبرالية، لكنه يتوازى مع استمرار ارتباط هذه الموضوعات بقضايا الشرف والعرض، وهو ما يُظهر استمرار التصورات التقليدية للجسد الأنثوي كمجال مقدس.

● **الجنس والهوية الوطنية بين التراث والحداثة:**

يربط بوحديبة بين الجنسانية والهوية الوطنية في تحليله للعلاقات الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية. في تونس، يُعتبر النقاش حول الجنسانية جزءًا لا يتجزأ من النقاش الأوسع حول الهوية الوطنية بعد الاستقلال. تبنى الحبيب بورقيبة، على سبيل المثال، إصلاحات تهدف إلى تحرير المرأة كجزء من مشروع تحديثي، معتبرًا أن تحرير المرأة شرط أساسي للتقدم الاجتماعي. ومع ذلك، واجه هذا المشروع تحديات تتعلق بموازنة القيم الإسلامية التقليدية مع القيم الحديثة المستوحاة من الغرب.

3-الديناميات الاجتماعية والثقافية في تونس من منظور بوحديبة:

يُعدّ الدين، من منظور بوحديبة، أكثر من مجرد منظومة معتقدات روحية؛ فهو شبكة معقدة من الممارسات والتقاليد التي تتداخل مع مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية. فهو يشكل إطارًا شاملاً يُحدد السلوكيات والمعايير الأخلاقية، بما في ذلك العلاقات الجنسية وتنظيم الأدوار الجندرية. حيث يرى أن الدين الإسلامي، من خلال نصوصه وتعاليمه، لا يكتفي بتقديم توجيهات روحية فردية، بل يؤسس لنظام اجتماعي شامل يُنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات، ويؤطر مفاهيم الشرف، والعفة، والواجبات الأسرية. من هذا المنطلق، تُصبح المحرمات والضوابط المتعلقة بالسلوك الجنسي جزءًا من هذه الشبكة، حيث تُعبر عن علاقة

الدين بالمجتمع، وتكشف عن كيفية اندماج المعتقدات الروحية مع الممارسات الثقافية في حياة المسلمين اليومية.

وفي السياق التونسي، يبدو تأثير الدين جليًا في تشكيل القيم والمعتقدات التي تعكس الهويات الفردية والجماعية على حد سواء. ويتضح هذا التأثير، بشكل خاص، في العلاقات الاجتماعية والجندرية، حيث يتفاعل البعد الديني مع المفاهيم الثقافية السائدة، مما يؤدي إلى صياغة ديناميات اجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد[1].

من جهة أخرى، يُبرز بوحديبة كيف تتأثر الممارسات الدينية بالتحولات التاريخية والاجتماعية. فالسياقات التاريخية، مثل حقبة الاستعمار وما أعقبها من تحولات سياسية، لعبت دورًا محوريًا في إعادة تشكيل هذه الممارسات. في تونس، يُمكن ملاحظة ذلك من خلال الحركات الاجتماعية، على غرار الحركات النسوية، التي تتحدى الأدوار التقليدية وتسعى إلى تقديم قراءات معاصرة للنصوص الدينية تتماشى مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية.

ويركز بوحديبة على الدين كمساحة للتفاوض والتأويل، وهو مفهوم يتجلى بوضوح في السياق التونسي، حيث تعيد الجماعات والأفراد تفسير النصوص الدينية بما يتلاءم مع احتياجاتهم الثقافية والاجتماعية(**Bouhdiba, s.d**) . هذا التأويل لا يساهم فقط في تعزيز التنوع داخل الممارسات الدينية، بل يمنح الأفراد مرونة لتطوير هوياتهم الخاصة ضمن الإطار الديني.

كما يناقش الدور الذي يلعبه الدين في مواجهة التحديات الثقافية والاقتصادية المعاصرة ، في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التكنولوجية، يصبح الدين أداة للتكيف مع السياقات الجديدة، مما يبرز أهمية التجديد الفكري والديني في مواجهة هذه التغيرات. من خلال هذا الدور التكيفي، يُسهم الدين إذا في الحفاظ على الهوية في بيئة متغيرة باستمرار.

أما فيما يتعلق بالهوية الوطنية، فيُبرز بوحديبة أهمية الدين كعنصر أساسي في بناء الانتماء وتعزيز التنوع. فالهوية التونسية، كما يراها، هي مزيج ديناميكي من الثقافات والتقاليد، حيث يضطلع الدين بدور محوري في هذا السياق. ويظهر ذلك جليًا من خلال تأثير الثقافة الإسلامية في الفنون والممارسات الاجتماعية، ما يجعل الهوية الوطنية التونسية كيانًا متعدد الأبعاد يعكس تناغمًا بين الأصالة والتنوع.

بهذا الطرح، يُبرز بوحديبة الدين كظاهرة اجتماعية ديناميكية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحولات التاريخية والثقافية، مما يجعل دراسته إطارًا هامًا لفهم العلاقات بين الدين والمجتمع في السياق التونسي الحديث.

4-تأثير عبد الوهاب بوحديبة في علم الاجتماع التونسي:

ركّز بوحديبة على دراسة القيم والتغيرات الاجتماعية والدينية، معتمدًا على مناهج متعددة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، مما ساهم في تطوير مقاربات جديدة لفهم المجتمع التونسي. تعتبر أعماله مرجعًا لفهم العلاقة بين الدين، الهوية، والتحولات الاجتماعية والسياسية و يتجلى ذلك في عدة نقاط رئيسية تتمثل في:

- **الدين كمنظومة اجتماعية:**

يرى بوحديبة أن الدين ليس مجرد منظومة روحية، بل هو منظومة اجتماعية وثقافية تتداخل مع كافة جوانب الحياة اليومية. في السياق التونسي، يشير إلى أن الدين يساهم في تشكيل القيم والمعتقدات التي ترسم ملامح الهوية الفردية والجماعية. كما يُبرز كيف تتفاعل القيم الدينية مع القيم الثقافية والجندرية السائدة، لتؤثر على العلاقات الاجتماعية بشكل عام، وعلى الأدوار الجندرية بشكل خاص.

- **التحولات الثقافية والاجتماعية:**

تناول بوحديبة أثر التحولات التاريخية، مثل الاستعمار وما تلاه من تغييرات سياسية واجتماعية، على الممارسات الدينية والثقافية. في تونس، شكّلت هذه التحولات أرضية لإعادة

النظر في الدين كعنصر محوري في حياة الأفراد والجماعات. وقد ركّز بوحديبة على كيفية مواجهة الحركات الاجتماعية، كالحركات النسوية، للأدوار التقليدية المفروضة دينيًا وثقافيًا، عبر تقديم قراءات جديدة للنصوص الدينية تتماشى مع التغيرات الاجتماعية المعاصرة.

- **الدين كأداة للتأويل والتجديد:**

أكد بوحديبة أن الدين ليس ثابتًا، بل هو مجال مفتوح للتأويل والتفاوض. في هذا السياق، أشار إلى كيفية قيام الأفراد والجماعات في تونس بإعادة تفسير النصوص الدينية لتتناسب مع احتياجاتهم الاجتماعية والثقافية. من خلال هذا التأويل، يتسع نطاق التنوع داخل الممارسات الدينية، مما يتيح للأفراد فرصة تطوير هوياتهم الخاصة ضمن الإطار الديني.

- **الدين والتغير الاجتماعي:**

رأى بوحديبة أن الدين يلعب دورًا هامًا في مواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية **(Bouhdiba, 2008)** التي تفرضها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، يصبح الدين أداة للتكيف مع التغيرات وتعزيز الهوية في سياقات جديدة. من هنا تأتي أهمية التجديد الفكري والديني كعنصر أساسي في التعامل مع التحولات الاجتماعية المعاصرة.

- **الهوية الوطنية والتنوع الثقافي:**

في إطار الهوية الوطنية، يرى بوحديبة أن الدين يشكل جزءًا لا يتجزأ من عملية بناء الانتماء الوطني. حيث يشير إلى أن الهوية التونسية هي مزيج من الثقافات والتقاليد، و يلعب الدين دورًا محوريًا في تعزيز هذا التنوع. يظهر هذا بشكل واضح في انعكاس الثقافة الإسلامية على الفنون والممارسات الاجتماعية، مما يعكس هوية وطنية ديناميكية ومتعددة الأبعاد.

- الإنسية الإسلامية والتفاعل مع الفكر العالمي:

من الأفكار المركزية لدى بوحديبة أن الإنسية الإسلامية ليست منعزلة عن باقي الحضارات، بل هي جزء من حركة فكرية عالمية. ينعكس هذا التفاعل الحضاري بوضوح في

السياق التونسي، حيث تشكل تونس حلقة وصل بين الشرق والغرب بفضل موقعها الجغرافي وتاريخها الثقافي. يشير بوحديبة إلى أن التفاعل بين التقاليد الإسلامية والفكر العالمي يمكن أن يكون أساسًا لبناء مجتمع متوازن يجمع بين الأصالة والحداثة.

- **تحرير الإنسان من الحتمية الاجتماعية:**

يرى بوحديبة أن الإسلام يمنح الإنسان الحرية لتجاوز الإكراهات الاجتماعية والحتميات التقليدية، وهو مفهوم يمكن أن يلهم الحركات النسوية والتيارات الفكرية التونسية الساعية لتحرير المجتمع من القيود التقليدية. هذه الرؤية تقدم نموذجًا للتحرر الاجتماعي، لا سيما في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

- **الإنسان ككائن كوني:**

يعزز بوحديبة فكرة أن الإسلام ينظر إلى الإنسان ككائن كوني منفتح على العالم، وهي رؤية تنسجم مع الطابع الثقافي التونسي الذي يتميز بالانفتاح الحضاري والتنوع الثقافي. هذا الانفتاح يمكن أن يعزز دور تونس كمركز ثقافي وفكري في العالم العربي والإسلامي.

- **الإنسية الإسلامية كمشروع حضاري:**

يقدم بوحديبة تصورًا للإنسية الإسلامية كحركة تتجاوز الدين لتشمل جميع جوانب الحياة، من الفكر إلى الفن. يعكس هذا التصور روح المجتمع التونسي الحديث الذي يسعى إلى بناء نموذج حضاري شامل يجمع بين القيم الإسلامية والتطلعات الإنسانية، مما يجعله مشروعًا ثقافيًا وفكريًا متكاملًا.

- **تأثيره على التعليم الأكاديمي:**

ترك بوحديبة أثرًا واضحًا على التعليم الجامعي في تونس، حيث ساعد في تطوير المناهج التعليمية في مجال علم الاجتماع، وخاصة في ما يتعلق بدراسة الديناميات الاجتماعية والثقافية. كما أثرت أعماله على أجيال من الباحثين، وساهمت في إغناء المكتبة الأكاديمية بمصادر هامة لدراسة التحولات في المجتمع التونسي.

باختصار، يُعد عبد الوهاب بوحديبة أحد أعمدة علم الاجتماع في تونس، حيث استطاع عبر أبحاثه ومساهماته الفكرية أن يقدم رؤية متجددة وعميقة لدراسة الديناميات الاجتماعية والثقافية، مما جعله مرجعًا فكريًا في مجاله ومصدر إلهام للأجيال القادمة.

خاتمة:

تتميّز أعمال عبد الوهاب بوحديبة بعمقها وقدرتها على تجاوز الأطر التحليلية التقليدية لتقديم فهم جديد للديناميات الاجتماعية والثقافية والدينية في تونس. إذ تجمع مقاربته بين علم الاجتماع والفلسفة وعلم اللاهوت، مما يتيح رؤية معمقة حول قضايا محورية مثل الهوية، الجنس، ودور الفرد في المشروع الحضاري الإسلامي. بالإضافة إلى أنه يقدّم رؤية إنسانية للإسلام، يضع فيها الإنسان في مركز الاهتمام، باعتباره كائناً حراً، عاقلاً ومسؤولاً. وتنسجم هذه الرؤية مع القيم الكونية، مما يجعلها ذات صدى خاص في السياق التونسي المعاصر، الذي يواجه تحديات التحديث والعولمة والمطالب بالمساواة الاجتماعية والجندرية. كما تمثل أعماله مرجعاً تحليلياً ثميناً لفهم التحولات الاجتماعية والثقافية الراهنة، حيث توفّر أدوات نقدية لاستجواب العلاقة بين التقليد والحداثة، واقتراح حلول للتوترات والصراعات المجتمعية.

أخيرا لا تقتصر مساهمات عبد الوهاب بوحديبة على قراءة أكاديمية للمجتمع التونسي، بل تدعو إلى تفكير عميق حول إمكانية التوفيق بين الإرث الروحي الإسلامي وتطلعات العصر الحديث نحو التحرر والعدالة الاجتماعية والانفتاح على العالم .ناهيك و أن إسهاماته تظل منارة فكرية للباحثين والمفكرين ولكل من يسعى لفهم تطورات المجتمع التونسي وما وراءه.

البيبلوغرافيا:

المراجع العربية:

القرآن الكريم. (2016). *سورة العلق*. دار المعرفة.

بوحديبة، ع. (1986). *الجنس في الإسلام* (ترجمة هالة العوري). رياض الريس للكتب والنشر.

هرماسي، ع. (2019). *الإسلام انفتاح وتجاوز: الإسلام في فكر عالم الاجتماع التونسي عبد الوهاب بوحديبة*. مجلة عمران، 29(8).

Références en français :

Bouhdiba, A. (1965). *L'Islam maghrébin : Essai d'une sociologie*. Revue Tunisienne des Sciences Sociales.
Bouhdiba, A. (1982). *La sexualité en Islam*. Presses Universitaires de France.
Bouhdiba, A. (2004). *Le message de l'Islam*. Diogène.
Bouhdiba, A. (2008). *L'arabisation de la philosophie*. Parole, 79.
Bouhdiba, A. (s.d.). *L'Islam doit relever les défis actuels*. UNESCO. https://www.unesco.org/fr/articles/abdelwahab-bouhdiba-lislam-doit-relever-les-defis-actuels

Digard, J.-P. (1976). A. *Bouhdiba, La sexualité en Islam*. L'Homme, 16(4). https://doi.org/10.3406/hom.1976.367705

Hamès, C. (1985). Bouhdiba (A.), Chevallier (D.), *La ville arabe dans l'islam*. Archives de sciences sociales des religion.

Leblon Aubague, M. (1975). *Islam et sexualité : Présentation de la thèse d'A.Bouhdiba*. Migrants-Formation.

Références en anglais:
Al-Ghafari, I. (2016). *Review of Sexuality in Islam*. International Network of Sexual Ethics and Politics (INSEP), 4.
Al-Ghafari, I. (2016). *Review of Sexuality in Islam*. INSEP, 4.

نظرية تعارف الحضارات في فكر زكي الميلاد: مقاربة إسلامية للتواصل الحضاري

The Theory of the Dialogue of Civilizations in the Thought of Zaki Al-Milad: An Islamic Approach to Civilizational Communication

صالح منصور*، جامعة عباس لغرور– خنشلة، مخبر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع بجامعة باتنة ،mansour.salah@univ-khenchela.dz

تاريخ الارسال:2025-12-18 تاريخ القبول:2026-01-21 تاريخ النشر:2026-09-30

ملخص

في أواخر القرن ال 20 ظهر تحول فكري عالمي قاده انتصار الغرب الرأسمالي، ما أدى إلى بروز العديد من النظريات مثل نهاية التاريخ وصدام الحضارات وفي هذا السياق نجد المفكر العربي زكي الميلاد يطرح نظرية تعارف الحضارات كبديل إسلامي يدعو إلى الحوار والتفاهم بدل الصراع تنطلق النظرية من الآية 13 من سورة الحجرات، مؤكدة على وحدة الأصل الإنساني وقيمة الاختلاف، ومرتكزة على أسس دينية وثقافية وسياسية واقتصادية، وداعية إلى تواصل قائم على الاحترام المتبادل غير أن النظرية تواجه عوائق عدة، منها التشويه الإعلامي للإسلام وضعف الحضور الحضاري للعالم الإسلامي ورغم ذلك تعد نظرية تعارف الحضارات مساهمة فكرية واعدة نحو بناء نموذج تواصلي إنساني بديل.

الكلمات المفتاحية: الحضارة، تعارف الحضارات، زكي الميلاد، التعارف .

Abstract

In the late 20th century, a global intellectual shift emerged, driven by the triumph of Western capitalism. This led to the rise of several theories, such as the End of History and the Clash of Civilizations, Within this context the Arab thinker Zaki Al-Milad proposed the theory of the Dialogue of Civilizations as an Islamic alternative that advocates dialogue and mutual understanding instead of conflict. The theory is grounded in verse 13 of Surah Al-Hujurat, emphasizing the unity of human origin and the value of diversity, It is based on religious, cultural, political, and economic foundations and calls for communication rooted in mutual respect However the theory faces several challenges including the media distortion of Islam and the weak civilizational presence of the Islamic world Despite these obstacles, the theory of the Dialogue of Civilizations represents a promising intellectual contribution toward building an alternative human model of communication.

Keywords: civilization, acquaintance of civilizations, good birth, acquaintance.

المؤلف المرسل*

1. مقدمة:

مع اقتراب نهاية القرن العشرين، بدأت ملامح التحوّل الجيوسياسي والفكري تتضح على الساحة العالمية، حيث برزت الرأسمالية كإيديولوجيا متغلبة خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، مما دفع الغرب الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إعادة صياغة النظام الدولي بما يتماشى مع مصالحه الفكرية والاقتصادية والعسكرية، وفي ظل هذا السياق، ظهرت العديد من النظريات الفكرية والتي حاولت تفسير المرحلة وتوجيه مسارها، وكان من أبرزها أطروحة نهاية التاريخ التي قدّمها المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما، والتي تقر بأن الصراع الإيديولوجي الذي هيمن على القرن ال 20 قد انتهى بانتصار الغرب الرأسمالي ، وكذلك أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون، الذي أكد على أن الصراعات المستقبلية لن تكون بين دول أو إيديولوجيات، بل بين حضارات ذات خلفيات دينية وثقافية مختلفة.

وقد أثارت هذه النظريات نقاشا واسعا في مختلف المحافل الأكاديمية والفكرية، حيث اعتبرها البعض تعبيرًا عن نزعة الغرب لفرض هيمنته الثقافية، وفي المقابل لم تكن الردود العربية في بداياتها سوى محاولات نقدية ركزت على تفنيد مضامين هذه النظريات وبيان قصورها دون أن ترقى إلى مستوى تقديم مشروع فكري متكامل يعكس خصوصية الثقافة العربية الإسلامية ورؤيتها للعالم.

وقد استمر هذا الفراغ الفكري لسنوات، حتى برزت بعض المحاولات الجادة من داخل العالمين العربي والإسلامي لإعادة صياغة العلاقة مع الآخر من منظور مغاير، ومن أبرز هذه المحاولات ما قدمه المفكر زكي الميلاد تحت عنوان تعارف الحضارات.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على نظرية تعارف الحضارات والتي تسعى إلى تجاوز منطق الصدام أو الإلغاء، وتؤسس لعلاقات حضارية قائمة على الحوار والتفاهم المتبادل، في إطار رؤية إسلامية منفتحة على القيم الإنسانية المشتركة، دون التفريط في الخصوصيات الثقافية والدينية، من خلال التعريف بها وبيان أسسها والعوائق التي تواجهها.

وعليه يتم طرح إشكالية جوهرية حول مدى نجاح نظرية تعارف الحضارات لزكي الميلاد في تقديم بديل حضاري يستند إلى الرؤية الاسلامية في الحوار بين الحضارات ويؤسس لنموذج تواصلي مغاير يتجاوز الطابع الصدامي .

والتي يتم الإجابة عليها باتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مضمون النظرية ، وفق عناصر الخطة التالية:

- 1: مفهوم الحضارة.
- 2: نظرية تعارف الحضارات – المفهوم و النشأة ، الأسس ، العوائق - .

2. مفهوم الحضارة.

يعتبر مفهوم الحضارة من المفاهيم التي تعبر عن مسيرة النسان في بناء المجتمعات وتطويرها، فهي حصيلة للتفاعل بين الفكر والمادة وبين القيم والمنجزات بالإضافة إلى التفاعل بين الأصالة والمعاصرة، وقد شغل هذا المفهوم حيزا واسعا في الدراسات الانسانية والاجتماعية، لما له من دور محوري في فهم تطور الأمم وازدهارها أو حتى انحطاطها، وعليه يأتي هذا المبحث ليكشف عن مفهوم الحضارة يتم التطرق فيه للمفهوم اللغوي والاصطلاحي للحضارة، وهذا بهدف تقديم رؤية شاملة لمفهوم الحضارة .

1.2 المفهوم اللغوي للحضارة.

يُعد مفهوم الحضارة من المفاهيم المركزية التي تناولها الفكر الإنساني عبر العصور، وقد اختلفت دلالاته باختلاف السياقات اللغوية والثقافية، وانطلاقًا من أهميته، نبدأ بتحديد معناه في اللغة العربية واللغات الأجنبية، لفهم أبعاده الأصلية وتطوره الدلالي.

أولا: في اللغة العربية.

اشتق فعل حضر من الحضور أي التواجد ويقال: حضر يحضر فهو حاضر، وقد استُعمل لفظ الحَضارة قديما – بكسر الحاء وفتحها – للدلالة على الإقامة في الحضَر مقابل الحياة في البادية، ثم أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استخدام مصطلح الحضارة للإشارة إلى مرحلة راقية من مراحل تطور الإنسان، وكذلك إلى مظاهر التقدّم العلمي والفني والأدبي والاجتماعي في المجتمعات الحضرية، إلى جانب دلالته الأصلية، وظلت المشتقات المرتبطة بهذا الجذر تدور في فلك معاني الحضور والاستقرار (ابن منظور، 1955، ص 196-197.).

يتضح من خلال التعاريف اللغوية أن مفهوم الحضارة ذو طابع اجتماعي منذ بداياته، إذ لا يمكن أن تُبنى حضارة على المستوى الفردي، بل تقوم على شبكة من العلاقات الاجتماعية الفاعلة، وما يصاحبها من مظاهر التبادل والإنتاج والتعاون والتنظيم .

ثانيا: في اللغة الأجنبية.

الحضارة في اللغة الأجنبية نجد أصلها منبثقا من الجذر اللاتيني/Civis /Civitas/civilis ونجد أن الكلمة ظهرت في اللغة الفرنسية في عصر التنوير سنة **1734**، وهي مشتقة من صفة civilize متحضر، ومن الفعل تحضر civiliser ، في القرن الثالث عشر ميلادي وكلها تعني مدني- مواطن- ساكن المدينة- وما هو خلاف الوحشية والتخلف والهمجية، ومنه كانت سمات الرجل المتحضر تعني صفات الرجل الاوربي في القرن الثامن عشر الميلادي. (أنيس إبراهيم وآخرون، د ت، ص181)

أيضا ورد في قاموس **l'arousse** أن الحضارة: مجموعة الميزات والقيم الشاهدة على درجة التقدم الإنساني، وتطور المجتمعات الايجابي، وكأن التعريف قد تجاوز معطيات الحضارة إلى معنى العولمة **Mondialisation** ثم معنى الكونية أو ما اصطلح عليه حضارة الكوكب الأزرق أي حضارة مشتركة ومتحدة بين الشعوب جميعها.

2.2 المفهوم الاصطلاحي للحضارة.

بعد الوقوف على الدلالة اللغوية للحضارة، تبرز الحاجة إلى التعمق في فهمها الاصطلاحي، كما تناوله المفكرون باختلاف مرجعياتهم، فالمفهوم الاصطلاحي يكشف عن الأبعاد النظرية والعملية للحضارة، سواء في الفكر العربي أو الغربي، ويتيح مقاربة شمولية لطبيعتها ومكوناتها.

أولا: عند العرب.

يرى ابن خلدون أن الحضارة تقوم على مظاهر الترف، وتتجلى في إتقان مختلف الصناعات المرتبطة به، مثل فنون الطهي، وتصميم الملابس، وتشييد المباني، وتأثيث المنازل، وغيرها من العادات والأنماط الحياتية المتعلقة بالعيش والرحة (ابن خلدون، 1999، ص 160)، أما مالك بن نبي فقد حدد مفهومها من جوانب متعددة من خلال مكوناتها فقال الحضارة تساوي الإنسان زائد التراب زائد الوقت ولكي نقيم حضارة وجب أن تترابط هذه العناصر (مالك بن

نبي، 1996، ص 45)، ونجد أن زكي الميلاد قد حاول الخروج عن المعنى اللغوي وربط الحضارة بالمشاركة والانفتاح والاندماج في العالم ومواكبة تطوراته (الميلاد زكي، 2008 ، ص 181).

إذا فقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالحضارة عند العرب، فابن خلدون يراها مرتبطة بمظاهر الترف والرقي المادي التي تنعكس في الصناعات والفنون الحياتية، في حين ركز بن نبي على العناصر الأساسية لبناء الحضارة والمتمثلة أساسا في الإنسان والتراب والوقت معتبرًا أن تكاملها شرط ضروري لقيام أي حضارة، أما زكي الميلاد فقد تجاوز المفهوم التقليدي، باعتباره الحضارة فعل انفتاح وتفاعل ومشاركة مع العالم، بما يعكس بعدا تواصليا وإنسانيا في فهمها.

ثانيا: عند الغرب.

يرى أندري لالاند أن الحضارة مجموعة ظواهر اجتماعية مركبة ذات طبيعة قابلة للتناقل، تتسم بسمة دينية أخلاقية جمالية فنية تقنية أو علمية ومشتركة بين كل الأجزاء في مجتمع عريض أو عدة مجتمعات مترابطة (أندري لالاند، 2001 ، ص 172)، ونجد أن أرنولد توينبي يعرفها على أنها كيان اجتماعي موحد قابل للفهم بمعزل عن جميع الظواهر الاجتماعية التي تبرز في بعض أجزاء هذا الكل الاجتماعي العضوي، فهي وحدة حضارية تهيء للدراس أن يفهمها ويحدد عوامل نشوء هذا الكل وعوامل اندثاره (نبيل مسيعد ، 2021 ، ص 796) ، أي أن الحضارة تنشأ كرد فعل لعوامل خارجية أو داخلية .

3. نظرية تعارف الحضارات – المفهوم و النشأة ، الأسس ، العوائق –.

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على نظرية تعارف الحضارات بالوقوف على مفهومها وظروف نشأتها الفكرية والسياقية، ثم بيان الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية في بعدها القيمي والمعرفي كما نتعرض للعوائق التي تحول دون تحقق التعارف الحضاري في الواقع المعاصر سواء كانت فكرية أو سياسية أو تاريخية .

1.3 المفهوم والنشأة.

قبل التطرق إلى مفهوم نظرية تعارف الحضارات عند **زكي الميلاد** [1]، وجب التطرق إلى مفهوم **التعارف**، فالتعارف لغة من عرف معرفة وعرفانا أي أدركه بحاسة من حواسه فهو

[1] زكي عبد الله الميلاد مفكر سعودي ولد سنة 1965 م في محافظة القطيف .

عارف وعريف وهو عروف، المعرفة و العرفان إدراك الشيء بتفكير وتدبر لأثره وهو أخص من العلم ويضاده الإنكار، تعارف وتعارفوا أي عرف أحدهما الآخر أو بعضهم بعضا (المعجم الوسيط ،دت، ص 595).

وأما من الناحية **الاصطلاحية** فإن جميل صليبا يرى بأنه الفعل الذهني الذي يقوم على إدراج أحد الأشياء في أحد التصورات (جميل صليبا، 1982، ص 303)، أما حسب مفسري القرآن فالتعارف في النص القرآني هو نهج في التفكير والتصرف والتواصل من أجل التعرف أو المعرفة المتبادلة بالهويات والمصالح بقصد الوصول للعيش الآمن (مجموعة من العلماء ، 1441 هـ ، ص 21)، ويحدد زكي الميلاد مفهوم التعارف على أنه أحد أرقى المفاهيم وأكثرها أهمية وفعالية في مجال العلاقات بين الأمم والحضارات، وهو يتضمن دعوة لأن تتعرف كل أمة وحضارة على بقية الأمم والحضارات الأخرى من منطلق السلم والأمن لا من منطلق الإقصاء والتدمير، وعليه فإن مبدأ التعارف في نظره يقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب وعلى تقبّل الاختلاف الحضاري بوصفه عنصرًا أساسيًا في الكون، مع ضرورة الإيمان بأن لكل حضارة سماتها الخاصة ومواطن قوتها التي تميزها عن غيرها (زكي الميلاد ، 1998 ، ص 18-19).

تُعد نظرية تعارف الحضارات خطابا إنسانيا فريدا يسعى إلى معالجة إشكالية عميقة تتصل بجوهر الوجود الإنساني في هذا العالم وهي صياغة تنبع من رؤية عربية وإسلامية تتسم بالتسامح والاعتدال، دعت إلى التعارف الإيجابي، بدلا من الدعوة إلى الصراع أو الاكتفاء بالحوار وقد برزت هذه النظرية كإجابة على تساؤلات أثيرت عالميا عقب طرح مفاهيم مثل تحالف الحضارات وحوار الحضارات (شيرين محمد ربيع، 2020 ، ص 12)، ومفاد هذه الأسئلة : في ظل هذه الطروحات والنظريات المتنوعة، ما هي النظرية العربية والإسلامية التي تمثل رؤيتنا الخاصة في مجال الدراسات الحضارية، حيث نجد أن زكي الميلاد يقدم فكرته كإجابة داعيا إلى الثقة بما نملك من أفكار ومعارف وهكذا أخذ مصطلح التعارف انطلاقا من الآية الكريمة: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [سورة الحجرات ، الآية 13] (شيرين محمد ربيع، 2020 ، ص 12).

وبالتالي فإن نشـــأة نظرية تعارف الحضـــارات تبلورت من خلال تحليله للآية القرآنية التي اشتق منها نظريته (المحمداوي علي عبود، 2012، ص 118).

2.3 أسس نظرية تعارف الحضارات.

تســتند نظرية تعارف الحضــارات عند زكي الميلاد على أســس دينية وثقافية وســياســية واقتصادية واجتماعية والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولا: الأسس الدينية.

يرى الميلاد أن آية التعارف في سورة الحجرات : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَ أُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُـعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ كشـفت هذه الآية عن جوانب وأبعاد كلية وإنسانية عامة، ومنها توصل إلى مفهوم اصطلح عليه تعارف الحضـارات، فهذه الآية حاولت تحديد مفهوم التعارف وتأكيده ، وجاءت لتبرزه وتنص عليه ، ومن هذه الجوانب والأبعاد الكلية والعامة:

- يلاحظ أن الخطاب في سـورة الحجرات موجّه بوضـوح إلى المؤمنين، سـواء في مطلعها أو في خاتمتها، وذلك لكونها من الســور المدنية غير أن الآية الثالثة عشــرة تمثّل اســتثناء لافتا، إذ يُوجه فيها الخطاب إلى عموم الناس بصـيغة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ما دل على شــمولية الخطاب واتســاعه ليطال البشــرية، على تنوعهم واختلافهم في الألسن والألوان وسائر أشكال التمايز والتفرد. (شيرين محمد ربيع، 2020 ، ص 12)
- ذكرت الآية الكريمة: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَ أُنثَى ﴾ بوحدة الأصل الإنساني مؤكدة أن البشــر، رغم اختلافاتهم وتنوعهم وتوزعهم في الأقطار، ينتمون جميعًا إلى جذر إنساني واحد والمقصود من هذا التذكير هو أن يستشعر الناس أنهم يشكلون، رغم التباين أسرة بشرية واحدة تعيش على هذه الأرض الواسعة.
- أقرت الآية بالتنوع الإنســاني في قوله تعالى: ﴿وجعَلناكم شــعوبا وقبائل ﴾ وهذه حقيقة اجتماعية وقانون تاريخي، فالله سـبحانه وتعالى بسـط الأرض بهذه المسـاحة الشـاسـعة لكي يتوزع الناس فيها شـعوبا وقبائل، علما أن القرآن الكريم لم يذكر في كل آياته عبارة ﴿ شُعُوبا وَقَبَآئِلَ ﴾ إلا في هذه الآية.

- الآية تعتبر خطابا إلى الناس كافة ، وتذكيرا بوحدة الأصل الإنساني ، وإقرارا بالتنوع بين البشر، فتنوع الناس إلى شعوب وقبائل وتكاثرهم وتوزعهم في المعمورة لا يعني أن يتفرقوا وتتقطع بهم السبل، وإنما ﴿ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ (شيرين محمد ربيع، 2020 ، ص 13).
- انطلاقا من قاعدة التفاضل والمقارنة، نجد أن الميلاد يتساءل لماذا لم تستخدم الآية كلمة لتحاوروا أو لتوحدوا أو لتعاونوا إلى غير ذلك من كلمات ترتبط بهذا النسق، ويأتي التفضيل لكلمة (لتعارفوا)؟ وهذا هو مصدر القيمة والفاعلية في مفهوم التعارف ، فهو المفهوم الذي يؤسس للمفاهيم المذكورة (الحوار، الوحدة، التعاون)، ويُحدد لها شكلها ودرجتها وصورتها، وهو الذي يحافظ على فاعليتها وتطورها واستمرارها، هذا من جهة الإيجاب، وأما من جهة السلب فإن التعارف كمفهوم وفاعلية بإمكانه أن يزيل مسببات النزاع والصدام (زكي الميلاد ،1998، ص 147-148).

ثانيا: الأسس الثقافية.

تسهم نظرية تعارف الحضارات في توثيق العلاقات بين الحضارات المختلفة، إذ تشجع كل دولة على الانفتاح والتعرف على ثقافات الدول الأخرى و يُعد هذا التعارف مدخلاً للتواصل الحضاري، يتم فيه الانفتاح على الثقافات المتنوعة مع التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية الإسلامية، خاصة في السياق العربي والإسلامي ويرى الأستاذ زكي الميلاد أن فهم منطق العلاقات بين الثقافات يمر عبر فلسفة الثقافة التي تتيح لنا إدراك الحدود الفاصلة بين ثقافتنا وغيرها من الثقافات وهذا الوعي هو ما يقود إلى تحقيق الاستقلال الثقافي والانفتاح الواعي على العالم في مقابل العزلة والانغلاق اللذين يتنافيان مع الطبيعة التفاعلية والديناميكية للإسلام. (زكي الميلاد ، 2014 ، ص99)

بوجه عام تشكل هذه النظرية دفاعًا فكريًا راقيًا عن مشروع حضاري يتجاوز الصدام نحو التفاعل مع المحافظة على الثوابت وهو ما يجعلها مساهمة مهمة في الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر.

ثالثا: الأسس السياسية والاقتصادية.

تعمل نظرية تعارف الحضارات في مجال السياسة على التعرف على مختلف التنظيمات السياسية للدول ، كما أنها تساهم في توطيد و تماسك العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الدول وتعمل على تطويرها، كما أنها تُسهم نظرية تعارف الحضارات في فهم آليات التسيير الاقتصادي للدول، إذ تتيح فرص تبادل المعرفة والخبرات في المجال الاقتصادي وتعزز التبادلات التجارية والاقتصادية بين مختلف الدول كما أنها تساهم في تقوية الروابط بين الحضارات من خلال التعاون الاقتصادي، وقد عرف هذا التعارف منذ العصور القديمة من خلال النشاط التجاري غير أن العصر الحديث شهد تطورا في هذه الفكرة؛ مما أدى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الشعوب والحضارات و بذلك نجد أن هذه النظرية تشجع على تحقيق مبدأ الانتفاع المتبادل من خيرات الأرض. (محمد أبو زهرة ، د ت ، ص 21)

يمكن القول أن المفكر زكي الميلاد أعطانا نظرة دقيقة حول نظريته تعارف الحضارات ، وبين لنا كيف تسهم هذه النظرية في توطيد العلاقات بين الحضارات وبين الدول في مختلف المجالات - دينية، ثقافية، سياسية، اقتصادية - وغيرها، فهي نظرية ذات بعد إنساني وغايتها تحقيق السلم والسلام والأمن والأمان والتسامح والتواصل والتقارب والتعارف، وتجاوز فكرة الصدام والصراع بين الحضارات وبين الدول.

ترتكز هذه النظرية على احترام جميع البشر، وتقدير التعدد والاختلاف بينهم في الديانات والمذاهب والأعراق، مما يجعلها دعوة واضحة إلى التسامح والتواصل ورفض الكراهية والانقسام بين الناس على اختلافهم

ومن ثم يمكننا تلخيص أسس النظرية فيما يلي (زكي الميلاد ، 2014 ، ص 95-96) :

- وحدة الأصل الإنساني .
- مبدأ وحدة الإنسانية الجامع .
- الاختلاف في الألوان واللغات .
- المحبة والتسليم بوحدة الرحم الأولى .
- حرية الاختيار فلا إكراه في الدين .

3.3 عوائق تطبيق نظرية تعارف الحضارات.

إن المتتبع لتاريخ الأفكار والنظريات يجد أن لكل فكرة أو نظرية معوقات تحول في غالب الأحيان دون تحقيقها ، ومن ذلك نظرية تعارف الحضارات فقد أقر زكي الميلاد بوجود عدة عوائق تقف في وجه فكرته وقد أوجزها فيما يلي (زكي الميلاد ، 2014 ، ص 107-108):

- انعدام القابلية للتواصل والتعارف بين الحضارات.
- التشويه المتعمد الذي تمارسه وسائل الإعلام الغربية، حيث تُقدَّم صورة الإسلام على أنه دين عنف وإرهاب وانغلاق.
- نظرة الاستعلاء والاحتقار التي يُقابل بها المسلمون سواء في بلدانهم أو في بلاد المهجر، نتيجة لافتقارهم إلى مقومات الحضارة والتقدم العلمي والتكنولوجي.
- ضعف قدرة العالم الإسلامي على إيصال قيمه الحضارية إلى العالم، ويرجع ذلك إلى اعتماد أساليب تربوية تهيمن عليها المناهج الغربية.
- العائق العقائدي، الذي يحول دون فهم الآخر أو التواصل معه أو تقبله، بسبب الاختلاف في المعتقدات الدينية أو الفلسفية أو الأيديولوجية.

4. خاتمة:

تُعدّ مسألة العلاقة بين الحضارات من أبرز القضايا التي شغلت الفكر الإنساني، خاصة في ظل ما يشهده العالم المعاصر من توتر وصدامات ثقافية وحضارية. وفي هذا السياق، تبرز نظرية تعارف الحضارات التي قدّمها الدكتور زكي الميلاد كأفق جديد للفهم والتقارب بين الشعوب والثقافات، وسعى الميلاد إلى تجاوز ثنائية الصراع والحوار، باقتراح نموذج معرفي وأخلاقي للتواصل الحضاري يقوم على التعارف الحقيقي مع الآخر، وعليه أمكننا الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها في الآتي :

✓ **النتائج:**

- أن مفهوم تعارف الحضارات ليس مستحدثًا في جوهره ، بل هو ممارسة تاريخية عرفها العالم منذ القدم، خاصة عبر الاحتكاك بين المسلمين وغيرهم من الأمم.
- الترجم، والتبادل العلمي، والانفتاح على المعارف الهندية والفارسية والصينية، كلها مظاهر عكست أوجها متعددة للتعارف الحضاري في التاريخ الإسلامي.

- قدم زكي الميلاد نظريته ردا على خطاب صراع الحضارات الذي يغلب عليه الطابع السياسي والامبريالي ، وعلى نموذج الحوار الذي لم يتحقق بفعل النزعة المركزية الغربية.
- تقوم نظرية تعارف الحضارات على المعرفة الحقيقية بالآخر وتفكيك الصور النمطية، من أجل الوصول إلى تفاهم مشترك يخدم الإنسانية .
- تمتلك هذه النظرية مقومات فكرية وأخلاقية تؤهلها لتكون نموذجًا عالميًا ، رغم أنها لا تزال في طور التأسيس النظري والنقاش الفكري.

✓ **التوصيات:**

- ضرورة إدماج نظرية تعارف الحضارات في مناهج البحث الأكاديمي، وخاصة في ميادين الفلسفة، علم الاجتماع والتربية.
- تشجيع الحوارات الثقافية المبنية على أساس التعارف وليس التنازل أو الذوبان، لتأسيس أرضية مشتركة للتعايش السلمي.
- إعادة قراءة التاريخ الحضاري من منظور التعارف والتبادل، لا من منظور الصراع والغلبة.
- تعزيز المبادرات الفكرية والإعلامية التي تسعى إلى تصحيح الصور النمطية المتبادلة بين الحضارات.
- دعم الجهود الفكرية العربية والإسلامية التي تطرح بدائل نظرية إنسانية وعادلة في التعامل بين الثقافات.

5. قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب

- ابن خلدون. (1999). المقدمة (تحقيق: درويش الجويدي). بيروت: المكتبة العصرية.
- لالاند، أندري. (2001). موسوعة لالاند الفلسفية (ترجمة: خليل أحمد خليل). بيروت: منشورات عويدات.
- المحمداوي، علي عبود. (2012). الهويات الحضارية: من الصدام إلى التسامح. بيروت: دار ابن النديم.

- الميلاد، زكي. (2008). المسألة الحضارية. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
- الميلاد، زكي. (2014). تعارف الحضارات. القاهرة: دار الكتاب المصري.
- أبو زهرة، محمد. (د.ت). العلاقات الدولية في الإسلام. القاهرة: دار الفكر العربي.
- بن نبي، مالك. (1996). شروط النهضة (ترجمة: عبد الصبور شاهين). دمشق: دار الفكر.
- مجموعة من العلماء. (1441هـ). التعايش والتعارف في الإسلام: مفاهيم ميسرة. جدة: منظمة التعاون الإسلامي.

ثانيًا: المقالات العلمية

- الميلاد، زكي. (1998). الفكر الإسلامي وقضايا العولمة. مجلة الكلمة، 5(20). بيروت.
- ربيع، شيرين محمد. (2020). فلسفة تعارف الحضارات: زكي الميلاد أنموذجًا. مجلة بحوث جامعة حلب
- مسيعد، نبيل. (2021، جانفي). فلسفة الحضارة عند أرنولد توينبي. مجلة الإحياء، 21(28).

ثالثًا: المعاجم والقواميس

- إبراهيم، أنيس، وآخرون. (د.ت). المعجم الوسيط. إسطنبول: المكتبة الإسلامية.
- ابن منظور. (1955). لسان العرب (ج 4). بيروت: دار صادر.
- صليبا، جميل. (1982). المعجم الفلسفي (ج 1). بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- مجموعة مؤلفين. (د.ت). المعجم الوسيط (ج 2). القاهرة: مجمع اللغة العربية.

منهج التأليف في كتاب: الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية لابن الشماع

Authorship curriculum in the book:Aladilla Albayyna Alnoranyya fi mafakhir alddawla Alhafsyya by. Ibn Al-Shamaa

نورة بوغقال*،جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، nora.boughegal@univ-khenchela.dz

تاريخ الارسال:2025-06-23 تاريخ القبول:2026-01-21 تاريخ النشر:2026-09-30

ملخص

اختلف الدارسون في تصنيف كتاب الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، فبعضهم جعله في خانة كتب المفاخرات والحماسة، مستندا في تصنيفه إلى كلمة مفاخر الواردة في العنوان، ورتبه بعضهم ضمن كتب الجغرافيا ، بسبب ما جاء في مقدمته من تعريف بالأمصار المغربية القديمة، واعتبره آخرون كتابا من كتب التراجم، لأنّ صاحبه ترجم لملوك الدولة الحفصية، وقال آخرون بأنه ينتمي إلى فن الخبر والسياسة، لأنه سرد أخبار ملوك الحفصيين، وخلدَّ مآثرهم السياسية، لكن الذي يقرأ هذا الكتاب الى نهايته يكتشف بأنه كتاب تاريخي بحت، يؤرخ لحقبة تاريخية هامة في تاريخ القطر التونسي، الذي كان يضم شرق الجزائر وشمال ليبيا، خلال فترة حكم الحفصيين.

الكلمات المفتاحية: منهج التأليف، ابن الشماع. الحفصيين

Abstract

The researcher differed in the classification of the book :Aladilla Albayyna Anoranyya fi mafakhir Alddawla Alhafsyya.some of them made it in the category of pride and enthusias.based his classification on the word of mafakhir mentioned in the title.some of them arranged it in the books of Geography because of the definition of the old Maghreb regions. others considered it a book of biographies because its author presented the biography of the kings of the Hafsia stat .others said that it belongs to the art of narration and politics because it narrated the news of the Hafsid state and immortalized their political exploit.but the person who reads the book carefully discoveres that it is a purely historical book.that chronicles an important historical period in the history of the Tunisian country.which included eastem Algeria and northern Libya during the rule of the Hafsids)

aKeywords: Authorship curriculum.Ibn al-Shamaa.The Hafsids

المؤلف المرسل*

1. التعريف بصاحب الكتاب :

هو "أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الشماع"، قاضي الأمحال وهي وظيفة جليلة"...موضوعها أن صاحبها يحضر بدار العدل مع القضاة ويسافر مع السلطان اذا سافر،ويفصل في الخصومات بين الجند ،ويبين لهم أحكام الشريعة في المشكلات التي تعرض لهم "(الهنتاتي، 2003، صفحة 51)، وهي مهنة أبيه وجده من قبله، عاش في عهد السلطان الحفصي "أبي عمرو عثمان"،الذي اِمتدّت فترة حكمه من سنة 839 هـ-894 هـ.ألّف اِبن الشماع كتاب "الأدلّة البيِّنة النورانية في مفاخرالدولة الحفصية "بخزانة الحضرة العلِّية الإمامية المجاهدية المتوكلية، سنة 861هـ، وله كتاب آخر في التاريخ الحفصي أيضا موسوم ب "... في عدد السلف من أيام الملوك الحفصيين "، اِستعرض فيه صاحبه تاريخ خلفاء بني حفص بشكل متسلسل مختصر.(الخالق، 2020)وقد أشتهر بلقب ابن الشماع أعلام كثيرون ذكرتهم كتب التراجم واستفاضت في سرد مراحل حياتهم،ما عدا صاحبنا هذا الذي ندر ذكره الا في النزر القليل منها.ومن أشهر الأعلام الذين حملوا هذا اللقب نذكر:

-أحمد بن محمد بن ابراهيم الأنصاري المراكشي الشهير بابن الشماع"...يكنى أبا العباس الامام الخطيب الأستاذ الأصولي المتفنن الأكمل الفرضي،مدحه العلماء ووصفوه بالأوصاف الدالة على رقيه مراقي العلوم،قال يحي السراج في فهرسته :الشيخ الفقيه الخطيب الأستاذ المقرئ النحوي الأصولي المتفنن الأكمل،أحمد بن الشيخ الأجل الأبر الأنزه المرحوم محمد بن ابراهيم الأنصاري كان رحمه الله عالما بعلوم جمة كأصول الدين،والفقه واللغة العربية،اماما في الفرائض والحساب عارفا بالمنطق والهندسة والتوقيت،آخذا بحظ من الرواية،ذا حالة حسنة،مبتلى بأمراض قبل أن تراه صحيحا نفعه الله ونفع به،وقال ابن الأحمر في فهرسته:شيخنا الفقيه المعمر الخطيب الصالح الأصولي المنطقي المعدل،أجازني

عامة،أخذ عن ابن الامام ابن البناء العددي وابن جابر القيسي وغيرهما..."(الخالق، 2020، صفحة 302).

-أحمد بن محمد ابن الشماع الأوسي المراكشي في ترجمة للسملالي قال فيها"...أحمد بن محمد بن ابراهيم الشهير بابن الشماع بن محمد بن ابراهيم الأوسي المراكشي الامام الخطيب الأستاذ الأصولي الفرضي أبو العباس،أجازه ابن جابر الوادي آشي،والشريف السبتي والخطيب ابن مرزوق الحفيد وأبو زكرياء السراج وولده أبو القاسم،ومن تلامذته الشيخ الفقيه أبو عبد اللها بن حياتي المتوفى سنة 781ه أو788ه"(السملالي، 1993، صفحة 335).

-أحمد بن محمد الهنتاتي أبو العباس شهر بالشماع"...أحد تلامذة ابن عرفة،أخذ عنه الشيخ أبو زيد عبد الرحمان الثعالبي،وولي قضاء محلة السلطان،أبي فارس،ووقع بينه وبين الحافظ البرزلي نزاع كبير في مسألة العقوبة بالمال هل هي جائزة باق حكمها أو منسوخة؟ألف كل واحد على صاحبه،ووقع بينهما في ذلك هجو،عفا الله عن الجميع "(بابا، 1989، صفحة 111).

-أحمد الشماع المراكشي الثعالبي ذكره بهذا الاسم ابن قنفذ القسنطيني في قول نصه:"...وحدثني أيضا هذه الحكاية الكومي مع ابن البنا والبقوري المتقدمة شيخنا الفقيه الثعالبي أحمد الشماع المراكشي بفاس المحروسة بالمدرسة التي كان يؤم فيها بالمطالعة كم البلد المذكور وقال لي انتفع بالهزميري كثيرا..."(القسنطيني، 1985، صفحة 68)

-محمد بن أحمد بن محمد المرجاني الهنتاتي حسب محمد محفوظ"...محمد بن أحمد بن محمد المرجاني الهنتاتي المعروف بابن الشماع المؤرخ،ام تتوفر لدي معلومات عنه،ولعله توفي بالوباء الواقع في زمن أبي عمرو عثمان الحفصي،له الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية حققه ونشره الاستلذ عثمان الكعاك..."(مخفوظ، 1994، صفحة 210).

-أحمد بن محمد الشماع الهنتاتي أبو العباس نسبة الى هنتاتة "...احدى قبائل مصمودة البربرية الكبرى بجنوب مراكش،فيكون على هذه النسبة من أصل مغربي لا يستبعد أن تكون عائلته قد هاجرت مع انصار الموحدين من مراكش واستقرت بافريقية لخدمة الدعوة الموحدية هناك،خاصة اذا علمنا أن المهدي بن تومرت من هنتاتة،وقد أثنى عليه الشماع كثيرا في رسالته،وأن بتي حفص هم من هذه القبيلة كذلك،ولعل ما يؤكد مغربيته ،وأن لقب الشماع كان متداولا بمراكش وبعد عرف أحد أقطاب الفكر في ق8ه،وهو الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد الشماع المراكشي المتوفى سنة 789ه"(الهنتاتي، 2003، صفحة 49).

-عمر بن أحمد بن الشماع عمر بن أحمد بن علي بن محمود،أخبر عنه نجم الدين الغزي فقال:"الشيخ الامام المحدث المسند أبو حفص زين الدين بن الشماع الحلبي الشافعي ولد سنة880ه تقريبا،واشتغل على الشيخ محي الدين بن الأبار والقاضي جلال الدين النصيبي وغيرهما من علماء حلب (الشماع، 1977، صفحة 223).

2. مصادر الكتاب :

سبق اِبن الشماع في التأليف التاريخي المتعلق بتاريخ **الدولة الحفصية** عدة مؤرخين، كانت كتبهم منارة، أضاءت طريقه ،في نقل بعض الوقائع والأخبار، بخاصة تلك التي حدثت قبل حكم السلطان" **أبي عمرو عثمان"** وهي الفترة التي عايشها المؤلف .

ومن تلك المصادر التاريخية التي ألفت خلال القرن التاسع للهجرة، وخصّت العهد الحفصي بالدراسة نذكر :

- **عبد الرحمان "بن خلدون"** المتوفى سنة 808ه، **"كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيامالعجم والعرب والبربر ومن عاصرهممن ذوي السلطان الأكبر"**، خصص الجزأين الأخيرين منه للحفصيين، وتعتبر كتاباته في هذه الفترة من مبدئها

الى عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز الأكبر، الوثيقة الأساسية المعتمدة في دراسة التاريخ الداخلي للدولة الحفصية(خلدون، 2000).

- **أبو العباس أحمد حسنبن علي اِبن الخطيب" اِبنقنفذ القسنطيني"** المتوفى سنة 810هـ، **كتاب "الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية"**، وقد كان اِبن قنفذ متصلا اِتصالاً وثيقاً بفرع **الدولة الحفصية المنتصب بقسنطينة**، هذا الإتصال أسبغ على معلومات الكتاب طابع الفرادة في بعض الأخبار(القسنطيني، 1968).

وتلى كتاب **" الأدلَّة البينة "** زمنيا كتاب آخر أرّخ لنفس الدولة للمؤرّخ :

- **أبو عبد الله محمد بن اِبراهيم اِبن اللؤلؤ"الزركشي"** توفي سنة 894هـ، **"تاريخ الدولتينالموحديّة والحفصية"**، الذي بدأه من حيث اِنتهى اِبن خلدون، وأكمل سرد أحداثه الى غاية ابتداء الفتنة التي اختتمت بها الدولة الحفصية حياتها(الزركشي، 1966).

-أما المصادر التي أخذت عن ابن الشماع نجد **مجمد بن ابن أبي القاسم الرعينيالقيرواني** المعروف **بابن أبي دينار** في كتابه **المؤنس في أخبار افريقية وتونس** حيث قال"...وهنا انتهى ابن الشماع وزادالزركشي نبذة ،ولنأت بها مختصرة كما اختصرنا ابن الشماع وأما ما جمعه بعد هذا،فهو مما تلقاه بالرواية والسند،وصرح بهذا في ديباجة الكتاب اذ قال فجمعت ما كان متفرقا بالرواية والسند،وجعلته مقام تبريد اشتعال الكبد بموت الولد"(دينار، 1983، الصفحات 9-10).

3. منهج تأليف كتاب الأدلّة البينة :

- افتتح **اِبن الشماع** كتابه بالحمدلة ،والصلاة والسلام على الرسول صلّ الله عليه وسلّم، والثناء على آله وأصحابه المطهرين"الحمد لله الذي جعل ملة الإسلام مؤيدة مقصودة،وشوكة أضدادها مفللة محصودة،وجعل رجالا أفذاذا أولي قوة في

عزمات اليقين،وغيرة على حرمة الدين،ينهضون في سبيل الله نهض الصادقين،ويركضون لإقامة أمر الله ركض السابقين,وصل الله على خيرته من خلقه وأمينه على سر وحيه ورسالته محمد المصطفى خاتم النبيين، وسيد المرسلين،وسلم عليه وعلى أهل بيته الطاهرين أئمة الهدى ومصابيح الدجى،وعلى سائر أصحابه أجمعين"(الشّماع، 1984، صفحة 27)، ثمّ قال: "... فإني أذكر في هذا التقييد نبذة كافية من أخبار السادات الموالي الحفصيين ،الخلفاء الموحدين ملوك افريقية جعلهم الله من الأئمة المهتدين ورفع درجتهم في عليين ،ونبيّنها على وجه الإيجاز والاختصار، وقصدتُ في ذلك عيون الأخبار وأرواحها، وتركت حشوها وطولها، ليكون هذا التقيّيد وجيزاً مهذّباً، ينشط الناظر إلى مطالعته، وغرضي بذلك وصميم النية فيه، التذكرة والموعظة، فإنّ في ذكرِأخبار الأمم الماضية، والقرون البائدة، والدول الغابرة، والملوك السالفة، تنبيها ووعيداً لمن ألقى السمع وهو شهيد"(الشّماع، 1984، الصفحات 27-28)

-حدثنا ابن الشماع في مقدمة كتابه عن المضمون الذي سيقدمه، الذي يحوي نبذة كافية من أخبار السلاطين الحفصيين، رصد فيها عيون أخبارهم وأهمل الهيّن منها ، مع الإشارة إلى أهميّة علم التاريخ وقيمته عند الأمم،"...فعلم التاريخ على هذا من أفضل العلوم وأسناها قدرا وأكثرها منفعة لمن حمله على طريقة الاعتبار"(الشّماع، 1984، صفحة 28).

-اِنطلق بعد ذلك يبيّن لنا الخطّة التي سار عليها في تأليف كتابه فقال : .. .وقدمت بين ذلك مقدمة على خمسة أبواب :

الباب الأول : في حد المغرب وإفريقية وما ورد في فضلهما فقال"...ذكر أهل التاريخ في كتبهم أن حد المغرب من ضفة النيل التي تلي بلاد المغرب إلى مغرب الشمس وحده مدينة سلا،...وحد افريقية من مدينة طرابلس إلى مدينة طنجة...،وأما ما ورد في فضل المغرب ...مما نقل عن سفيان بن عيينة يروى أن المغرب بابا مفتوحا للتوبة

مسيرة أربعين خريفا لا يغلقها الله حتى تطلع الشمس من مغربها،...وأما ما ورد في فضل افريقية،مما نعلم عن الراوي قال يروي عن عبد الله بن وهب مرفوعا عن النبي صل الله عليه وسلم؛بعث سرية في سبيل الله فلما رجعوا ذكروا شدة برد أصابهم،فقال رسول الله صل الله عليه وسلم:لكن افريقية أشد بردا وأعظم أجرا..."(الشّماع، 1984).

الباب الثاني: في التّعريف بمدينة تونس وما في معنى ذلك قال"...وهي اليوم قاعدة البلاد الإفريقية وأم بلادها،وحضرة السلاطين من الخلفاء الحفصيين، وهاجر إليها أهل الأقطار من الأندلس والغرب وغيرهما،فكثر خلقها واتسع بشرها ورغب الناس في سكناها ...وتونس في سفح جبل قالوا وهي دار علم وفقه ،وعلى نحو عشرة أميال منها نهر مجردة وهو على الطريق الى المغرب ،ويقال إن من شرب منه قسا قلبه وأكثر الناس يجتنبون الشرب منه...وسميت تونس أن المسلمين كانوا لما افتتحوا افريقية ينزلون بإزاء صومعة راهب بترشيش كان هناك، ويأنسون بصومعته فيقولون هذه الصومعة تؤنس ولقبوها هذا الاسم"(الشّماع، 1984، الصفحات 36-37).

الباب الثالث: في ذكر بلد رادس والسبب الذي من أجله خرق البحر بمدينة تونس، وما يتصل بذلك ؛لكن ابن الشماع حرر في ذكر هذه البلدة فقرة صغيرة لا تصلح أن تكون بابا مفادها:"...بالقرب من رادس وادي مليان وعليه القنطرة الشهيرة فخامة واتساعا،والتونسيون يزعمون أنها بنيت من مال رجل من الغرباء،كان يتكفف الناس، ويتصدقون عليه ،ولا يعلمون حاله وسعة ماله الى أن توفي،فوجد له مال معدود،فأمر المولى أبو زكرياء رحمه الله أن يصرف في بنائها فأبتنيت منه"(الشّماع، 1984، الصفحات 37-38).

الباب الرّابع : في التعريف بأول من غزا إفريقية من الصحابة -رضوان الله عليهم –وما يتصل بذلك"...وأول من غزا افريقية عمرو بن العاص -رضي الله عنه - ...ثم غزاها بعده عبد الله بن أبي سرح كاتب الوحي لرسول الله- صل الله عليه وسلم- في خلافة عثمان –رضي الله عنه-..."(الشّماع، 1984، الصفحات 39-43).

الباب الخامس: في وجوب طاعة ولّاة الأمور، وما في ذلك المعنى،ودلل على ذلك بثلة من الأحاديث النبوية الشريفة،والأقوال المأثورة التي تدعم ذات السياق. ثمّ تبع ذلك : بمن ولي إفريقية من ملوك بني حفص ، وهو مضمون الكتاب، فقسمه إلى عشرين بابا مرتّبة ترتيبا زمنيّا، من نشأة الدولة الحفصيّة إلى عصر السلطان **أبي عمرو عثمان**، وكل باب موسوم بإسم أحد سلاطين تلك الدولة، مقسم إلى عدّة فصول، يذكر فيها بيعة ذلك السلطان، والحوادث التي وقعت في فترة حكمه وأهم شيمه، وما طاع له من الأقاليم، وما اتصل بذلك، وكذلك خبر وفاته، وقد يزيد عدد الفصول أو يقصر بحسب وفرة أخبار السلطان وعصره وقتها، وأطول باب في الكتاب هو باب السلطان **أبي عمرو عثمان**، الذي عايش المؤلّف فترته،وهي كالتالي:

*ابو محمد عبد الواحد:في نسبته،في سبب ولايته افريقية،في هديه وفضله وشيء من أخباره،في ذكر وفاته.

*أبو زكرياء الأول:في ذكر مولده وبيعته وشيء من خصاله الحميدة،وشجاعته وحرمته وقوة جيشه وكثرة بيوت أمواله وما جمع من كتب العلم،وبيعته الثانية وذكر اسمه في الخطبة وما دخل تحت طاعته من الأقاليم،وفي ذكر وفاته وما يتصل بذلك.

*أبو عبد الله محمد المنتصر:بيعته وما يتصل بها ،وما كان في مدته من الحوادث،شيمه وفضائله وما طاع له من الأقاليم،وخبر نزول النصارى بتونس والفرنسيس وما السبب في ذلك،ثم خبر وفاته.

*المولى أبو زكرياء يحي الواثق:بيعته،خصاله،إلمامه بأعماله،تخليه عن الملك.

*أبو إسحاق إبراهيم:بيعته،سيره وما كان في أيامه من الحوادث،أخباره مع الدعي،وفاته.

*أبو حفص عمر:بيعته،خصاله،وفاته.

*المولى أبو عبد الله ابن عصيدة

*المولى أبو يحي أبو بكر

*المولى أبو البقاء خالد

*المولى أبو يحي أبو بكر:صفاته وخصاله الحميدة،الوقائع التي كانت في مدته .

*المولى أبو حفص عمر

*المولى أبو العباس أحمد

*المولى أبو حفص

*المولى أبو العباس وملك الأمير أبي الحسن افريقية

*المولى أبو العباس الفضل

المولى أبو إسحاق إبراهيم ابن المولى أبي بكر:الحماية المرينية الثانية،رجوع الدولة الحفصية،وفاته.

*أبو البقاء خالد

*أبو العباس أحمد:صفاته ومختصر وقائعه وما هو من البلاد،آثاره الجميلة وحسناته،نزول النصارى على المهدية،انتقاض قفصة عليه،وفاته.

*أبو فارس عبد العزيز:بيعته،صفاته الحميدة،بعض سيرته،النصارى الدين نزلوا جربة،الأمصار التي انتظمت تحت طاعته،مناقب ولي عهده،وفاته.

*المولى أبو عبد الله المنتصر بالله ابن المولى المرحوم أبي عبد الله محمد

*المولى أبو عمرو عثمان(الشّماع، 1984).

إلى تاريخ وضع هذا التقييد وهو أواخر عام إحدى وستين وثمانمائة من الهجرة.

وختم الكتاب بفصلين أحدهما : في الحرابة ويقصد بها فضل الحرب في سبيل الله، وذكر بعض أحكامها من الكتاب والسنة(سورة المائدة الآية 33، وسورة البقرة الآية 245)، الثاني: في دخول العرب إفريقيّة، وما السبب في ذلك،بذكر تفاصيل الانقلاب على الفاطميين،وتجويز الأعراب إلى افريقية،وحرب المعز بن باديس ضدهم "...ولما انهزم المعز أمام العرب جالت الحرب في افريقية واستولت عليها كلها،وقسموا بواديها

على قبائلهم،وصارت الحواضر محصورة لا يخرج منها أو يدخل إليها إلا بنفي،ولم يبق إلا شرهم ممتدا وفسادهم على مر الزمان والدهور،وفي هذا الزمان كفؤ الله شرهم،وشتت شملهم وأخمد فتنتهم بوجود مولانا أمير المؤمنين ونيته الصالحة ،فلازال مؤيدا من الله بعز النصر،وإدراك الأمل،ودوام العافية وتمام النعمة وحسن المزيد."(الشّماع، 1984، صفحة 138).

ويظهر من هذا الوصف لمنهج الكتاب، أنّ صاحبه، ارتضى لنفسه طريقة تجمع بين علوم شتى حسب متطلّبات أبوابه، فقد اِعتمد على الجغرافيا في الأبواب الثلاثة الأولى من مقدِّمته، لتحديد الحدود الجغرافية لبلاد المغرب، وإفريقيّة، ومدينتي تونس ورادس، وتقصى الحقائق التاريخيّة المتعلِّقة بقضيتي خرق البحر بتونس، وفتح إفريقيّة مستعيناً بعلمي الأخبار والتاريخ، في البابين الثالث والرابع من المقدّمة، أمّا بابها الخامس فاحتاج إلى العلوم الدينيّة للبرهنة على وجوب طاعة الولّاة،وعلمي التاريخ والأخبار لسرد سيرة سلاطين دولة بني حفص،أما البابان الأخيران البعيدان عن محتوى الكتاب في مضمونها، فالأول اعتمد فيه صاحبه على القرآن والحديث النبوي الشريف للبرهنة على فضل الحرب في سبيل الله والدفاع عن الوطن، اِستند في الباب الثاني،على علمي التاريخ والأخبار للعودة بالزّمن إلى (ق5ه)، لذكر خبر دخول الأعراب إفريقيّة وتخريبها،وفضل الحاكم الحفصي أبي عمرو عثمان في استتباب أمور البلاد والعباد.

4. خاتمة:

اتّسم الكتاب، بقيمته التاريخيّة الكبيرة، "**فاِبن أبي دينار**" اِعتمده كمصدر أساسي في حديثه عن العهد الحفصي، في كتابه:" **المؤنس في أخبار إفريقيّة وتونس**" ،وقد اِمتاز كتاب " **الأدلّة** "بالخصوصيّة التونسيّة .وأورد بعض الأخبار التي انفرد بها ،دوناً عن كتب التاريخ الحفصي الأخرى المذكورة أعلاه، على الرغم من إهماله لكثير من الأخبار التفصيليّة، التي ذكرها **اِبنخلدون،والزركشي** ،و**اِبنقنفذ**، لأن قصده هو

شخصيّة الخليفة، وهذا ماجعله يطنب عندما وصل لفترة سلطانه **أبي عمرو عثمان**، ومهما يكن من شأن هذا الكتاب، يبقى صاحبه مؤرخاً عاش في ظل القصر، وتنعم بخيراته، فأخذ يلهج بهذه المسرّات.

5. المراجع

ابن أبي دينار. (1983). *المؤنس في أخبار افريقية وتونس*. تونس: دار المسيرة بيروت لبنان ومؤسسة سعيدان.

ابن قنفذ القسنطيني. (1985). *أنس الفقير وعز الحقير*. (تصحيح:محمد الفاسي و أدولف فور،، المترجمون) الرباط المملكة المغربية: منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي.

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الشّماع. (1984). *الطاهر بن محمد المعموريالأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية*. (تحقيق وتقديم، الطاهر بن محمد المعموري، المترجمون) طرابلس: الدار العربية للكتاب.

أبوعبد الله محمد بن ابراهيم بن اللؤلؤ الزركشي. (1966). *تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية*. (تح:محمد ماضور، المترجمون) تونس: المكتبة العتيقة.

التنبكتي احمد بابا. (1989). *نيل الابتهاج بتطريز الديباج* (المجلد ج1). (تقديم:عبد الحميد عبد الله الهرامة، المترجمون) طرابلس ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية .

الشماع الهنتاتي. (2003). *مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد اباحة اغراء ذوي الجنايات والاجرام*. (تح:عبد الخالق أحمدون، المترجمون) المملكة المغربية: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

العباس بن إبراهيم السملالي. (1993). *الأعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام*، (المجلد ط2). (مراجعة عبد الوهاب ابن منصور، المترجمون) الرباط المملكة المغربية: المكتبة الملكية.

القسنطيني, ا. ق .(1968) .*الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية*) .ت. ا. التركي (.Trad ,تونس: الدار التونسية للنشر والتوزيع.

بيلي برايسون، و اسامة محمد اسبر. (2017). موجز *تاريخ كل شيء تقريبًا* (الإصدار الثانية). القاهرة: العبيكان للنشر.

عبد الرحمان ابن خلدون. (2000). *العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر* (المجلد ج6و7). (مراجعة:سهيل زكار، المترجمون) بيروت لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

عمر بن أحمد بن الشماع. (1977). *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، (المجلد ج2). بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

محمد مخفوظ. (1994). *تراجم المؤلفين التونسيين* (المجلد ج3). بيروت لبنان: دار الغرب الإسلامي.

يونس عبد الخالق. (2020). *العدلاني،طبقات الأصوليين بعدوتي المغرب والأندلس*،. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

تحولات الهجرة الدولية إلى موريتانيا: مقاربة طولية للديناميات الديمغرافية والسوسيومجالية والاقتصادية للمقيمين الأجانب من سنة 1977 إلى سنة 2023

Transformations in International Migration to Mauritania: A Longitudinal Approach to the Demographic, Socio-Spatial, and Economic Dynamics of Foreign Residents from 1977 to 2023

محمد عالي المختار التقي*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، موريتانيا،

mtaki@flsh.e-una.mr

تاريخ الارسال:11-08-2026 تاريخ القبول:17-09-2026 تاريخ النشر:30-09-2026

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى انتقال موريتانيا من فضاء استقطاب وظيفي وعبور لدى المهاجرين إلى مجال استقبال ولجوء وعمل واستقرار نسبي. وقد اعتمد هذا البحث مقاربة تحليلية طولية وخرائطية تستند إلى مقارنة معطيات التعدادات العامة للسكان والمساكن، إلى جانب الاستفادة من المسوح الميدانية والتقارير المتعلقة بالهجرة الوافدة إلى موريتانيا. وقد خلصت نتائج هذا البحث إلى أن موريتانيا أصبحت مجال هجرة متعدد الوظائف تتداخل فيه الهجرة للعمل والعبور بالهجرة للجوء والإقامة النسبية، مع تفاوتات واضحة حسب الجنسية والموقع الجغرافي والوضعية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المهاجرين الدوليين، التحليل الطولي، موريتانيا.

Abstract

This research examines the extent to which Mauritania has shifted from a space of functional attraction and migratory transit to a territory of reception, asylum, employment, and relative settlement. The study adopts an analytical, longitudinal, and cartographic approach based on a comparative analysis of data from the General Population and Housing Censuses, supplemented by field surveys and reports on immigration in Mauritania. The study concludes that Mauritania has become a multifunctional migration space in which labour migration, transit migration, asylum, and relative settlement intersect, with significant disparities according to nationality, geographical location, and economic status.

Keywords: *migration; international migrants; longitudinal analysis; Mauritania.*

المؤلف المرسل*

مقدمة:

يرتبط موقع موريتانيا بوظيفة جيو-مكانية مزدوجة، فمن جهة هو مجال استقبال قديم للعمالة الأجنبية المرتبطة بالتشييد والصيد والخدمات في دولة فتية لا زالت في مرحلة من مراحل التشييد والبناء، ومن جهة أخرى يمثل هذا الموقع نقطة عبور وارتكاز ضمن شبكات الهجرة العابرة للحدود. وفي هذا السياق تؤكد الدراسات والمسوح حول موضوع الهجرة في موريتانيا على أن جذور الهجرة الوافدة إلى موريتانيا تعد أقدم من موجات العبور نحو أوروبا، لارتباط تلك الهجرة منذ الاستقلال بحاجات السوق الحضرية الناشئة وبسد العجز في اليد العاملة والخبرات في بعض القطاعات (Anna DI BARTOLOMEO, *et all,* 2010, P: 2).

وتنبع خصوصية وديناميكية الهجرة الدولية نحو موريتانيا فيما يمنحه الموقع الحدودي-الساحلي لموريتانيا والرابط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، من خصائص جيواستراتيجية. فالحدود الطويلة مع مالي والسنغال، والواجهة الأطلسية الممتدة للبلد، جعلا من موقعه مجال تقاطع للمسارات البرية والبحرية للهجرة، كما جعلا من بعض مدنه ولاسيما نواكشوط ونواذيبو وروصو والشامي، عقدا مجالية محورية تتجاوز فيها هجرة العبور مع هجرة الاستقرار والعمل (OIM., 2020, P : 5-7.). ويفسر هذا الوضع ضمن المقاربة الجغرافية لعوامل الجذب وعوامل الطرد، والتي تعتبر أن الهجرة هي نتاج للتفاوتات بين مجالات الطرد (بسبب الأزمات أو المجاعات والفقر أو النزاعات والحروب) ومجالات الجذب (حيث فرص الاستقرار والعمل)، مع أن هذه المقاربة تظل قاصرة مالم تُستكمل بدراسة شبكات الهجرة التي تُبرز دور العلاقات الاجتماعية في توجيه الهجرة واستدامتها (الخناشي، محمد، 201، ص: 25). وفي هذا السياق يعد التقاطع التاريخي والمشترك الثقافي بين المكونات الاجتماعية داخل موريتانيا، وانتمائها الإفريقي لبلدان جنوب الصحراء أحد العوامل التي تخفف غالبا، من كلفة الاندماج الاجتماعي والثقافي لدى المهاجرين، ولاسيما لدى الأفارقة منهم وبالخصوص القادمين من دولتي مالي والسنغال.

وهو الاندماج الذي نسعى في هذا البحث إلى تفكيك بعض تجلياته، من خلال دراستنا لتحولات الهجرة الدولية الوافدة إلى موريتانيا استنادا إلى مقاربة طولية إحصائية للبيانات حول الديناميات الديمغرافية والسوسيومجالية والاقتصادية للمقيمين الأجانب خلال فترة معتبرة ممتدة بين سنتي1977 و2023، هادفين من خلال ذلك إلى الوقوف على أبرز ملامح تلك التحولات وعلى مدى انعكاسها على مستوى استقرار وتراكم المخزون الأجنبي في البلد من الوافدين المقيمين.

-إشكالية وتساؤلات البحث: لقد انطلقنا في هذا البحث من التساؤل المحوري عن ملامح تحولات الهجرة الدولية إلى موريتانيا خلال الفتر 1977-2023، وعن مدى انتقال موريتانيا من فضاء استقطاب وظيفي محدود للمهاجرين العابرين والباحثين عن العمل إلى مجال استقبال واستقرار نسبي أكثر تعقيدا.

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي: ما مدى تطور أعداد الأجانب المقيمين خلال الفترة 1977-2023؟ وما هي ملامح تغير البنية العمرية والنوعية والحالة الاجتماعية لديهم خلال تلك الفترة؟ وما هي اتجاهات التحول العامة في خصائص التعليمية والمهنية؟ وكيف أعادت هذه الديناميات تشكيل الخارطة المجالية للمهاجرين داخل وخارج موريتانيا؟ وإلى أي حد يسمح التحليل الطولي لملامح تلك الدينامية بالقول إن موريتانيا انتقلت من بلد عبور مؤقت إلى بلد استقرار النسبي دائم؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة انطلقنا من فرضية رئيسية مفادها هو انتقال موريتانيا من بلد هجرة عبور إلى بلد هجرة مستقرة شبه دائمة بمرور الزمن لدى العديد من الجنسيات المهاجرة؛ نتيجة تداخل خصائص أنماط مختلفة من الهجرة والعبور والعمل واللجوء، بتطور الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمهاجرين واندماجهم المحلي في الحياة النشطة في البلد. ذلك أن النظر دائما للهجرة نحو موريتانيا من زاوية العبور

الى الوجه الأوروبية وحدها، يحجب ما قد ينسجه المهاجرون من علاقات عمل وسكن موارد للاندماج والاستقرار أو مواصلة الهجرة، كما أستنج ذلك؛ وقد بينت دراسات المغرب وموريتانيا أن النظر إلى بلد العبور من زاوية الوجهة الأوروبية وحدها يحجب ما ينتجه المهاجرون داخله من علاقات وعمل وسكن وموارد للاندماج أو مواصلة الحركة، كما أشارت الى ذلك بعض الدراسات (Mohamed, Timéra,. (2009), P :177).

المقاربة المنهجية المعتمدة ومصادر البيانات: لقد استندنا في هذا البحث إلى مقاربة تحليلية طولية تربط الزمن بالمجال وبالبنية الاجتماعية والاقتصادية، تجمع بين التحليل الزمني لتطور أعداد المهاجرين المقيمين في موريتانيا، وبين القراءة المجالية لتوزيعهم، والتحليل البنيوي لخصائصه الديمغرافية والاجتماعية والتعليمية والمهنية. وقد استندنا أساسا، إلى التعدادات العامة للسكان والمساكن خلال سنوات: 1977-1988-2000-2023-2023؛ فضلا عن التقارير الميدانية حول الهجرة ولاسيما الهجرة إلى مدن نواكشوط ونواذيبو والشامي؛ وإلى بعض الدراسات العامة حول سوق العمل والهجرة في موريتانيا.

وتقوم مقارنة البيانات في مقاربة هذا البحث على إعادة بناء التحول في خصائص المهاجرين بين خمس سنوات إحصائية، تسمح برصد تغير أعداد المهاجرين وتركيبيتهم الديموغرافية والاجتماعية والسوسيو-مجالية والاقتصادية. ولصعوبة تتبع المسار الفردي للمهاجر أو تحديد توقيت انتقاله بين العمل والبطالة أو العبور والاستقرار؛ فقد استكملنا التحليل الإحصائي بمصادر بيانات نوعية ومسوح حضرية تتيح الاقتراب من مسارات ودوافع البقاء لدى المهاجرين، دون دمج نتائجها تلقائي في سلسلة البيانات الإحصائية المعتمدة نتيجة اختلاف وحدات المعاينة وفترات جمع البيانات ونتيجة الاختلاف حول تعريف المهاجر. وذلك رغم العقبات الكبيرة التي واجهتنا في هذا الإطار والمتعلقة أساسا بصعوبة النفاذ إلى بيانات الهجرة في موريتانيا نتيجة غياب إطار مؤسسي موحد لنشر البيانات وتحديد المفاهيم والإجراءات لدى الجهات المنتجة لها.

2. مسار كمي طويل ومتحول للمهاجرين والمقيمين الأجانب

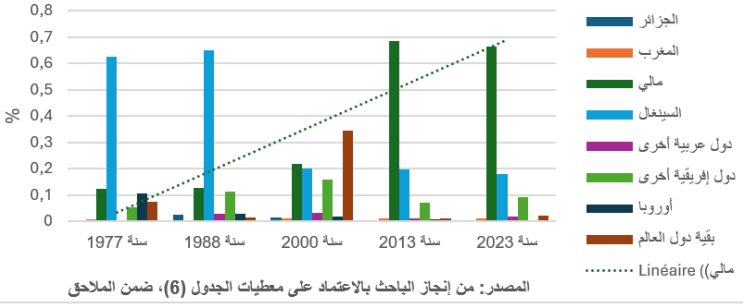
يقصد بالمهاجر الدولي كل شخص يقيم في بلد غير بلد ميلاده أو جنسيته لمدة زمنية معينة، سواء كانت قصيرة أو طويلة، مع تمييز إحصائي بين "الهجرة مدى الحياة" القائمة على مكان الميلاد، و"الهجرة الحديثة" القائمة على مكان الإقامة السابقة، وهو التمييز الذي تعتمد عليه معظم التعدادات السكانية، بما في ذلك التعدادات السكانية في موريتانيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص: 5).

ولئن قُصد بالمهاجر الدولي كل شخص يقيم في بلد غير بلد ميلاده أو جنسيته لمدة زمنية معينة فإننا نميز إحصائيا بين "الأجنبي" و"المهاجر الدولي". لأن الأجنبي يحدد بواسطة الجنسية، بينما يحدد المهاجر الدولي بواسطة بلد الميلاد أو مكان الإقامة السابقة أو الانتقال بين بلدين خلال فترة مرجعية محددة. ويترتب عن ذلك أن السكان الأجانب في موريتانيا لا يمثلون جميع المهاجرين الدوليين بالضرورة؛ إذ قد يشمل بحثنا الأجانب المولودين في البلد الذين بم يخوضو بالضرورة تجربة انتقال دولية. ولذلك فإن اعتماد الجنسية في التعدادات السكانية التي اعتمدناها يجعل النتائج أقرب إلى تحليل ودراسة "المخزون الأجنبي المقيم" منها إلى قياس مجمل الهجرة الدولية بمعناها الديمغرافي. وبناء عليه فإن الزيادة في أعداد الأجانب في البلد ونسب نموهم خلال الفترة 1977-2023، لا تمثل بالضرورة عدد الوافدين خلال تلك الفترة؛ لأنها حصيلة ناتجة عن تغير أعداد الوافدين والمغادرين والوفيات وتغيير الجنسية لدى الأجانب المقيمين في البلد.

وفي هذا السياق كشف القراءة الطولية على مستوى الخارطة الدولية للمهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا خلال الفترة المدروسة، عن تحول بنيوي عميق في مصادر الهجرة الوافدة إلى موريتانيا، وفي الخريطة الجغرافية لأصول المهاجرين والمقيمين الأجانب في البلد. وتتمثل أبر ملامح ذلك التحول في انتقال مركز ثقل المهاجرين المقيمين من السنغاليين إلى الماليين. حيث كان السينغاليون يمثلون نسبة 65.07% من مجموع الأجانب سنة 1988،

مقابل نسبة الماليين التي لم تتجاوز حينها 12.92%؛ قبل أن تنعكس صورة ذلك التوزيع بشكل واضح في السنوات الأخيرة، حتى بلغت نسبة الماليين سنة 2023، 66.44% مقابل 18.19% للسينغاليين. مرفعة خلال تلك الفترة كلها بمقدار 53.52 درجة مئوية، وبنسبة نمو بلغت 7,58% على امتدادا الفترة بين 1977و2023، بينما تراجعت نسبة السنغاليين بنحو 46.88 نقطة. ولا يعني انخفاض الحصة السنغالية بالضرورة أن عدد السنغاليين ظل يتراجع باستمرار؛ حيث ارتفع عددهم مجددا بعد سنة 2000، لكن نموهم كان أبطأ بكثير من نمو المقيمين الماليين. ويعكس هذا التغير تحولا بارزا في مصادر الهجرة ووظائفها، كما تراجع في المقابل الوزن النسبي للأوروبيين وبعض الدول العربية وظلت جالية المغاربة وبقية الأفارقة من بين المكونات الأقل عددا، وإن عرف بعضها نموا عدديا مضطردا في السنوات الأخيرة (بيانات الجدول: 1، ضمن الملاحق) (الشكل: 1).

الجدول (1): التطور النسبي للأجانب المقيمين في موريتانيا، حسب أصولهم الجغرافية خلال الفترة (1977-2023)

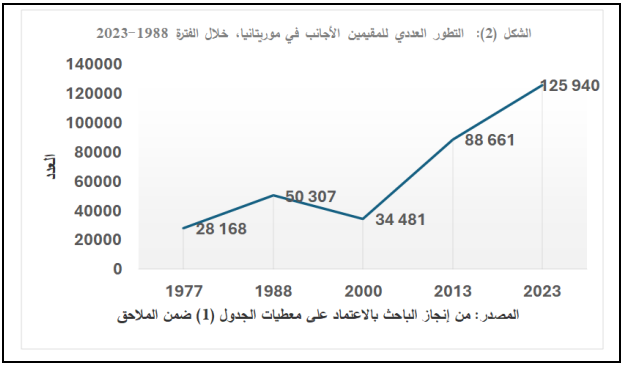


المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (6)، ضمن الملاحق

وتكشف بيانات هذا الشكل التحول البنيوي في أعداد المقيمين الأجانب من السنغاليين والماليين، عن تغير طبيعة الهجرة نفسها نحو البلد، من هجرة عمل وحدود جنوبية إلى هجرة أكثر اتصالا باللجوء والأزمات الإقليمية والتموضع الشرقي-الحضري داخل موريتانيا. وهو ما يشير إلى أن التحول في أعداد المقيمين الأجانب في موريتانيا لم يكن نتيجة جاذبية اقتصادية

ثابتة، بل تأثر بطبيعة العلاقة العلاقات الحدودية للبلد، بدأ بالأزمة الموريتانية–السنغالية مطلع التسعينيات، وانتاء بأزمة لجوء أعداد كبيرة من المواطنين الماليين إلى البلد واتساع فرص العمل الحضري والساحلي والمنجمي كذلك. ومن ثم، فإن سنة 2000 لم تمثل في مسار هذا التحول سوى نقطة انعطاف في السلسلة العددية أكثر من كونها مجرد انخفاض عابر للمقيمين الأجانب.

ويظهر المسار الكمي للهجرة الدولية الوافدة إلى موريتانيا ونمو أعداد الأجانب المقيمين من جهة، أن البلد انتقل من مرحلة التأسيس الوظيفي للهجرة الأجنبية إلى مرحلة أكثر تقدما؛ ففي سنة 1977 لم يتجاوز إجمالي الأجانب المقيمين 28,168، قبل أن يرتفع عددهم إلى 50,307 سنة 1988، ثم إلى نحو 88,661 سنة 2013. بعد انخفاض في أعدادهم وصل إلى 34,481 سنة 2000،، ليصل العدد مؤخرا إلى نحو 125940 مقيم سنة 2023، بحسب سلسلة البيانات التي اعتمدناها (RIM, ONS, 1988, p: 25 ; et ANSADE, 2024, P :14.) (الشكل: 2).



ويظهر من خلال تحليل بيانات الشكل السابق أن نمو السكان الأجانب لم يتخذ مسارا خطيا، بل مر بمراحل متباينة. حيث ارتفع العدد بنحو 78.6% بين سنتي 1977 و1988، قبل أن ينخفض بنحو 31.5% بين سنتي 1988 و2000، ليتضاعف لاحقا بأكثر من

مرتين ونصف بين سنتي 2000 و2013، ثم يواصل الارتفاع بنسبة 42% خلال العقد التالي. وهكذا لم تكشف القراءة الزمنية لتلك الأعداد والنسب بأن أعداد المقيمين الأجانب في البلد لم تعرف نموا بسيطا متصلا وإنما مرت بثلاث لحظات أساسية: أولها التوسع قبل 1989، ثم التراجع المرتبط العائد في جزء كبير منه إلى تراجع أعداد السينغاليين نتيجة الأزمة الموريتانية-السنغالية في التسعينيات، ثم الانفجار العددي بعد 2000 بفعل تداخل ظروف اللجوء المالي مع التطورات التي شهدها البلد وانفتاحه الأكثر على محيطة خلال العقود الأخيرة.

3. دينامية التوزيع المجالي للأجانب وسوق العمل المهاجر

لأن الهجرة هي ظاهرة معقدة تتقاطع فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث لا يمكن اختزالها في مجرد حركة مكانية بسيطة للسكان (الخماشي محمد، 2011، ص: 12). فإن الدراسات والمسوح الحديثة حول الهجرة الدولية في موريتانيا، تفيد أن استقدام اليد العاملة الأجنبية ظل مكونا بنيويا في تشكل السوق الموريتانية الحديثة، خاصة في فروع البناء والصيد والخدمات وبعض المهن التي عرفت ندرة نسبية في العرض المحلي، وتؤكد نتائج الدراسات والمعطيات الحديثة في هذ الإطار أن أغلب ملامح الاندماج الاقتصادي للأجانب في البلد يتم داخل سوق عمل مرن ضعيف الحماية وقوي الارتباط بالقطاع غير المهيكل (Eleonora Castagnone, 2024, PP: 12 et 17-18).

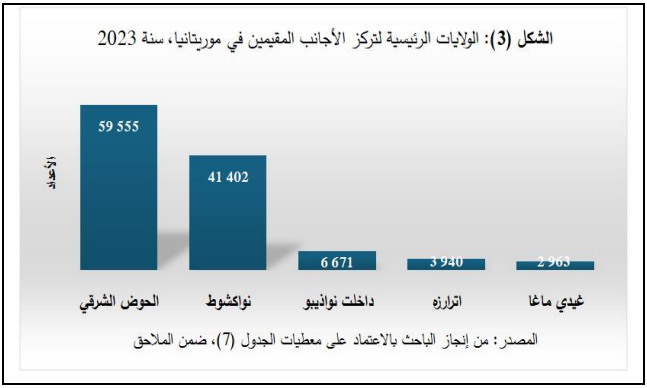
وفي هذا السياق تكشف نتائج تحليل المعطيات حول المقيمين الأجانب وسوق العمل في البلد، أن الزيادة الأشد وقعت في فئة العاطلين عن العمل، التي سجلت معدل نمو سنوي بلغ 3,91%، مقابل نسبة 3,50% للمشتغلين ونسبة 3,60% لمن هم خارج قوة العمل. ويعكس ذلك أن اتساع المخزون الأجنبي لم يقترن باندماج مهني متكافئ، بل رافقه نمو أسرع للباحثين عن العمل والفرص المستقرة. وإن كان لا ينبغي تفسير البطالة بمعزل عن اختلاف أوضاع اللاجئين والوافدين الجدد إلى البلد والعمال الموسميين، وبمعزل عن سيادة القطاع غير

المهيكل في سوق الشغل لدى الأجانب، ما قد يؤدي إلى ضعف تصريح الأجانب حين يتم إحصاؤهم، بحالة النشاط لديهم، وإلى تذبذب الوضع بين العمل والبطالة لدى المقيمين الأجانب. حيث أظهرت نتائج المسح والني حول الهجرة في موريتانيا سنة 2009، أن اليد العاملة الأجنبية تركزت أساسا في أنشطة الخدمات والعمل المنزلي والتجارة الصغيرة والبناء والصيد، وهي الأنشطة التي تنتمي أغلبيتها للقطاع غير المهيكل في موريتانيا (OIM, 2019, P: 19-20). ويظهر هذا النمط من الاندماج الاقتصادي ضمن ما يصفه بعض الدراسات حول الهجرة بـ"الاقتصاد الهش للمهاجرين"، حيث يتمركز المهاجرون في قطاعات منخفضة الحماية معرضة للتقلبات الاقتصادية، وهو ما يعكس العلاقة الوطيدة بين الهجرة غير النظامية واتساع القطاع غير المهيكل في اقتصادات البلدان النامية (OIM. 2020, P: 95).

وعلى مستوى الخارطة المحلية للمقيمين الأجانب، والجغرافيا الحضرية لسوق العمل المهاجر، تبين نتائج تحليل سلسلة البيانات المدروسة أن الأجانب المقيمين داخل موريتانيا لا يتوزعون توزيعا متجانسا، بل يتمركزون في عقد ترابية واضحة، على رأسها الحوض الشرقي وولايات نواكشوط وداخلت نواذيبو، مع بروز فضاءات حضرية جديدة كالشامي، ويفسر هذا التمركز تداخل ثلاثة تأثير الحدود واللجوء في الشرق، وجاذبية العمل الحضري في العاصمة، والاقتصاد البحري والميناني في المناطق الساحلية (OIM, 2023, pp. 9-10). وهو تمركز يعكس ما يمكن وصفه بـ"إعادة إنتاج الجغرافيا الهجرية"، حيث تتشكل أقطاب جديدة للهجرة وفق منطق الفرص الاقتصادية (المناجم، الصيد، الخدمات) ومنطق الحماية (المخيمات الحدودية)، ما يحول المجال الوطني لاحقا إلى فضاء متعدد الوظائف الهجرية. حيث تبرز بيانات الجدول (7) انتقال جزئيا لثقل لأعداد لمهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا في السنوات الاخيرة، من منطق جاذبية المراكز الحضرية الصرف إلى منطق الانتشار والاستقرار في الحدود الشرقية للبلاد، مع استمرار الوزن الحاسم لمدينتي نواكشوط ونواذيبو (الشكل: 3)، حيث استحوذت ولايات الحوض الشرقي ونواكشوط مجتمعة على

نحو 80.17% من مجموع الأجانب سنة 2023، وترتفع تلك النسبة إلى 85.47% بإضافة ولاية داخلت نواذيبو، وإلى نحو 90.95% عند إضافة ولايتي اترارزه وغيدي ماغا.

ويعد الارتفاع الشديد في الحوض الشرقي المؤشر المجالي الأوضح على أثر اللجوء المالي في إعادة تشكيل خارطة المهاجرين. كما يكشف هذا التركيز للمقيمين الأجانب في البلد، أن الهجرة لا تنتشر بالتناسب مع مساحة الولايات أو حجام سكانها، بل تتجه نحو عقد محددة تؤدي وظائف مختلفة وظيفتها الأساسية اللجوء والحماية في الحوض الشرقي، والعمل والسكن والخدمات في نواكشوط، والصيد والميناء وأنشطة الصيد والتعدين في داخلت نواذيبو.

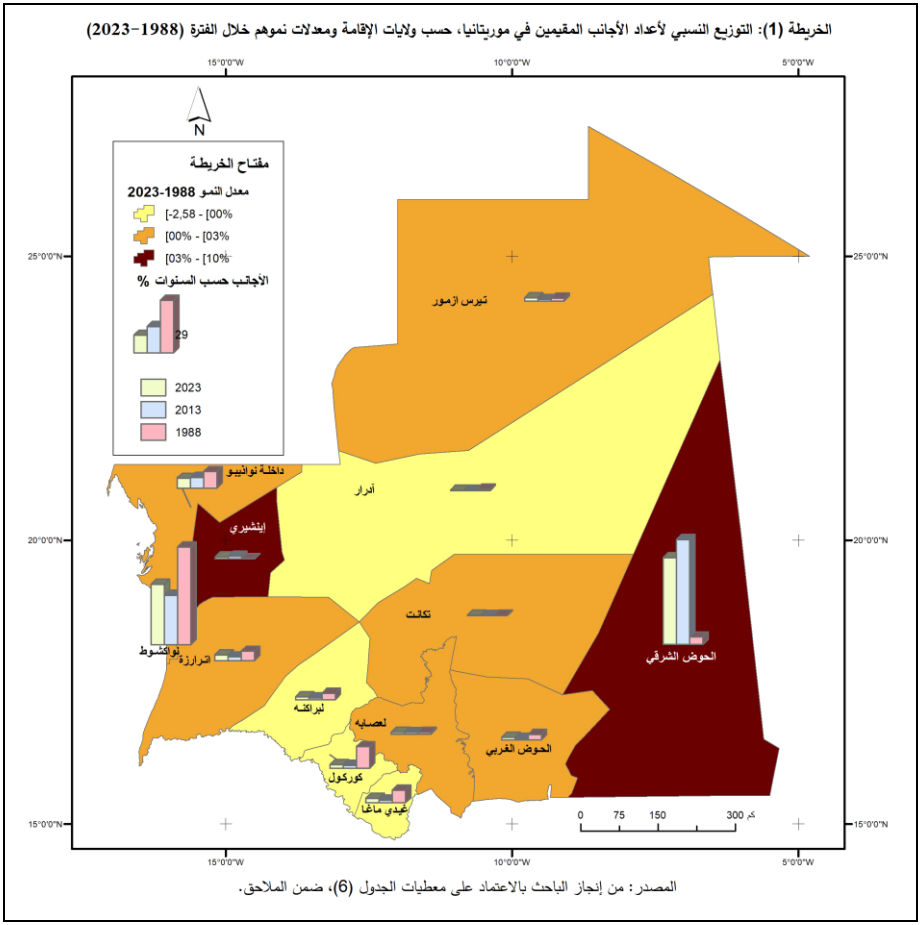


الشكل (3): الولايات الرئيسية لتركز الأجانب المقيمين في موريتانيا، سنة 2023

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (7)، ضمن الملاحق

ومن خلال قراءة طولية للخريطة المحلية لتوزيع المقيمين الأجانب في البلد، تظهر المعطيات تحولا جذريا في جغرافية السكان الأجانب. ففي سنة 1988 استأثرت مدينة نواكشوط بأكثر من نصفهم، بنسبة بلغت 53.14%، بينما لم تحظ ولاية الحوض الشرقي حينها سوى بنسبة 4.09%. ومع حلول سنة 2023 ارتفعت حصة الحوض الشرقي إلى 47.29%، مقابل 32.88% لنواكشوط، حيث سجلت ولاية الحوض الشرقي أسرع معدل نمو سنوي بلغ 10.09%، تليها ولايات كل من إينشيري بنسبة 8.89%، ثم تيرس ازمور وتكانت

الخريطة (1): التوزيع النسبي لأعداد الأجانب المقيمين في موريتانيا، حسب ولايات الإقامة ومعدلات نموهم خلال الفترة (1988-2023)



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (6)، ضمن الملاحق.

ولعصابة. في سجلت ولايات كوركول وآدرار وغيدي ماغا معدلات سالبة، ما يدل على تراجع أعداد الأجانب فيها مقارنة بسنة الأساس (الخريطة: 14).

وعلى الرغم من اتساع بعض الأقطاب الجديدة للمهاجرين والمقيمين الأجانب، فقد ظل التوزيع شديد التركيز؛ إذ استحوذ الحوض الشرقي ونواكشوط وداخلت نواذيبو مجتمعة على 85.47% من مجموع الأجانب سنة 2023.

وهكذا توضح الخريطة المحلية لتوزيع المهاجرين والمقيمين الأجانب في البلد، أن دينامية نمو السكان الأجانب لا تتطابق مع حجمهم الحالي في كل ولاية؛ فالحوض الشرقي مثلا يجمع بين أكبر عدد سنة 2023 وأعلى معدل نمو طويل الأمد، بينما سجلت ولاية إينشيري معدلا مرتفعا ناتجا جزئيا عن صغر قاعدتها العددية من الأجانب سنة 1988. وظل نموهم في ولاية نواكشوط موجبا، غير أنه بلغ 1.26% فقط، أي أقل من المعدل الوطني البالغ 2.66%، ما يعكس تراجعا نسيبا لنصيب العاصمة مقابل الصعود الاستثنائي للحوض الشرقي. كما تبرز تلك الخريطة تحولا جنوبيا وغربيا ضعيف النمو ومتراجع نسبيا، شمل ولايات كوركول وغيدي ماغا، إلى جانب آدرار في وسط الشمال البلاد .

وفي هذا السياق تتخذ الدينامية الاقتصادية معناها الكامل حين يتم تحليل الجغرافيا الحضرية للعمل المهاجر في البلد، فالعاصمة نواكشوط تتركز فيها التجارة والبناء والمطاعم والخدمات اليومية، بينما تمثل مدينة نواذيبو قطبا مركزيا للصيد والبناء والعمل في المرافئ، في حين تبرز مدينة الشامي كفضاء جديد يرتبط بالتنقيب الأهلي عن الذهب وما يتولد عنه من خدمات موازية.

ويكشف التركز الكبير للمقيمين الأجانب في نواكشوط أن الجاذبية الحضرية لا ترتبط بحجم سوق العمل فقط، بل بقدرة المدينة على الجمع بين وظيفة السكن والتجارة والخدمات وتوفر إمكانيات العمل المستقل؛ حيث كشفت نتائج المسح حول المهاجرين الاجاب في مدينة نواكشوط سنة 2019 عن أن مدينة نواكشوط ظلت الوجهة المقصودة عند المغادرة بالنسبة إلى 80% من المستجوبين، وأن 39% كانوا من الراغبين في البقاء، بينما اتجه معظم الراغبين في المغادرة نحو العودة إلى بلد المنشأ لا نحو بلدان أوروبا. وعن نسبة بلغت 94% مهاجرا نشاطا مارسو في أنشطة مدرة للدخل بعد وصولهم. وتوضح هذه النتائج التصور الذي يجعل العاصمة نواكشوط محطة عابرة بالنسبة إلى قسم كبير من المهاجرين

مقصدا اقتصاديا هام بحد ذاتها، وإن ظلت احتمالات العودة منها أو التوجه لمقصد آخر، مفتوحة.

4. من هجرة العمل إلى هجرة العبور والاستقرار النسبي

تشير الهجرة العابرة إلى تحركات المهاجرين الذين لا يعتبرون البلد الذي يمرون به وجهتهم النهائية، بل محطة مرحلية ضمن مسار هجرتهم الأوسع، وترتبط هذه الهجرة غالب بشبكات عابرة للحدود وباستراتيجيات فردية وجماعية تهدف إلى الوصول إلى وجهات نهائية بعيدة أبرزها أوروبا، وهو ما يجعل من بعض الدول، ومنها موريتانيا، فضاءات عبور ذات أهمية جيو-استراتيجية بارزة . غير أن هذا المفهوم يظل نسبيا؛ لأنه يبنى غالبا انطلاقا من الوجهة المفترضة للمهاجر، لا من واقعه في بلد إقامته الحالي "المؤقت". إذ قد يؤدي العمل أو إغلاق الطرق والمواصلات أو تكوين المهاجر لعلاقات أسرية واجتماعية إلى إطالة إقامته "المؤقتة" وإعادة صياغة مشروع الأصلي، فتظهر وضعية "ما بعد العبور"، حيث يتراجع احتمال انتقاله المباشر إلى الوجهة الأولى من دون أن يتحول المهاجر بالضرورة إلى مستقر نهائي .

ومن هذا المنطلق يشير الاستقرار النسبي في بلد المهجر إلى شكل من أشكال الإقامة التي تتجاوز العبور المؤقت دون أن تصل بالضرورة إلى الاندماج الكامل في بلد المهجر، حيين يبني المهاجر شكلا من أشكال التموقع داخل المجتمع المستقبل، من خلال العمل والسكن، والعلاقات الاجتماعية أو الأسرية، دون أن يتخلى المهاجر بالضرورة عن مشروع الانتقال إلى مقصده الأول أو العودة إلى بلده الأصلي، حيث يظل استقراره استقرارا نسبيا قابلا للمراجعة تبعا لتغير الظروف وفرص العمل والأوضاع القانونية وغيرها. ويسمح هذا المفهوم بقراءة استراتيجيات المهاجر العامل أو اللاجئ أو المقيم في موريتانيا، ولا سيما في مدنيتي نواكشوط ونواذيبو بعيدا عن التفريق الصارم بين "العابر" و"المستوطن" . كما استخدم أيضا لتفسير أوضاع المهاجرين في مدينتي نواكشوط ونواذيبو بعد تشديد مراقبة السلطات المسارات

البحرية للهجرة، وما تنتج عن ذلك من تداخل بين التعطل القسري والعمل، والتجذر المحلي لدى المهاجر.

وفي هذا الإطار تسمح المعطيات المجمعة من خلال تحليل سلسلة البيانات المعتمدة، بالإجابة عن السؤال الكبير لموضع هذا البحث، بنعم مشروطة. فمن جهة أولى لا يزال العبور حاضرا في بعض مسارات الهجرة والإقامة الأجنبية في البلد، ولاسيما في الجهات والولايات الساحلية، وخصوصا ولاية نواذيبو التي تصفها بعض الدراسات في هذا السياق، ب"مدينة-مرحلة أو مدينة-ارتداد" ضمن مسار المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا (Counilh Anne-Laure, 2014, pp :2-5). وهو ما يسمح فهم أعمق لكيفية تشكل قرارات البقاء أو العبور لدى المهاجر عبر تمثلات المهاجرين للمخاطر والفرص ومن خلال تجاربهم الميدانية داخل مجالات ونقاط العبور مثل تلك المدينة التي تتحول إلى "مدينة انتظار" حيث يعاد تشكيل مشاريع الهجرة تحت تأثير القيود الحدودية والسياسات الأوروبية تجاه الهجرة (Ba Oumar, et Choplin, Armelle, 2005, P :12). ومن جهة ثانية تظهر نتائج سلسلة البيانات المعتمدة، والتحقيقات الميدانية التي أجريت في البلد إلى أن نسبة مهمة من المهاجرين تبني أشكالا من البقاء الفعلي داخل موريتانيا، سواء عبر العمل أو اللجوء أو من خلال لم الشمل والسكن أو الاندماج في الشبكات الاجتماعية.

وتكشف القراءة المشتركة لسلسلة البيانات المعتمدة (الجداول:1-6) أن موريتانيا لم تعد فضاء استقدام عمل فقط ولا فضاء عبور فقط، بل أصبحت منظومة "هجروية" معقدة تتداخل فيها وظائف الاستقبال والعبور واللجوء والاستقرار، ويظهر ذلك في الارتفاع المطرد للمخزون الأجنبي وفي بنيته الديمغرافية الشابة وفي ارتفاع عدد الأسر والنساء؛ وكذلك في بروز أهمية الأقطاب الحضرية والحدودية والمنجمية في استقبال المهاجرين وإعادة توزيعهم داخل التراب الوطني (RIM; MID; PP :50-52; et 58-59). وتشترك موريتانيا مع المغرب في هذه الحالة، من حيث تزامن العبور والإقامة والعمل لدى المهاجرين والمقيمين الأجانب، لكن

تختلف موريتانيا عن المغرب في عوامل الجذب وموقعها الجغرافي من الوجهة الاوربية. حيث تتأثر وظيفة العبور في المغرب، بشكل مباشر بالقرب من الحدود الأوروبية وسياسات الرقابة الحدودية، بينما يرتبط استقرار المهاجرين في موريتانيا بدرجة أكبر بسوق العمل وباللجوء وبالروابط التاريخية للبلد مع بلدان غرب إفريقيا؛ ذ قد يحجب وصف الدولة ببلد العبور ما قد ينشأ داخلها من زواج وسكن وما ينسج من شبكات اجتماعية (Mohamed, Timéra , 2009, P: 177).

وتضيف تجربة المهاجرين في تونس بعدا آخر للمقارنة، فقد أظهرت الدراسات المبكرة حول الهجرة في تونس، صعوبة تحديد ما إذا كانت تونس تمثل فضاء انتظار أم وصول أم طرد وإبعاد للهاجرين، نتيجة ضعف اندماج المهاجرين الأفارقة في سوق العمل. حيث بينت نتائج بعض المسوح أن نية المغادرة لدى المهاجر في تونس لا ترتبط بالعبور وحده، بل بصعوبات الولوج إلى سوق العمل وشروط التشغيل والدراسة والأسرة والوثائق والاستقرار. ما يؤكد أن نية "البقاء" ليست صفة ثابتة للمهاجر الأجنبي في تونس (Hassen B · et Sylvie M, 2005, P: 149-150 ; et INS & ONM ; 2021, P : 70.).

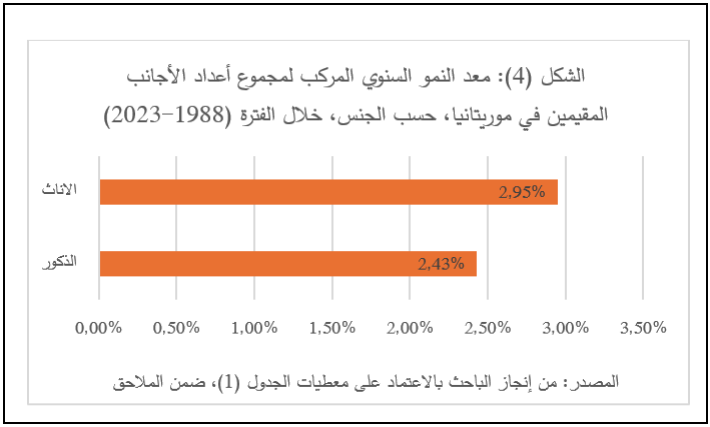
وفي هذ الإطار اعتمدنا ملامح التحول في البنية النوعية والعمرية للمقيمين الأجانب في موريتانيا، لاستنطاق غير مباشرة لنية الإقامة من عدمها لدى المهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا؛ وفي هذا الإطار عرفت تلك البنية تحولا واضحا من مخزون يغلب عليه الطابع الذكوري-الوظيفي إلى مخزون أكثر شبابا وأقل تباينا بين الجنسين، ففي سنة 1988 كان الذكور يمثلون 58,27% من مجموع الأجانب مقابل 53,85% سنة 2023، بينما أصبحت الفئات الشابة أكثر حضورا مع ارتفاع واضح لأعداد الأطفال واليافعين والأسر، ولا سيما اللاجئين منهم (RIM ; ONS ; 1988, p : 53 ; et ANSADE , 2024 ; P15-16). حيث تعكس تلك البنية العمرية مدى اتساع أعداد الفئات الصغيرة والوسطى في المجتمع الأجنبي المقيم على الرغم من استمرار غلبة المهاجرين في سن العمل، وهو الاتساع الذي يعكس انتقالا

تدريجيا وتحولا في خصائص تلك البنية وانفتاح المجتمع الأجنبي أكثر على الاندماج الأسري والاجتماعي في البلد.

ولئن كان ارتفاع أعداد النساء والأطفال لا يكفي بمفرده لتأكيد انتقال المجتمع الأجنبي في البلد إلى استقرار نهائي؛ فإنه يكتسب معنها كمؤشر ذا دلالة حينما تتم قراءته في ظل تحليل تطور الحالة الزواجية والسكنية ونية البقاء ونوع النشاط لدى المهاجر. فحين يقارن التوازن النوعي بارتفاع المتزوجين وتوسع أعداد الفئات العمرية الصغيرة وانتظام الإقامة والعمل يمكن اعتبار، التحول في البنية العمرية مؤشرا قويا على اتساع إعادة الإنتاج الاجتماعي والاستقرار في بلد الاستقبال.

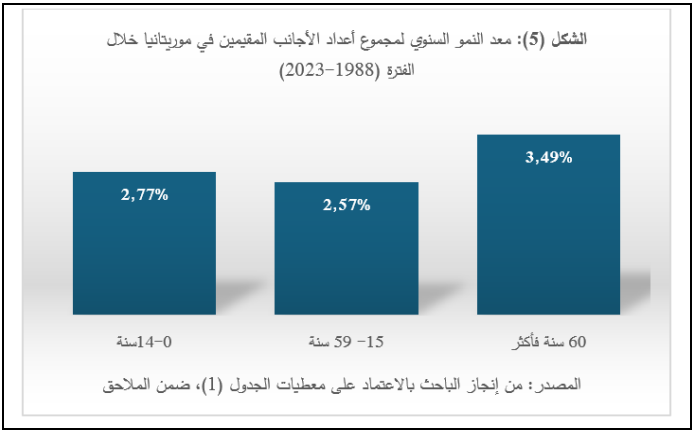
وفي هذا السياق تكشف نتائج تحليل سلسلة البيانات المدروسة، عن نمو متواصل في أعداد الأجانب من الجنسين غير أن وتيرة ذلك النمو كانت أسرع لدى الإناث؛ حيث بلغ معدلها السنوي 2.95%، مقابل 2.43% لدى الذكور. ونتيجة هذا التفاوت ارتفعت نسبة الإناث من 41.73% سنة 1988 إلى 46.15% سنة 2023، بزيادة بلغت 4.42 نقاط مئوية، في حين تراجعت نسبة الذكور بالنسبة نفسها. ولا يعكس هذا التحول زوال غلبة الذكور في مجتمع المقيمين الأجانب، والتي ظلت قائمة بنسبة 53.85% سنة 2023، وإنما يدل على تراجع حدتها وعلى انتقال المخزون الأجنبي نحو تركيب نوعي أكثر توازنا، حيث ظلت نسبة نمو الإناث أكثر ارتفاعا على امتداد سنوات الفترة المدروسة. حيث تعكس نسب النمو السنوي للمقيمين الأجانب على امتداد تلك الفترة، تقاربا تدرجيا لأعداد البنية النوعية؛ إذ تجاوز معدل نمو الإناث معدل الذكور بفارق 0.52 نقطة مئوية سنويا. وهو الفارق المتراكم الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الإناث بأكثر من أربع نقاط مئوية خلال تبك الفترة، ويمكن تفسير ذلك التحول عند ربطه بتطور البنية العمرية والحالة الأسرية، بصفته مؤشرا على اتساع الهجرة العائلية واللجوء ولم الشمل والإقامة لمدد أطول، وعلى التراجع النسبي للهجرة

الذكورية الوظيفية الخالصة لصالح مجتمع مهاجر أكثر توازنا نوعيا، وأقرب إلى منطق الأسرة والاستقرار النسبي (الشكل: 4).



وفي هذا السياق لا يعكس تطور البنية العمرية للمقيمين الأجانب، مسارا خطيا واضحا نحو ازدياد شباب المخزون الأجنبي، إذ ارتفعت حصة الأطفال من 30.81% سنة 1988 إلى 37.59% سنة 2013، قبل أن تنخفض إلى 31.90% سنة 2023. وتراجعت في المقابل حصة الفئة 15–59 سنة في سنة 2013 قبل أن تستعيد جزءا مهما من وزنها النسبي سنة 2023، حيث بلغت 63.64%. أما فئة المقيمين الأكبر سنا (60 سنة فأكثر) فقد سجلت أسرع معدل نمو سنوي بلغ 3.49%، وإن كان ذلك يعود جزئيا إلى صغر حجمها الابتدائي، كما ظلت حصتها محدودة عند 4.45%. وعلى مستوى الزيادة المطلقة لأعداد المقيمين الأجانب فقد استحوذت فئة 15–59 سنة على نحو 62.2% من صافي الزيادة المسجلة بين 1988 و2023، مقابل نسبة نمو بلغت 32.6% لفئة الأطفال ونسبة 5.2% لفئة كبار السن. ولذلك تظل الهجرة الوافدة والمقيمة مرتبطة أساسا بسن العمل مع حضور أسري واضح، وإن كان لا يسمح بما يكفي بوصف المخزون سنة 2023 بأنه أكثر شبابا بصورة مطلقة في

جميع مراحل تطوره السابقة (بيانات الجدول: 2، ضمن الملاحق). ولهذا يوضح الشكل التالي أن أعلى معدل نمو سنوي للمقيمين الأجانب كان لفئة 60 سنة فأكثر، بنسبة 3.49%، غير أن ذلك لا يعني كون تلك الفئة قادت الزيادة الديمغرافية لأن أعدادها ظلت محدودة. حيث جاءت معظم الزيادة المطلقة من الفئة 15–59 سنة، التي أضافت أكثر من 47 ألف شخص بين 1988 و2023، أي نحو 62.2% من مجموع الزيادة. وتؤكد نسب النمو السنوي لأعداد فئة الأطفال والتي بلغت 2.77%، على حضور أكبر للأسر واللاجئين القادمين بصحبة أبنائهم (الشكل: 5).



وهكذا يستنتج من تحليل سلسلة البيانات المعتمدة ونتائج المسوح حول الهجرة الدولية الى موريتانيا، أن منطق القدوم إلى موريتانيا لم يعد ينحصر في البحث عن العمل المباشر، بل بات يشمل اللجوء ولم الشمل والإقامة العائلية والبقاء لمدد أطول؛ في سياق يعزز سيادة منطق اللجوء وإعادة انتاج الاستقرار الأسري لدى الأجانب في البلد. حيث تؤكد المسوح الميدانية في كل من مدينة الشامي ومدينة نواكشوط أن نسبا معتبرة من المهاجرين صرحت بأن موريتانيا كانت وجهتهم النهائية منذ البداية، أو أنهم يعتزمون البقاء فيها، وهو ما يقوي فرضية التحول من "الهجرة العابرة" إلى "استقرار نسبي" انتقائي يختلف باختلاف الجنسية

المهاجرين والمقيمين الأجانب وكذلك باختلاف مدن الإقامة والوضعية القانونية والقطاع المهني للأجنبي (OIM, 2023, PP: 7 , 10,12 ; et OIM,2020, PP: 27-28).

ولتسليط الضور أكثر على هذا الاستنتاج، تظهر الحالة الاجتماعية للمقيمين الأجانب أن تركيب الأجانب المقيمين صارت أقل ارتباطا بالعبور الفردي وأكثر اقترابا من الاستقرار السكاني، إذ ترتفع حصة المتزوجين والعزاب معا، بينما يظل وزن المطلقين والأرامل محدودا نسبيا، وهذا ما يدعم فرضية أن جزءا مهما من حضور المخزون الأجنبي في البلد لم يعد مجرد حضور وظيفي عابر، بل صار يتخذ شكل إقامة أطول أمدا.

حيث تكشف البنية الزواجية عن تحول من هجرة يغلب عليها الحضور الذكوري المنفرد إلى مخزون أكثر اقترابا من منطق الاستقرار العائلي؛ فقد أظهر تحليل البيانات المتعلقة بالحالة الزواجية للمقيمين الأجانب أن النمو العددي شمل جميع الفئات، لكنه لم يفض إلى زيادة في الوزن النسبي للمتزوجين؛ فقد ارتفع عددهم من 20,192 إلى 47,328 شخصا، في حين تراجعت حصتهم من 52.09% إلى 48.50%. وفي المقابل، ارتفعت نسبة العزاب من 42.11% إلى 44.73%، وارتفعت حصتا المطلقين والأرامل، وإن ظلتا محدودتين. وهو ما يعني أن تزايد أعداد الأجانب المقيمين في البلد لا يختزل في نمط أسري واحد، بل يجمع بين المهاجرين العزاب في سن العمل والأسر المستقرة أو اللاجئة، وأشخاص مروا بتحولات أسرية داخل مسار هجرتهم. كما أن ارتفاع معدل نمو المطلقين إلى 4.04% لا يعني بالضرورة حدوث تحول اجتماعي عام، لأن فئتهم انطلقت من قاعدة عددية صغيرة. ومن هذا المنطلق ينبغي للوقوف بشكل عامق على هذا الاستنتاج تحليل الحالة الزواجية إلى جانب العمر والجنس ومدة الإقامة، بدل تقديمها منفردة دليلًا حاسمًا على الاستقرار الأسري (بيانات الجدول: 3، ضمن الملاحق).

وفي الأخير لا يمكن فصل تلك التحولات التي تشهدها موريتانيا في مجال الهجرة عن تطور السياسات الوطنية والدولية، حيث انتقلت الدولة ولاسيما خلال السنوات الأخيرة من منطق

التدبير الأمني المحدود إلى مقاربة أكثر شمولا تجمع بين التنظيم القانوني والتعاون الدولي وإدارة تدفقات اللاجئين، وضبط وتنظيم الحالة المدنية للمقيمين الأجانب، وخاصة في ظل الشراكات مع الاتحاد الأوروبي والضغوط الإقليمية المتزايدة (ج.إم. والاتحاد الأوروبي، 2024).

5. الخاتمة والاستنتاجات

لقد أظهرت المعالجة الطولية للمعطيات المعتمدة أن أعداد المهاجرين والمقيمين الأجانب في موريتانيا عرفت خلال الفترة 1977-2023 تحولا ثلاثي الأبعاد؛ فقد عرفت نموا عدديا قويا لكنه غير خطي، تأثر بالأزمات الإقليمية وبإعادة تشكيل المجال الحدودي وبأدوار الاقتصاد الحضري والمنجمي الساحلي؛ كما انتقلت البنية الداخلية للمخزون الأجنبي في البلد من هيمنة سنغالية-وظيفية إلى ثقل مالي-لجوئي-أكثر شبابية وأسرية؛ وأعادت تلك التحولات تشكيل الخارطة المجالية والجغرافيا الاقتصادية للمقيمين الأجانب في المثلث المجالي الحوض الشرقي-نواكشوط-داخلت نواذيبو، مع بروز مدينة الشامي كعقدة اقتصادية جديدة لدى المقيمين الأجانب. وقد كشف التحليل المتقاطع للبيانات المعتمدة عن أن النتائج المحورية الكبرى التي توصل إليها البحث تظل قائمة، ولا سيما النمو العددي للمخزون العددي للأجانب وصعود الجنسية المالية وتزايد حضور النساء والأسر في المجتمع الأجنبي في البلد، مع إعادة تمركز الهجرة في الحوض الشرقي ونواكشوط وداخلت نواذيبو.

وهي نتائج تؤكد مجتمعة أن موريتانيا لم تعد مجرد معبر "هجرويّ" نحو الخارج بل أصبحت بدرجة كبيرة مجالا فعليا للعمل والإقامة واللجوء والاستقرار النسبي؛ وإن كان هذا الاستقرار انتقائيا وغير مكتمل في معظم الأحيان، لارتباطه بطبيعة العمل غير المهيكل وبالتحولات الإقليمية وبالأوضاع القانونية للأجانب في البلد.، حيث أضحت مجالا هجرويا تتعايش فيه أنماط الاستقبال والعبور والبقاء وإعادة التوزع الداخلي للمهاجرين المقيمين. ومن هذا المنطلق تفرض هذه النتائج المزيد من الدراسة والتعزيز للمقاربة الإحصائية-

المجالية والمهنية للهجرة الدولية داخل موريتانيا وتوسيع سلاسل البيانات الإحصائية المعتمدة وتحسين تجانسها، للحصول على المزيد من الاستنتاجات والقراءات المعمقة لخصائص الهجرة الأجنبية الوافدة وربط تلك النتائج بالتخطيط السكاني والمجالي وسوق العمل والخدمات الأساسية في البلد، بدل حصرها الشائع في المقاربة الأمنية وحدها.

6. المصادر والمراجع

- إعلان الشراكة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، 2024.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي .(2024) .إعلان مشترك يؤسس لشراكة في مجال الهجرة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي .نواكشوط، 7 مارس 2024؛ الوكالة الموريتانية للأنباء، مارس، 2024: https://www.ami.mr/archives/189465?utm
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، التعدادات العامة للسكان والمسكان، 1977-1988-2000-2023-2024.
- محمد الخشاني (2011)، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، بو ظبي : سلسلة محاضرات الإمارات (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، ط1.
- المنظمة الدولية للهجرة (2020)، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، نوفمبر 2019.
- الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي (2024)، "التعداد العام الخامس للسكان والمساكن: 2023 الموضوع 16، السكان الأجانب المقيمون في موريتانيا"، ص: 14-15.
- Anne-Laure Counilh (2014) Parcours, expériences, projets : Récits de vie de migrants ouest-africains à Nouadhibou (Mauritanie), Poitiers, Université de Poitiers, Soutenance de Thèse.
- Boubakri, H. et Mazzella, S. (2005). La Tunisie entre transit et immigration : politiques migratoires et conditions d'accueil des migrants africains à Tunis. Autrepart, 36 (4), 149-165.
- Castagnone, E. (2024). L'immigration de la main-d'œuvre en Mauritanie : Une évaluation de la demande et de l'offre et des processus de recrutement. Organisation internationale pour les migrations (OIM). Genève, Suisse.
- Choplin, A. (2010). "Quand la mer se ferme" Du transit au post-transit migratoire en Mauritanie. Hommes & Migrations, 1286-1287 (4), 74-85.
- CSRP/UICN ،Migrations contemporaines des pêcheurs.
- Di Bartolomeo, A., Fakhoury Muehlbacher, T., & Perrin, D. (2010). CARIM – Profil migra-toire: Mauritanie. Consortium pour la recherche appliquée sur les migrations internationales (CARIM), Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Institut universitaire européen, Flo-rence, Italie.

- INS & ONM. (2021). Enquête Nationale sur la Migration Internationale Tunisia-HIMS 2021: Rapport de l'enquête nationale sur la migra-tion internationale. Tunis: Institut National de la Statistique.
- OIM. (2019). MAURITANIE | Nouakchott – Cartographie et profils des migrants, Rapport 1. Displacement Tracking Matrix (DTM). Genève: Organisation internationale pour les migra-tions,
- OIM. (2020). MAURITANIE | Nouakchott – Cartographie et profils des migrants | Rapport 1. Displacement Tracking Matrix (DTM), Organisation internationale pour les migrations.
- OIM. (2023). Enquête sur la migration à Chami 2023. Enquête réalisée conjointement avec L' ANSADE. Nouakchott, Mauritanie : OIM.
- Oumar Ba, C. et Choplin, A. (2005). Tenter l'aventure par la Mauritanie : migrations transsahariennes et recompositions urbaines. Autrepart, 36 (4), 21-42.
- RIM ; ONS ; Résultats prioritaires du recensement de la population et de l'habitat 1988.
- RIM, Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation. (2010). Docu-ment de stratégie nationale pour une meilleure gestion de la migration. Nouakchott, Mauritanie. Document réalisé avec le concours de l'Union européenne.
- RIM, ONS, Recensement général de la population 1977. Données essentielles.
- RIM, ONS ,Résultats prioritaires du recensement de la population et de l'habitat 1988, V: I.
- Timéra, Mohamed. (2009). Aventuriers ou orphelins de la migration internationale Nouveaux et anciens migrants « subsahariens » au Maroc. Politique africaine, 115 (3), 175-195.
- Zekeria Ahmed-Salem (2011), Cadre sociopolitique de la Migration en Mauritanie: principales ten-dances et développements récents; Journal Article - Africa Ciel.

7. الملاحق

الجدول (1): التوزيع العددي والنسبي للأجانب المقيمين في موريتانيا حسب الجنس، ونسب النمو السنوية، خلال الفترة (1988-2023)

النوع	السنوات						معد النمو السنوي (1988-2023)
	1988		2013		2023		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الذكور	29307	58,27%	48435	54,63%	67819	53,85%	2,43%
الاناث	20990	41,73%	40226	45,37%	58121	46,15%	2,95%
المجموع	50297	100%	88661	100%	125940	100%	2,66%

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023

الجدول (2): التوزيع العددي والنسبي للأجانب حسب الفئة العمرية، ونسب نموهم السنوية خلال الفترة (1988-2023)*

الفئات العمرية	السنوات												معدل النمو السنوي (2023-1988)
	1988						2013						2023						
	الذكور	%	الإناث	المجموع	%		الذكور	%	الإناث	المجموع	%		الذكور	%	الإناث	المجموع	%	
14-0 سنة	7733	26,50	7726	15459	36,81	30,81	17038	35,18	16286	33324	40,49	37,59	20609	30,39	19566	40175	33,66	31,90	%2,77
59-15 سنة	20582	70,52	12443	33025	59,28	65,82	29220	60,33	21854	51074	54,33	57,61	44227	65,22	35922	80149	61,80	63,64	%2,57
60 سنة فأكثر	869	2,98	821	1690	3,91	3,37	2175	4,49	2086	4261	5,19	4,81	2975	4,39	2635	5610	4,53	4,45	%3,49
المجموع	**29184**	**100**	**20990**	**50174**	**100**	**100**	**48433**	**100**	**40226**	**88659**	**100**	**100**	**67811**	**100**	**58123**	**125934**	**100**	**100**	**%2,66**

* قد تختلف مجاميع هذا الجدول عن المجاميع في الجداول الأخرى نتيجة الحالات غير المصرح بأعمارها لدى المستجوبين أو نتيجة فروق التقريب في قاعدة التعداد المعتمدة.

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023

الجدول (3): توزيع السكان الأجانب حسب الحالة الاجتماعية، ونسب نموهم السنوية، خلال الفترة (1988-2023) (خاص بمن هم في سن 10 سنوات فأكثر)

الحالة الاجتماعية	السنوات						معدل النمو السنوي (2023-1988)
	1988		2013		2023		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
عزاب	16324	%42,11	غير متاح	%41,90	43645	%44,73	2,85%
متزوجون	20192	%52,09	غير متاح	%48,30	47328	%48,50	2,46%
مطلقون	1015	%2,62	غير متاح	%5,90	4056	%4,16	4,04%
أرامل	788	%2,03	غير متاح	%3,90	2556	%2,62	3,42%

غير مبين	446	%1,15	0	%0	0	%0,00	—
الاجمالي	38765	%100	غير متاح	%100	97585	%100	2,67%

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023

الجدول (4): التوزيع العددي والنسبي للأجانب، حسب حالة النشاط ومعدلات النمو السنوي خلال الفترة (1988-2023)

حالة النشاط		السنوات						معدل النمو السنوي (1988-2023)
		1988 (10-60سنة)		2013 (10سنة فأكثر)		2023 (15-60سنة)		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
نشطون	يشتغل	21210	%54,71	**54172**	%61,10	**71156**	%56,50	**%3.50%**
	عاطل عن العمل	3292	%8,49	**5142**	%5,80	**12468**	%9,90	**%3.91%**
	غير مبين	4	%0,01	**4699**	%5,30	-	-	-
	المجموع	**24506**	%100	**64013**	%100	**83624**	%100	**%3.6%**
غير نشطين (خارج قوى العمل)		**14259**	**%36,78**	**24648**	%27,80	**42316**	%33,60	%3,14
الإجمالي	-	38765	100%	88661	100%	125940	100%	**%3.42%**

Source: RGPH, 1977, 1988, 2013, 2023

الجدول (5): التوزيع العددي والنسبي للأجانب، حسب جنسياتهم ونسب نموهم السنوية خلال الفترة (1977-2023)

المجموع	1977		1988		2013		2023		معد النمو السنوي (1988-2023)
	المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الجزائر	-	-	1391	2,77	136	0,15	283	0,22	-4,45
المغرب	273	0,97	294	0,58	1217	1,37	1611	1,28	4,98
مالي	3461	12,29	6497	12,92	60605	68,36	83680	66,44	7,58
السينغال	17624	62,57	32729	65,07	17646	19,90	22907	18,19	-1,01
دول عربية أخرى	94	0,33	1516	3,01	1103	1,24	2279	1,81	1,17
دول إفريقية أخرى	1555	5,52	5692	11,32	6266	7,07	11660	9,26	2,07
أوروبا	3045	10,81	1452	2,89	703	0,79	600	0,48	-2,49
بقية دول العالم	2116	7,51	726	1,44	985	1,11	2920	2,32	4,06
مجموع الأجانب	28168	100	50297	100	88661	100	125940	100	2,66

% من إجمالي السكان	1366998	%2,06	1864226	%2,70	3626028	%2,45	4927539	%2,56	-0,15*

*هذا المعدل الأخير يخص الحصة النسبية من إجمالي عدد السكان، وليس العدد المطلق.

Source: RGPH, 1977, 1988, 2013, 2023

الجدول (6): التوزيع العددي والنسبي للأجانب، حسب ولايات الإقامة، ونسب نموهم السنوية خلال الفترة (1988-2023)

الولاية	1988		2013		2023		معدل النمو السنوي 1988-2023
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الحوض الشرقي	2059	4,09%	50719	57,13%	59555	47,29%	10,09%
الحوض الغربي	1495	2,97%	762	0,86%	1876	1,49%	0,65%
لعصابة	492	0,98%	833	0,94%	1256	1,00%	2,71%
كوركول	5857	11,64%	1276	1,44%	2347	1,86%	-2,58%
لبراكنه	1734	3,45%	833	0,94%	1828	1,45%	0,15%
اترارزه	2582	5,13%	1799	2,03%	3940	3,13%	1,21%
آدرار	397	0,79%	205	0,23%	230	0,18%	-1,55%
داخلت نواذيبو	4531	9,01%	5191	5,85%	6671	5,30%	1,11%
تكانت	147	0,29%	73	0,08%	385	0,31%	2,79%
غيدي ماغا	3440	6,84%	1283	1,45%	2963	2,35%	-0,43%
تيرس الزمور	776	1,54%	765	0,86%	2199	1,75%	3,02%
اينشيري	65	0,13%	1154	1,30%	1281	1,02%	8,89%
انواكشوط	26732	53,14%	23891	26,91%	41402	32,88%	1,26%
المجموع	50307	100%	88784	100%	125933	100%	2,66%

Source: RGPH, 1988, 2013, 2023

التحول السياسي والفوضى المؤسساتية في المجتمع العراقي بعد 2003

دراسة ميدانية من وجهة نظر أساتذة جامعة بابل

Political Transformation and Institutional Disorder in Iraqi Society after 2003
A Field Study from the Perspective of University of Babylon Faculty Members

أ.د. ظاهر محسن هاني *،جامعة بابل، العراق،

art.dahhir.muhsin@uobabylon.edu.iq

تاريخ الارسال:20-01-2026 تاريخ القبول:22-09-2026 تاريخ النشر:30-09-2026

ملخص

يهدف البحث إلى تحليل التحولات السياسية في العراق بعد عام 2003 وانعكاساتها على بنية المؤسسات الحكومية، مع التركيز على "الفوضى المؤسساتية" بوصفها نتيجةً جوهرية لهذا التحول. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الانتقال إلى النظام التعددي لم يُسهم في بناء مؤسسات مستقرة، بل أدى إلى تراجع أدائها. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى بيانات ميدانية جُمعت من عينة عشوائية شملت (239) أستاذاً في جامعة بابل. وقد أظهرت النتائج هشاشة البنية المؤسسية في العراق، وتغليب الانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية،وتراجع المشاركة الشعبية، فضلاً عن دور الفساد المالي والإداري وضعف الكفاءة في إضعاف الأداء المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: التحول السياسي، الفوضى المؤسساتية، ضعف الأداء المؤسسي، العراق بعد 2003.

Abstract

This study examines the political transformation in Iraq after 2003 and its impact on governmental institutions, focusing on institutional dysfunction as a key outcome. It argues that the shift to a pluralistic system failed to produce stable and effective institutions, instead weakening institutional performance. Using a descriptive-analytical approach, the study draws on field data from a random sample of 239 faculty members at the University of Babylon. The findings indicate institutional fragility, the strengthening of subnational loyalties over national identity, reduced public participation in decision-making, and the significant role of financial and administrative corruption, along with weak administrative efficiency, in undermining institutional performance.

Keywords: Political transformation, institutional disorder, institutional weakness, post-2003.

المؤلف المرسل*

مقدمة الدراسة

يُعد التحول السياسي في العراق بعد عام 2003م نقطة تحول جذرية في تاريخ البلاد الحديث، حيث شهد المجتمع العراقي تغيرات عميقة طالت البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. لقد أدى سقوط النظام السابق إلى فراغ سياسي ومؤسساتي، مما فتح الباب أمام تحديات معقدة وحالة من الاضطراب المؤسسي الواسع. ولم تكن هذه الفترة مجرد انتقال من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي، بل مثّلت عملية معقدة لإعادة بناء الدولة وتفكيك هياكلها القديمة في ظل انقسامات مجتمعية حادة. وشكّلت التغيرات التي أعقبت عام 2003م مرحلة جديدة اتسمت بالفوضى المؤسساتية، حيث تفككت العديد من أجهزة الدولة القديمة دون وجود بدائل فعالة ومستقرة. وقد أدت هذه الفوضى إلى بروز تحديات متعددة، من أبرزها: ضعف مؤسسات الدولة، وانهيار الجيش والأجهزة الأمنية القديمة، واستُعيض عنها بهياكل جديدة لم تتمكن من فرض الأمن والاستقرار بشكل تام، الأمر الذي أسهم إلى ظهور جماعات مسلحة وميليشيات خارجة عن سيطرة الدولة. كما يبنى النظام السياسي الجديد نهجاً قائماً على المحاصصة الطائفية وتقاسم السلطة بين المكونات العرقية والطائفية، مما أفرز نظامًا سياسيًا قائمًا على الولاءات الضيقة عوضاً عن الكفاءة والمواطنة. وقد أضعف هذا النظام مؤسسات الدولة وأتاح المجال لانتشار الفساد بمختلف صوره. لإضافة إلى ذلك، أصبح العراق مسرحًا لتنافس القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي أثر سلبًا في استقلالية القرار السياسي وساهم في تعميق الانقسامات الداخلية.

مشكلة الدراسة

شهد العراق بعد عام 2003 انتقالاً سياسياً عميقاً رافقته تغيرات بنيوية في النظام السياسي والمؤسسات الحكومية. إلا أنّ هذا التحول لم يؤدِّ إلى بناء منظومة مؤسساتية

مستقرة، بل أسهم ، في كثير من الأحيان ، في إنتاج حالة من الفوضى المؤسساتية تمثّلت في ضعف الحوكمة، وتداخل الصلاحيات، وتفكك منظومات الضبط الإداري، وانتشار شبكات

النفوذ والمحاصصة السياسية. وعلى هذا الأساس تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهم التحول السياسي بعد عام 2003 في نشوء الفوضى المؤسساتية في المجتمع العراقي، وما العوامل البنيوية والسياسية والإدارية التي ساعدت على ترسيخها وإدامتها؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب:

1. الأهمية العلمية :

أ. تسهم في توسيع المعرفة في مجال دراسات التحول السياسي وبناء الدولة في المجتمعات ما بعد النزاعات.

ب. تقدم تحليلاً نقدياً للعلاقة بين التحول السياسي وبين الفوضى المؤسساتية، وهي علاقة لم تُناول بالعمق في الأدبيات الخاصة بالعراق.

2.الأهمية التطبيقية:

أ. تساعد نتائجها صُنّاع القرار في تشخيص نقاط الضعف المؤسساتية ووضع سياسات إصلاحية مستندة إلى تحليل علمي.

ب. تساهم في اقتراح آليات لتحسين الحوكمة وبناء مؤسسات أكثر فعالية واستقلالية.

3.الأهمية المجتمعية:

أ. تُبرز آثار الفوضى المؤسساتية على حياة المواطنين، ولا سيما في مجالات الأمن والخدمات والتنمية.

ب. تفتح المجال أمام المجتمع المدني للمطالبة بإصلاحات قائمة على فهم دقيق لمصادر الخلل.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. تحليل التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 وتحديد ملامحه الأساسية وبنيته الجديدة.

2.تشخيص مظاهر الفوضى المؤسساتية في الجهاز الإداري والحكومي.

3.تحديد العوامل السياسية والاجتماعية والإدارية التي أسهمت في إحداث الفوضى المؤسساتية.

4.استكشاف انعكاسات الفوضى المؤسساتية على المجتمع العراقي.

5.اقتراح معالجات وآليات لإعادة بناء المؤسسات وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

أولاً: التحول السياسي:

التحول هو عملية حركة اطرادية مستمرة ومتتابعة تحدث نتيجة عوامل متداخلة ومتشابكة يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض (القمودي، 2004، صفحة 39).

أما التحول السياسي فهو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، ينجم عن مبادرة تتبناها جماعات لها مصلحة في التغيير، سواء من خلال اللجوء إلى الانقلاب واستعمال القوة (التحول العنيف) أم من خلال استعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي) ويخضع التحول السياسي لتأثير تداخل العوامل الداخلية والخارجية (سمير، 2013، صفحة 101).

ويُعرّف أيضاً بأنه مجموعة من عمليات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، التي تحدث في فترة زمنية محددة، وتفوق في عدد عمليات الانتقال في الاتجاهات المضادة خلال نفس الفترة الزمنية نفسها (هنتجتون، 1993، صفحة 73).

ثانياً: الفوضى المؤسساتية:

تُعرّف الفوضى بأنها اختلال في أداء الوظائف العضوية أو الاجتماعية نتيجة فقد التوجيه والرياسة، أو تعارض الميول والرغبات، أو نقص التنظيم (طاهر و رحمن، 2010، صفحة 801). كما تُعرف بأنها الخلل الذي ينشأ عن فقدان السلطة الموجّهة، أو نقص التنظيم، وهي نقيض النظام والترتيب (صلبيا، 1982، الصفحات 168-169).

ويمكن تعريف الفوضى المؤسساتية إجرائياً بأنها حالة تُقاس من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل غياب أو ضعف تطبيق الإجراءات والتعليمات الرسمية، وتضارب الصلاحيات، والتخبط في اتخاذ القرارات... وغيرها من المؤشرات التي تعكس اختلالاً في النظام الإداري، مما يؤدي إلى تذبذب الأداء وصعوبة تحقيق الأهداف المؤسسية.

ثالثاً: المجتمع العراقي

يعرفّ هوبهاوس **Hobhaouse** المجتمع بأنه مجموع الأفراد الذين يسكنون بقعة جغرافية محددة ومعترف بها من الناحية السياسية، ولهؤلاء الأفراد مجموعة من المقاييس والعادات والتقاليد والقيم والاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك. **(Hobhouse, 1964, p. 23)**

فيما يعرفه ماكيفر وبيج في كتابهما الذائع (المجتمع) بأنه نسق مكون من الأعراف المنوعة والإجراءات المرسومة التي يتبعها الأفراد أو يحافظون عليها، مثلما يتكون من السلطة والمعونة المتبادلة، ومن كثير من التجمعات، وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني. وهو يشكل شرطاً ضرورياً لأسباب الحياة (ماكيفر و بيج، 1974، صفحة 16).

وعلى هذا الاساس يمكن تعريف المجتمع العراقي أجرائياً بأنه: يُعرَّف المجتمع العراقي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه مجموعة الأفراد والجماعات التي تعيش في العراق، وتتأثر مباشرة بالتحول السياسي وما نتج عنه من فوضى مؤسساتية، ويُقاس من خلال مؤشرات ضعف الأداء المؤسسي، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وأنماط المشاركة السياسية، وتأثير المحاصصة والفساد على البنية الاجتماعية.

أولاً: التحول السياسي: المفهوم والتأثير

إن عمليات التغيير السياسي معقدة إلى حد بعيد وتستند إلى عدد ضخم من العوامل المتفاعلة، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لها. وترتكز هذه العمليات على أربع آليات لأحداث التغيير، هي التحول، والتكيف، والإرغام اللاعنيف، والتحلل. ففي أثناء المقاومة (المعارضة)، يقدم النظام الحاكم تنازلات محدودة لا تصل إلى إحداث تغيير جذري، وإنما يقدمها لتفادي خسائر أكبر (الموند و الابن، 1980، صفحة 285).

وقد مثّلت عمليات التحول السياسي الظاهرة العالمية الأبرز خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقبل ذلك، كان عدد النظم الديمقراطية محدوداً في أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، في حين كانت الساحة السياسية مليئة بأشكال مختلفة من نظم الحكم غير الديمقراطية، بما في ذللك النظم العسكرية، ونظم الحزب الواحد ونظم الدكتاتوريات الفردية الشخصية. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، التي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان منذ العام 1974، ثم امتدت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال ثمانينات القرن العشرين، وامتدت إلى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي وبعض أجزاء أفريقيا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي. وقد أصبح واضحاً أن الديمقراطية ومؤسساتها قد ترسخت في البلدان أعلاه خلال عقد من انهيار النظم التسلطية فيها (علاي، 2007، صفحة 177).

وعلى هذا الأساس، يمكن أن يتحقق التحول السياسي بصورة كاملة في الدولة إذا ما توافرت المؤشرات التالية:

1. وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد.
2. إصدار دستور جديد، يلبي تطلعات مختلف فئات المجتمع.
3. ترسيخ الطابع المؤسسي في مؤسسات الدولة.
4. تشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيداً عن وجود أي قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
5. سيادة ثقافة سياسية في المجتمع تحترم حقوق الإنسان، وتتمثل في احترام حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون.
6. بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون (الوحيشي، 2015، صفحة 61).

ثانياً: الفوضى المؤسساتية: أسبابها وبعض مظاهرها

تشير الفوضى إلى مجموعة من العمليات المتقطعة التي يحدث بموجبها تحول من حالة الاستقرار والنظام إلى حالة الفوضى، ويستخدم بعض الباحثين مصطلح الفوضى بمعنى أوسع للإشارة إلى جميع الديناميات غير الخطية للأنظمة غير المتوازنة، ومن هذا المنظور، تجسد الأنظمة شبه المستقرة أخلاقيات المجتمع وسلوكياته وجمالياته، ما دامت التفرعات أو التحولات التي قد تُهدد الاستقرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد جرى تجنبها أو احتوائها **(i.font, pere, & Regis, 2006, pp. 2-3)**.

وقد استخدم إميل دوركهايم مفهوم «الأنومي» (**Anomie**)، الذي يعني حرفيًا غياب القانون أو اللامعيارية، لوصف حالة اجتماعية تفقد فيها المعايير والقيم المشتركة قدرتها على تنظيم سلوك الأفراد. وبمعنى آخر، يحدث ذلك عندما تنهار القواعد الاجتماعية، فلا يعود الأفراد قادرين على تحديد ما هو متوقع منهم، وتصبح الحدود الأخلاقية والمعيارية غير واضحة (**Nickerson, 2025**).

إذ عاش الشعب العراقي عقودًا من الاضطرابات على مختلف المستويات في ظل صمت إقليمي ودولي. وتُعزى هذه الأوضاع، وفق عدد من الدراسات، إلى سياسات النظام البعثي آنذاك، حيث بدأت المشكلات تتفاقم بصورة واضحة منذ ثورة 14 تموز 1958م، التي أسفرت عن قيام النظام الجمهوري وبداية مرحلة الانقلابات والأزمات السياسية. وقد عاش العراق تحت وطأة خمسة انقلابات عسكرية، وخاض ثلاث حروب طاحنة، فضلًا عن حصار اقتصادي استمر ثلاثة عشر عامًا، انعكست آثاره وتداعياته على الشعب العراقي بصورة كبيرة (خورشيد، 2012، صفحة 3). كما شهد المجتمع العراقي خلال فترة ذلك النظام السياسي تراجعًا ملحوظًا على مختلف المستويات، في ظل انتشار الفساد وتفاقم معدلات الفقر، الأمر الذي أدى إلى تراجع فرص العيش الكريم لدى شريحة واسعة من السكان (العبيدي، 2023، صفحة 113).

ويُعد عام 2003، الذي انهار فيه النظام السياسي البعثي وحل محله نظام جديد قائم على التداول السلمي للسلطة، والتعددية الحزبية، والالتزام بالدستور، نقطة تحول جذرية في تاريخ العراق الحديث. فقد أدى هذا التحول إلى تشكيل نظام سياسي جديد لإدارة شؤون الدولة، رافقته العديد من الآثار والتداعيات التي انعكست على الدولة والمجتمع، وأعقب ذلك إعادة هيكلة للبنية الاجتماعية والنظام السياسي. (علي، 2021، صفحة 14).

أ. تداخل الصلاحيات وعدم وضوحها: يُعدّ التداخل في الصلاحيات بين السلطات من أبرز التحديات التي قد تواجه النظم السياسية والقانونية في العديد من الدول، إذ يشكل قضية محورية تؤثر بصورة كبيرة في مبدأ الفصل بين السلطات، وقد يُقوِّض في بعض الأحيان استقلالية كل سلطة من السلطات العامة (الفدعم و رجائي، 2025، صفحة 279).

ب. ازدواجية التشريعات: يمكن القول إن ازدواجية التشريعات في العراق لا تقتصر على كونها مشكلة قانونية فحسب، بل تمثل ظاهرة اجتماعية-سياسية معقدة تؤثر بعمق في أداء المؤسسات الحكومية. وتنعكس هذه الظاهرة في تعدد المرجعيات القانونية وتباين النصوص التشريعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إرباك العمل المؤسسي وإضعاف كفاءة تطبيق القانون. ومن ثم، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية تسهم في توحيد التشريعات وتعزيز الثقافة القانونية، بما يدعم بناء مؤسسات قادرة على تطبيق القانون بعدالة وشفافية.

تكشف ازدواجية التشريعات عن أزمة أعمق تتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق. فالدولة، في هذا السياق، لم تنجح بعد في فرض قانون موحد يتمتع بشرعية اجتماعية واسعة، في حين يستمر المجتمع في الاعتماد على أنماط تنظيم تقليدية موازية. ويؤدي هذا الوضع إلى ما يمكن تسميته بـ«عدم اليقين القانوني»، الذي ينعكس سلبًا على الأداء المؤسسي والتنمية الإدارية. ويمكن تلخيص أبرز هذه الانعكاسات فيما يأتي:

1. ضعف الكفاءة الإدارية: إذ تؤدي تعددية القوانين والتعليمات والقرارات إلى إرباك عمل الموظفين الحكوميين، فيجدون أنفسهم أمام نصوص متعارضة ومتداخلة، مما يدفعهم إلى التردد في اتخاذ القرار أو اللجوء إلى التفسير الشخصي.

2. تعزيز البيروقراطية والفساد: إذ يخلق الغموض التشريعي بيئة مناسبة لانتشار الفساد الإداري، كما تُستغل الثغرات القانونية لتبرير التأخير في إنجاز المعاملات أو تمرير المصالح الخاصة.
3. غياب المساءلة المؤسسية: فعندما تتعدد المرجعيات القانونية، يصبح من الصعب تحديد المسؤولية القانونية بدقة، مما يُضعف آليات الرقابة والمحاسبة.
4. تراجع ثقة المواطن بالمؤسسات: فمن منظور سوسيولوجي، يؤدي عدم اتساق التشريعات إلى شعور المواطن بعدم العدالة وعدم المساواة أمام القانون، الأمر الذي يكرس الاغتراب الاجتماعي ويُضعف الانتماء إلى الدولة ومؤسساتها.

ت. الاجتهاد الشخصي في العمل الإداري: يشير الاجتهاد الشخصي في العمل الإداري إلى اعتماد الموظف أو المسؤول الإداري على تقديراته الفردية وخبراته الخاصة، بدلاً من الالتزام الصارم بالقوانين والتعليمات والإجراءات الرسمية المعتمدة. ويبرز هذا النمط غالبًا في البيئات التي تتسم بضعف التشريعات، أو غموضها، أو عدم استقرارها، أو في ظل ثقافة تنظيمية تتسامح مع تجاوز القواعد. ومن منظور علم الاجتماع، يمكن النظر إلى الاجتهاد الشخصي بوصفه آلية تكيف اجتماعي يلجأ إليها الأفراد للتعامل مع اختلالات النظام الإداري، لكنه يتحول إلى ممارسة سلبية عندما يصبح قاعدة عامة تحكم العمل المؤسسي. ويمكن تفسير انتشار الاجتهاد الشخصي في ضوء مفهوم الأنومي (اللامعيارية) عند إميل دوركهايم، حيث تفقد القواعد والمعايير الاجتماعية قدرتها على توجيه السلوك. كما يمكن أيضاً ربط الظاهرة بنظرية الدولة الهشة التي تعاني من ضعف في احتكار السلطة والتنظيم، فضلًا عن

مقاربات الحوكمة الرشيدة التي تؤكد أن غياب الشفافية والمساءلة يولد أنماطًا غير رسمية في إدارة الشأن العام.

ث. الفساد المالي والإداري: يتميز الفساد في العراق بأنه ظاهرة قديمة ومتجددة في آنٍ واحد، إذ تمتد جذوره إلى مراحل سابقة منذ نشوء الدولة العراقية وحتى يومنا هذا، إلا أنه اتسم بالتذبذب وعدم الثبات من حيث الحجم والانتشار. وقد شهدت مرحلة ما بعد 2003/4/9 تحولًا بارزًا في طبيعة الفساد وحجمه، إذ أصبح يمثل مشكلة عامة تؤثر في مختلف مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، أصدرت العديد من المنظمات الدولية تقارير ومؤشرات خاصة بقياس مستويات الفساد على مستوى العالم. ويُعرَّف الفساد بأنه استغلال السلطة أو المنصب العام لتحقيق منفعة خاصة. وعادةً ما يتجسد الفساد عندما يقوم موظف عام بقبول رشوة أو طلب منفعة غير مشروعة أو ممارسة الابتزاز مقابل تسهيل عقد أو إجراء يتعلق بمناقصة عامة. كما قد يحدث عندما تسعى جهات أو أفراد إلى استغلال السياسات والإجراءات العامة لتحقيق مكاسب خاصة أو التفوق على المنافسين بوسائل تتعارض مع القوانين والأنظمة النافذة. ويبرز كذلك ما يُعرف بالفساد السياسي، الناتج عن استحواذ الأحزاب والحركات السياسية على مواقع إدارية مؤثرة تمتلك سلطة واسعة في إدارة المشاريع الاستثمارية والعقود الحكومية. وقد ارتبطت بعض هذه المواقع بملفات فساد كبيرة شملت مسؤولين في الحكومات العراقية المتعاقبة، من بينهم وزراء ووكلاء وزارات ومسؤولون ينتمون إلى أحزاب وتيارات سياسية مختلفة. (هاني، 2023، صفحة 121). ومن ثم فإن انتشار الفساد المالي والإداري يسهم في تعميق الفوضى المؤسساتية من خلال إضعاف قواعد المساءلة، وتراجع الكفاءة الإدارية، وتشويه آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الدولة.

ج. ضعف الرقابة الإدارية: يرى هنري فايول أن الرقابة تمثل إحدى الوظائف الأساسية للإدارة، إذ تهتم بقياس أداء المرؤوسين وتصحيحه بهدف التأكد من تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية. وتُعد الرقابة الإدارية أداة رئيسية للتحقق من مدى نجاح تنفيذ الخطط وتحقيق النتائج المرجوة، كما تشمل مجموعة من الآليات والإجراءات المصممة لقياس الأداء، ومقارنته بالمعايير المعتمدة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند حدوث أي انحراف عن الأهداف المحددة (الشيزاوي، 2024، صفحة 20). ويُقصد بضعف الرقابة الإدارية، إجرائيًا، عجز الأجهزة الرقابية عن أداء وظائفها بكفاءة وفعالية، سواء بسبب قصور تشريعي، أو تدخلات سياسية، أو ضعف الموارد، أو غياب الاستقلالية. ويؤدي هذا الضعف إلى الحد من قدرة المؤسسات على كشف الانحرافات ومتابعة الأداء وضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة. ومن ثم، فإن ضعف الرقابة الإدارية لا يمثل مجرد خلل إداري أو تقني، بل يعكس مشكلات أعمق تتعلق ببنية الدولة وكفاءة مؤسساتها. لذلك فإن الحد من هذه الظاهرة يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية تعزز استقلال الأجهزة الرقابية وفاعليتها، بما يسهم في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

ح. المحاصصة السياسية: يُقصد بالمحاصصة السياسية توزيع المناصب والموارد العامة بين القوى السياسية أو المكونات الاجتماعية وفق اعتبارات التمثيل والتوافق السياسي، بدلًا من الاعتماد على معايير الكفاءة والاستحقاق. وقد برز هذا النمط بصورة واضحة في العراق بعد عام 2003، إذ أدت العملية السياسية الجديدة إلى ترسيخ مبدأ المحاصصة في تشكيل الحكومات وإدارة مؤسسات الدولة، حتى أصبح أحد السمات الرئيسة للنظام السياسي العراقي. وقد أفرز هذا النظام تحديات

متعددة على مستوى إدارة الدولة، إذ أسهم في توزيع المناصب والوظائف العامة على أسس سياسية وحزبية أكثر من اعتمادها على معايير الكفاءة والخبرة. كما شهدت الحياة السياسية بروز إشكاليات في إدارة الحكم نتيجة اعتماد مبدأ المحاصصة الذي أُقر في مرحلة ما بعد عام 2003، وأصبح، فيما يبدو، عرفًا سياسيًا مؤثرًا في تشكيل الحكومات وإدارة المؤسسات العامة. ومع تزايد عدد الأحزاب والقوى السياسية، تحول البرلمان إلى ساحة للتنافس السياسي والانتخابي المستمر، في حين خضعت العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية لمعادلات التوافق والمحاصصة بين القوى السياسية المختلفة. وقد انعكس ذلك سلبًا على كفاءة الأداء الحكومي، وأثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وساهم في تفاقم الصعوبات المعيشية التي يواجهها المواطن العراقي. (هاني، 2023، صفحة 121).

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1- منهج الدراسة وأداتها :

اعتمد الباحث منهج المسح الاجتماعي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، لما يتيحه من إمكانية جمع البيانات الميدانية المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها. ولتحقيق ذلك، استخدم استمارة مقابلة تضمنت عددًا من الأسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلًا عن توظيف الملاحظة البسيطة كأداة مكملة لجمع البيانات من المبحوثين.

2- مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من أساتذة ثماني كليات في جامعة بابل، وهي: كلية العلوم الإسلامية، وكلية التربية للعلوم الإنسانية، وكلية التربية الأساسية، وكلية القانون، وكلية طب الأسنان، وكلية الهندسة، وكلية التربية للعلوم الصرفة، وكلية التمريض. وبلغ عدد أفراد

مجتمع الدراسة (1193) أستاذاً وأستاذة، واختيرت منه عينة عشوائية بلغ حجمها (239) وبنسبة (0,20%) من مجتمع الدراسة. وكما هو موضح في جدول (1) أدناه.

جدول (1) يوضح مجتمع البحث وعينته

الكلية	مجتمع البحث	العينة المسحوبة	%
العلوم الإسلامية	76	15	6,2
التربية للعلوم الإنسانية	240	48	20
التربية الأساسية	257	51	21,3
القانون	83	17	7,2
طب أسنان	106	21	8,8
هندسة	258	52	21,8
التربية للعلوم الصرفة	130	26	10,9
تمريض	43	9	3,8
المجموع	1193	239	%100

3-حدود الدراسة ومجالاتها :

- المجال المكاني : وقد حدد بثماني كليات في جامعة بابل (4) منها إنسانية، و(4) علمية.
- المجال البشري : ويشمل أساتيذ الكليات المختارة من الذكور والإناث .
- المجال الزماني : وقد تحدد من الفترة 2026/4/1 – 2026/ 7/25 .

4- الوسائل الإحصائية :

استخدم الباحث برنامج **SPSS** لتحليل نتائج الدراسة.

2. نتائج الدراسة

أ- توصيف الظاهرة المدروسة

1.كيف تصف العراق بعد 2003 في ظل التحول السياسي

جدول (2) يوضح وصف العراق بعد 2003

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
دولة هشة سياسياً وأمنياً	87	36,4
دولة ضعيفة	97	40,5
دولة في طور البناء	55	23,1
المجموع	239	100

يتضح من الجدول (2) أعلاه بأن 36,4% من المبحوثين يرون بان العراق بعد 2003 وفي ظل التحول السياسي أصبح دولة هشة سياسياً وامنياً، بينما يرى 40,5% منهم بأن العراق قد أصبح دولة ضعيفة، ونجد أن من يرى العراق بعد 2003 دولة في طور البناء كانت نسبتهم 23,1 من مجموع عينة الدراسة.

2.عملية التحول السياسي بعد 2003 وتعزيز المشاركة الشعبية

جدول (3) يوضح عملية التحول السياسي بعد 2003 وتعزيز المشاركة الشعبية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
ساهمت بشكل كبير	76	31,8
ساهمت بدرجة محدودة	88	36,9
لم تساهم	25	10,4
لا بل أدت إلى تراجع المشاركة	50	20,9
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (3) أعلاه بأن 31,8% من المبحوثين يرون بأن عملية التحول السياسي بعد 2003 ساهمت بشكل كبير في تعزيز المشاركة الشعبية لصنع القرارات، بينما نجد أن 36,9% منهم يرون بأن هذا التحول ساهم بدرجة محدودة في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات، ونجد أن 10,4% منهم يرون بأن التحول السياسي لم يسهم في تعزيز المشاركة الشعبية لصنع القرارات، في حين أكد 20,9% من المبحوثين بأن التحول السياسي بعد 2003 أدى إلى تراجع المشاركة الشعبية في صنع القرارات المصيرية في العراق.

3. ما الذي عززه التحول السياسي بعد عام 2003 في العراق

جدول (4) يوضح ما الذي عززه التحول السياسي بعد عام 2003 في العراق

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
الشعور بالهوية الوطنية	172	71,9	2
الانتماءات الفرعية	195	81,5	1
توسيع التمتع بالحريات	102	42,6	4
لم يعزز أي شيء	112	46,8	3

وعند سؤال المبحوثين حول ما الذي عززه التحول السياسي بعد 2003 في العراق فقد جاءت إجابات المبحوثين كما في الجدول (4) أعلاه، إذ جاءت إجابة أنه عزز (الانتماءات الفرعية) بالمرتبة الأولى وبنسبة 81,5%، بينما جاءت إجابة انه عزز (الشعور بالهوية الوطنية) بالمرتبة الثانية وبنسبة 71,9%، ونجد أن إجابة (لم يعزز أي شيء) قد جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة 46,8%، في حين جاءت إجابة (توسيع التمتع بالحريات) بالمرتبة الرابعة وبنسبة 42,6%.

4. السبب الرئيسي لضعف أداء المؤسسات الحكومية بعد 2003

جدول (5) يوضح السبب الرئيسي لضعف أداء المؤسسات الحكومية بعد 2003

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
نقص الموارد المالية والبشرية	102	42,6	5
الفساد المالي والإداري	239	100	1
عدم كفاءة الموظفين وغياب التدريب	210	87,8	2
غياب أخلاقيات العمل العام والانضباط الوظيفي	198	82,8	4
سيادة منطق إدارة الأزمات بدل التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد	200	83,6	3

وعند سؤال المبحوثين حول رأيهم عن السبب الرئيسي لضعف أداء المؤسسات الحكومية بعد 2003، جاءت إجاباتهم كما وردت في الجدول (5)، إذ جاء سبب (الفساد المالي والإداري) بالمرتبة الأولى وبنسبة 100%، بينما جاء سبب (عدم كفاءة الموظفين وغياب التدريب) بالمرتبة الثانية وبنسبة 87,8%، كما جاء سبب (سيادة منطق إدارة الأزمات بدل التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد) بالمرتبة الثالثة وبنسبة 83,6%، ونجد أن سبب (غياب أخلاقيات العمل العام والانضباط الوظيفي) قد جاء بالمرتبة الرابعة وبنسبة 82,8%، في حين أشار 42,6% من المبحوثين على أن سبب (نقص الموارد المالية والبشرية) قد جاء بالمرتبة الخامسة وبنسبة 42,6% من مجموع المبحوثين.

5.تداخل الصلاحيات و أبرز مظاهر الفوضى المؤسساتية

جدول (6) يوضح تداخل الصلاحيات و أبرز مظاهر الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم يمثل مظهرا رئيسيا للفوضى المؤسساتية	105	44
يمثل أحد المظاهر المهمة	73	30,5
لا يعد من مظاهر الفوضى المؤسساتية	61	25,5
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (6) أعلاه بأن 44% من المبحوثين يرون بأن تداخل الصلاحيات يمثل مظهراً رئيسياً للفوضى المؤسساتية، بينما يرى 30,5% منهم بأن تداخل الصلاحيات يمثل أحد المظاهر المهمة للفوضى المؤسساتية، في حين يرى 25,5% من المبحوثين بأن تداخل الصلاحيات لا يعد من مظاهر الفوضى المؤسساتية.

6.المؤسسات الحكومية وضعف التنسيق بين دوائرها المختلفة

جدول (7) يوضح المؤسسات الحكومية وضعف التنسيق بين دوائرها المختلفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تعاني من ضعف تنسيق كبير	98	41
تعاني من ضعف تنسيق محدود	75	31,3
لا تعاني من ضعف في التنسيق	41	17,2
لست متأكداً	25	10,4
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (7) بأن 41% من أفراد العينة المبحوثة يرون بأن المؤسسات الحكومية تعاني من ضعف تنسيق كبير، بينما يرى 31,3% منهم بأن المؤسسات الحكومية تعاني من ضعف تنسيق محدود، ونجد أن 17,2% منهم يرون بأن المؤسسات الحكومية لا

تعاني من ضعف في التنسيق بين دوائرها المختلفة، في حين أكد 10,4% منهم بأنهم ليسوا متأكدين من أن المؤسسات الحكومية تعاني أو لا تعاني من ضعف التنسيق بين دوائرها المختلفة.

7.ازدواحية سن التشريعات وإرباك عمل المؤسسات الحكومية

جدول (8) يوضح ازدواجية سن التشريعات وإرباك عمل المؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تسهم بدرجة كبيرة	122	51,1
تسهم بدرجة محدودة	102	42,7
لا تسهم في إرباك العمل المؤسسي	10	4,1
لست متأكداً	5	2,1
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (8) أعلاه، أن 51,1% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن ازدواجية سن التشريعات تسهم بدرجة كبيرة في إرباك عمل المؤسسات الحكومية وتؤثر على جودة الأداء المؤسسي، بينما نجد أن 42,7% منهم يؤكدون بأنها تسهم بدرجة محدودة، كما أشار 4,1% منهم على أن ازدواجية التشريعات لا تسهم في إرباك العمل المؤسسي، في حين كان 2,1% من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من مدى مساهمة ازدواجية التشريعات في إرباك العمل المؤسساتي.

8.العمليات الإدارية والاجتهادات الشخصية

جدول (9) يوضح العمليات الإدارية واعتمادها على الاجتهادات الشخصية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات الشخصية	135	56,4
تعتمد بدرجة محدودة على الاجتهادات الشخصية	89	37,3
تعتمد بشكل رئيس على الإجراءات الرسمية	15	6,3
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (9) بأن 56,4% من أفراد عينة الدراسة بأن العمليات الإدارية تعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات الشخصية أكثر من اعتمادها على الإجراءات الرسمية، بينما يؤكد 37,3% منهم بأنها تعتمد بدرجة محدودة على الاجتهادات الشخصية، في حين يؤكد 6,3% منهم على أن العمليات الإدارية تعتمد بشكل رئيس على الإجراءات الرسمية وليس على الاجتهادات الشخصية.

9.ضعف الأداء المؤسسي وتراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية

جدول (10) يوضح ضعف الأداء المؤسسي وتراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أسهم بدرجة كبيرة	129	54
أسهم بدرجة محدودة	98	41
لم تسهم في تراجع الثقة الشعبية	12	5
المجموع	239	100

تؤكد بيانات الجدول (10) أعلاه، على أن 54% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن ضعف الأداء المؤسسي أسهم بدرجة كبيرة في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية،

بينما يؤكد 41% منهم على أن ضعف الأداء المؤسسي أسهم بدرجة محدودة في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية، في حين يؤكد 5% منهم على أن ضعف الأداء المؤسسي لم يُسهم في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية.

10.غياب الرقابة الحكومية وتفاقم الفساد الإداري والمالي

جدول (11) يوضح غياب الرقابة الحكومية وتفاقم الفساد الإداري والمالي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
يؤثر بشكل كبير	112	46,9
يؤثر بشكل محدود	70	29,3
لا يؤثر	57	23,8
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (11) على أن 46,9% من أفراد عينة الدراسة، يرون بأن غياب الرقابة الحكومية يؤثر بشكل كبير في تفاقم مظاهر الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة، بينما يؤكد 29,3% منهم على أن غياب الرقابة الحكومية يؤثر بشكل محدود في تفاقم الفساد، في حين يؤكد 23,8% منهم على أن غياب الرقابة الحكومية لا يؤثر في تفاقم الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة.

11.ضعف الرقابة والمحاسبة وتفاقم الفوضى المؤسساتية

جدول (12) يوضح ضعف الرقابة والمحاسبة وتفاقم الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	210	87,8
لا	29	12,2
المجموع	239	100

أشارت البيانات الواردة في الجدول (12) على أن 87,8% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن ضعف الرقابة والمحاسبة كان عاملاً أساسياً في تفاقم الفوضى المؤسساتية، في حين يرى 12,2% منهم على أن ضعف الرقابة والمحاسبة لا يكون عاملاً أساسياً في تفاقم الفوضى المؤسساتية.

12.غياب المعايير المهنية والكفاءة في التعيينات وضعف أداء المؤسسات الحكومية

جدول (13) يوضح غياب المعايير المهنية والكفاءة في التعيينات وضعف أداء المؤسسات

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	198	82,8
لا	41	17,2
المجموع	239	100

أوضحت بيانات الجدول (13) على أن 82,8% يؤكدون بان غياب المعايير المهنية والكفاءة في التعيينات أدى إلى ضعف كبير في أداء المؤسسات الحكومية، في حين أكد 17,2% منهم على أن غياب المعايير المهنية والكفاءة لا تؤدي إلى ضعف كبير في أداء المؤسسات الحكومية

13. نظام المحاصصة السياسية وضعف أداء المؤسسات الحكومية

جدول (14) يوضح نظام المحاصصة السياسية وضعف أداء المؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	177	74,1
لا	62	25,9
المجموع	239	100

أكدت البيانات الواردة في الجدول (14) أعلاه، بأن 74,1% من أفراد عينة الدراسة بأن نظام المحاصصة السياسية هو السبب الجذري وراء ضعف أداء المؤسسات الحكومية، في حين يرى 25,9% منهم على أن نظام المحاصصة ليس هو السبب وراء ضعف أداء المؤسسات الحكومية.

14.عدم فهم الصلاحيات وتفاقم الفوضى المؤسساتية

جدول (15) يوضح عدم فهم الصلاحيات وتفاقم الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	165	69,1
لا	74	30,9
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (15) أعلاه بأن 69,1% من المبحوثين يرون بان عدم فهم الصلاحيات الممنوحة يعد سبباً في تفاقم الفوضى المؤسساتية، في حين أشار 30,9% منهم إلى أن عدم فهم الصلاحيات لا يعد سبباً في تفاقم الفوضى المؤسساتية.

15. عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية والتجاوز على المؤسسات الحكومية

جدول (16) يوضح عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية والتجاوز على المؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	199	83,3
لا	40	16,7
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (16) أعلاه بأن 83,3% من المبحوثين يؤكدون على أن عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية يشكل سبباً رئيسياً في زيادة التجاوز على مؤسسات الدولة وممتلكاتها، في حين يؤكد 16,7% منهم على أن ذلك لا يعد سبباً في التجاوز على مؤسسات الدولة وممتلكاتها.

16. الثقة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية

جدول (17) يوضح الثقة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
ثقة عالية جداً	22	9,2
ثقة متوسطة	39	16,3
ثقة ضعيفة	79	33,1
لا أثق في قدرتها على الأطلاق	99	41,4
المجموع	239	100

تؤكد بيانات الجدول (17) أعلاه، بأن 9,2% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن لديهم ثقة عالية جداً في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية، بينما نجد أن 16,3% منهم يرون بان لديهم ثقة متوسطة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية، ونجد أن 33,1% يرون بأن لديهم ثقة ضعيفة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية في مكافحة الفوضى المؤسساتية، في حين يؤكد 41,4% من أفراد العينة بأنهم لا يثقون في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية في مكافحة الفوضى المؤسساتية.

17. الفوضى المؤسساتية و أثرها على الخدمات الأساسية

جدول (18) يوضح الفوضى المؤسساتية و أثرها على الخدمات الأساسية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أدت إلى تحسن ملحوظ في جودة الخدمات	33	13,8
لم يحدث تغيير يذكر	9	3,8
تدهور كبير في جودة الخدمات	85	35,5
حدث تحسن في بعض المناطق وتدهور في مناطق أخرى	112	46,9
المجموع	239	100

أوضحت البيانات الواردة في الجدول (18) على أن 13,8% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن الفوضى المؤسساتية أدت إلى تحسن ملحوظ في جودة الخدمات، بينما يؤكد 3,8% بأن الفوضى المؤسساتية لم تحدث تغيير يُذكر على الخدمات الأساسية، ونجد أن 35,5% منهم يرون بأن الفوضى المؤسساتية أدت إلى تدهور كبير في جودة الخدمات، في حين أكد 46,9% منهم على أنه حدث تحسن في بعض المناطق وتدهور في مناطق أخرى بسبب الفوضى المؤسساتية.

18. تأثر الجامعات بالفوضى المؤسساتية بعد عام 2003

جدول (19) يوضح تأثر الجامعات بالفوضى المؤسساتية بعد عام 2003

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم تأثرت	201	84,1
كلا لم تتأثر	38	15,9
المجموع	239	100

أوضحت البيانات الواردة في الجدول (19) على أن 84,1% من المبحوثين يؤكدون بأن الجامعات العراقية قد تأثرت بأشكال من الفوضى المؤسساتية بعد عام 2003، في حين يؤكد 15,9% منهم على أن الجامعات العراقية لم تتأثر بالفوضى المؤسساتية بعد عام 2003.

19. الإصلاحات الحكومية والحد من الفوضى المؤسساتية

جدول (20) يوضح الإصلاحات الحكومية والحد من الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم أسهمت	51	21,3
كلا لم تسهم	188	78,7
المجموع	239	100

تشير البيانات في الجدول (20) أعلاه على أن (21,3%) من المبحوثين يرون بأن الإصلاحات الحكومية خلال السنوات الماضية قد أسهمت في الحد من الفوضى المؤسساتية، بينما نجد أن 78,7% منهم يرون بان تلك الإصلاحات لم تسهم في الحد من الفوضى المؤسساتية.

أبرز النتائج

أظهرت الدراسة الحالية مجموعة من النتائج التي تستحق الاهتمام، نذكر منها:

1. إن 23,1% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن العراق بعد 2003 دولة في طور البناء.

2. في حين أكد 20,9% من أفراد عينة الدراسة بأن التحول السياسي بعد 2003 أدى إلى تراجع المشاركة الشعبية في صنع القرارات المصيرية في العراق.
3. ويرى 44% من أفراد عينة الدراسة بأن تداخل الصلاحيات يمثل مظهراً رئيسياً للفوضى المؤسساتية.
4. كما أن 51,1% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن ازدواجية سن التشريعات تسهم بدرجة كبيرة في إرباك عمل المؤسسات الحكومية وتؤثر على جودة الأداء المؤسسي.
5. وأن 56,4% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن العمليات الإدارية تعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات الشخصية أكثر من اعتمادها على الإجراءات الرسمية.
6. وأن 54% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن ضعف الأداء المؤسسي أسهم بدرجة كبيرة في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية.
7. كما أن 46,9% من أفراد عينة الدراسة، يرون بأن غياب الرقابة الحكومية يؤثر بشكل كبير في تفاقم مظاهر الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة.
8. وأن 83,3% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية يشكل سبباً رئيسياً في زيادة التجاوز على مؤسسات الدولة وممتلكاتها.
9. ويرى 84,1% من أفراد عينة الدراسة أن الجامعات العراقية قد تأثرت بأشكال من الفوضى المؤسساتية بعد عام 2003.
10. كما أن 78,7% من أفراد عينة الدراسة يرون بان تلك الإصلاحات لم تسهم في الحد من الفوضى المؤسساتية.

التوصيات

1. على المستوى التشريعي والقانوني:

أ. توحيد التشريعات وإلغاء القوانين المتعارضة من خلال لجنة وطنية مستقلة لمراجعة المنظومة القانونية، بما يقلل من الازدواجية واللايقين القانوني.

ب. تحديد الصلاحيات بدقة في القوانين والأنظمة الإدارية، ومنع التداخل بين السلطات والمؤسسات، خاصة بين المركز والمحافظات.

2. على مستوى الحوكمة والإدارة العامة:

أ. اعتماد نظام إدارة مؤسسية موحد قائم على الإجراءات المكتوبة (**Standard Operating Procedures**)، للحد من الاجتهادات الشخصية في العمل الإداري.

ب. الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية.

3. مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة:

أ. تفعيل دور الأجهزة الرقابية ومنحها الاستقلالية القانونية والمالية، وربط نتائجها بإجراءات قضائية ملزمة.

ب. اعتماد الشفافية الرقمية (الحكومة الإلكترونية) في التعيينات والعقود والمناقصات لتقليل فرص الفساد.

4. إصلاح نظام التعيينات وبناء الكفاءة:

أ. ربط التعيينات والترقيات الوظيفية بمعايير الكفاءة والخبرة المهنية بدل الانتماء الحزبي أو الطائفي.

ب. تنفيذ برامج تدريب إلزامية ومستمرة للموظفين الحكوميين، خاصة في مجالات الإدارة العامة والنزاهة الوظيفية.

5. تحصين القضاء واستقلاله:

أ. تشريع قوانين تضمن استقلال السلطة القضائية وتحميها من التدخلات السياسية.

ب. تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء من خلال سرعة البت في قضايا الفساد الكبرى ومحاسبة المتورطين دون استثناء.

6. على المستوى المجتمعي والأكاديمي:

أ. تمكين الجامعات من لعب دور رقابي واستشاري عبر مراكز بحثية متخصصة في تقييم السياسات العامة.

ب. دعم منظمات المجتمع المدني والإعلام المهني لممارسة الرقابة المجتمعية وتعزيز ثقافة المساءلة.

7. تفكيك منطق المحاصصة السياسية: والعمل التدريجي على تفكيك نظام المحاصصة عبر إصلاح النظام الانتخابي وقانون الأحزاب، بما يعزز المواطنة والتمثيل القائم على البرامج لا الهويات الفرعية.

المراجع والمصادر

اسماء نيازي طاهر، و بيمان فؤاد رحمن. (2010). نظرية الفوضى وتوليد الشكل المعماري. *مجلة الهندسة، 16* (1).

الم القمودي. (2004). التغيير. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

جميل صلبيا. (1982). *المعجم الفلسفي* (الإصدار الجزء الثاني). بيروت: دار الكتاب اللبناني.

حاتم عبد الله محمد الشيزاوي. (2024). أثر الرقابة الإدارية على فاعلية القرارات في المؤسسات الحكومية العمانية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5*(8).

روبرت ماكيفر، و شارلز بيج. (1974). *المجتمع*. (علي أحمد عيسوي، المترجمون) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

ستار جبار علاي. (2007). التحول الديمقراطي في بنغلادش. *مجلة العلوم السياسية* (35).

صاموئيل هنتجتون. (1993). *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. (عبد الوهاب العلوي، المترجمون) القاهرة: دار الصباح.

ظاهر محسن هاني. (2023). التعددية السياسية وأزمة بناء الدولة المدنية في العراق. تأليف *أطروحة دكتواره غير منشورة*. العراق: جامعة بغداد، كلية الآداب.

علي مصباح محمد الوحيشي. (2015). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 1* (2).

عياد محمد سمير. (2013). إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي. *مجلة اكاديميا* (1).

غابرييل إيه الموند، و جي بنغهام باويل الابن. (1980). *السياسة المقارنة:دراسات في النظم العالمية*. (أحمد حمودة، المحرر، أحمد علي، و أحمد عناني، المترجمون) القاهرة: مكتبة الوعي العربي.

فرزدق علي. (2021). *التنمية السياسية وأزماتها بعد عام 2003* (المجلد 1). بيروت: مركز الرافدين للحوار.

لواء نعمة الفدعم، و مهدي رجائي. (2025). تحديات التداخل في الصلاحيات بين السلطات:دراسة مقارنة بين القانون العراقي والإماراتي. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 3*(17).

ماجد محمد خورشيد. (2012). *هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأمريكي (حقائق ومعالجات)* (المجلد 1). بغداد: شركة الديوان للطباعة.

مثنى العبيدي. (2023). الذكرى العشرون لغزو أمريكا للعراق (نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الأفراج عنها في فبراير 2023). *مجلة آفاق استراتيجية* (7).

Charlotte Nickerson . (2025). ***Anomie Theory in Sociology***. **https://www-simplypsychology-org.translate.goog/anomie.html** .

Leonard Trelawny Hobhouse. (1964). ***the material culture of simpler peopler***. **london**.

Joan pere ،plazz i.font، و **Dandoy Regis**. (2006). **Chaos Theory and its Application in Political Science**. ***Paper presented at the World Congress,*** **Fukuoka , Japan**.